



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة ابن خلدون تيارت
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية
تخصص: إدارة مالية



مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر

الموسومة بـ:

اتفاقية بازل 3 ودورها في تعزيز آليات الرقابة وحوكمة البنوك الجزائرية
دراسة حالة (بنك BNA وكالة تيارت 2019-2022)

تحت إشراف:

أ.د. ميدون سيساني

مقدمة من طرف :

- بزوير الياقوت
- صايد نعيمة

لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة	الصفة
د. بعلاش عصام	أستاذ محاضر-أ-	رئيسا
د. سيساني ميدون	أستاذ التعليم العالي	مشرفا ومقررا
د. بنية صبرينة	أستاذة محاضر-أ-	مناقشا

السنة الجامعية: 2024 م / 2025 م



كلمة شكر

نحمد الله عز وجل الذي وفقنا في إنجاز هذا العمل المتواضع الذي يعد ثمرة جهدنا دامت سنة كاملة، ومن أحسن آداب المرء هو الاعتراف لأهل الفضل بفضلهم.

وعليه نتقدم بالشكر الجزيل في إنجاز هذه المذكرة إلى الأستاذ المشرف "سيساني ميدون" الذي منحننا الكثير من وقته ولم يبخل علينا بتوجيهاته القيمة والسيد الأستاذ "دويس عبد القادر" الذي شجعنا لمواصلة الدراسة ورئيس قسم علوم التسيير "بوشقيفة" وكل الأساتذة الذين رافقونا طيلة هذه السنة.

كما نشكر مدير بنك ولاية تيارت

إلى طاقم مكتبة النشر

ونشكر كل من ساهم من قريب أو بعيد في إنجاز هذا العمل.



إهداء

الحمد لله عز وجل الذي بفضلہ وفقنا في إنجاز هذه المذكرة،
أهدي ثمرة جهدي إلى من قال فيهما الله تعالى: " وَقُلْ رَبِّ ارْحَمْنَاهُمَا كَمَا
رَبَّيَانِي صَغِيرًا "

إلى من سكن حبه في قلبي ووجداني إلى نبع حناني ومعلمي الأول أبي
الحبيب.

إلى من كابرته مر الأيام إلى الغالية خلاء روحي

إلى أعز ما في الكون إلى أمي العزيزة،

إلى إخواني عربون محبة ووفاء: بلقاسم، الجيلالي، العربي،

وأختي الغالية: الخالدية.

إلى كل من دعمني معنوياً ومادياً إلى قرتي عيني ابنتي الغاليتين إلى

أخلي هديتين من المولى عز وجل "مريم ومرام" إلى أخوالي وأعمامي وعماتي

وخالاتي وأزواجهم وأولادهم جميعاً إلى رفيقتي "فايد زعيمة"

وإلى جميع رفيقاتي حجار بصيدة، خضرة، زهيرة، بومدين زهيرة، فاطمة،

وهيبة خاصة طالبة السنة الثانية ماستر إدارة مالية

وإلى كل طالبة السنة الثانية ماستر إدارة مالية إلى القلوب الطيبة وأصحاب

الشيم العالية إلى كل من ساهم من قريب أو من بعيد أهدي ثمرة جهدي

المتواضع. شكراً

الياقوت

إهداء

إلى والداي العزيزان اللذان كانا دوماً سنداً لي

ولم يبخلا علياً بالنصح والإرشاد في كل خطوة خطوتها

وإلى جميع العائلة الكريمة

وإلى صديقتي بزوبير الياقوت التي شاركتني هذا العمل

وإلى الأستاذ "سليمان سيدون"

وإلى جميع الأصدقاء والأحباب وإلى جميع أساتذة كلية العلوم الاقتصادية

والتسيير

وإلى كل من آمن بي ودفعني نحو تحقيق طموحاتي

قائمة المحتويات:

أ	كلمة شكر:
II	الإهداء:
IV	قائمة المحتويات:
أ	قائمة الجداول:
أ	قائمة الأشكال:
أ-هـ	مقدمة:
ج	الإشكالية:
ج	أهمية البحث:
د	أهداف البحث:
د	منهج الدراسة:
د	الاطار الزمني والمكاني:
د	الدراسات السابقة:
هـ	صعوبات البحث:
هـ	هيكل البحث:

الفصل الأول:

الإطار النظري حول اتفاقية بازل 3 ودورها في حوكمة البنوك

2	تمهيد:
3	المبحث الأول: اتفاقية بازل الأولى والثانية:
3	المطلب الأول: التعريف بلجنة بازل 1 وبازل 2:
6	المطلب الثاني: مضمون الإتفاقية الأولى والثانية للجنة بازل:
20	المطلب الثالث: تقييم إتفاقية بازل 1 وبازل 2 والتعديلات التي طرأت عليها:
30	المبحث الثاني: اتفاقية بازل الثالثة:
30	المطلب الأول: الأزمة العالمية والانتقال إلى بازل الثالثة:

المطلب الثاني: مضمون إتفاقية بازل الثالثة:	32
المطلب الثالث: تقييم بازل 03 وصعوبات تطبيقها:	35
المبحث الثالث: آليات الرقابة والحكومة في النظام المصرفي الجزائري:	40
المطلب الأول: مفهوم آليات الرقابة وحكومة البنوك	40
المطلب الثاني: الهيئات الرقابية في النظام المصرفي الجزائري:	42
المطلب الثالث: الرقابة البنكية الفعالة وفقا للجنة بازل:	46
خلاصة:	49

الفصل الثاني:

دراسة واقع تطبيق اتفاقية بازل 03 وأثرها في حوكمة البنوك في الجزائر

تمهيد:	51
المبحث الأول: مدى تكيف مقررات بازل على إجراءات البنك:	52
المطلب الأول: قواعد الحيطة والحذر المطبقة في البنوك الجزائرية في ظل اتفاقية بازل	
01:	52
المطلب الثاني: واقع تطبيق اتفاقيات بازل 02 و 03 في الجزائر	55
المطلب الثالث: آثار بازل 03 في النظام المصرفي الجزائري:	58
المبحث الثاني: التعريف بالبنك الوطني الجزائري BNA:	61
المطلب الأول: لمحة عن البنك الوطني الجزائري:	61
المطلب الثاني: التعريف بوكالة البنك الوطني الجزائري:	62
المطلب الثالث: الوظائف والخدمات:	64
المبحث الثالث: المؤشرات العامة ونسبة الملائمة للبنوك	66
المطلب الأول: تجارب بعض الدول العربية الناجحة حول تطبيق بازل 3:	66
المطلب الثاني: دراسة تحليلية حول مدى تطبيق بازل 3 في وكالة بنك BNA:	76
المطلب الثالث: مقارنة تطبيق بازل 3 وتحدياتها في بعض الدول العربية:	86
الخلاصة:	88
الخاتمة:	90

91.....	صحّة الفرضيات:
92.....	نتائج البحث:
93.....	مقترحات وتوصيات:
93.....	أفاق البحث:
95.....	قائمة المصادر والمراجع:
103.....	قائمة الملاحق:

قائمة الجداول:

الرقم	العنوان	الصفحة
01	أوزان المخاطر حسب أصناف الأصول وفق للجنة بازل	9
02	يوضح مصفوفة معامل التحويلات لمخاطر أسعار الفائدة والصرف حسب طريقة الخطر الجاري	11
03	معامل التحويلات لمخاطر أسعار الفائدة والصرف حسب طريقة الخطر الأصلي	12
04	المقارنة بين مقررات بازل 1 ومقررات بازل 2	25
05	مقارنة بين النسخة المنقحة عام 2012 ونسخة عام 2006 لمبادئ الرقابة المصرفية	47
06	الحد الأدنى لكفاية رأس المال البنوك الجزائرية 1992	52
07	الحد الأدنى لكفاية رأس المال للبنوك الجزائرية 1995	53
08	معاملات ترجيح مخاطر لعناصر أصول الميزانية للبنوك الجزائرية	53
09	الحدود الدينار رأس المال البنوك والمؤسسات المالية	57
10	نسب كفاية رأس المال في النظام المصرفي الجزائري خلال عام 2019 إلى 2022	58
11	نسبة القروض المتعثرة.	59
12	البيانات الخاصة ببعض البنوك السعودية	77
13	بيانات عامة لكل لوكالة بنك الجزائر الوطني (BNA) تيارت 2022	78
14	أوزان المخاطر حسب أصناف الأصول لعينة من الزبائن	79
15	توزيع الأصول حسب درجة المخاطر لسنة 2022	80
16	يوضح نسب العائد على الأصول	82
17	يوضح العائد على حقوق الملكية	83

84	يوضح نسبة التمويل على الودائع (Ldr)	18
85	يوضح نسبة القروض على إجمالي الأصول	19
86	يوضح مقارنة لتطبيق اتفاقية بازل 3 في الجزائر، المملكة العربية السعودية والأردن	20

قائمة الأشكال:

الرقم	العنوان	الصفحة
01	أسباب إصدار اتفاق بازل 2.	14
02	يمثل الدعائم الثلاثة لاتفاق بازل 2.	16
03	الدعائم الثلاثة لاتفاقية بازل	16
04	يبين طرق أخرى لقياس المخاطر المتعلقة بالحد الأدنى لمتطلبات رأس المال.	18
05	ايوضح عمل اللجنة المصرفية	45
06	نسب كفاية رأس المال في القطاع المصرفي خلال المدة 2019 - 2022.	58
07	الحد الأدنى لكفاية رأس المال للبنوك الجزائرية 1995	58
08	الهيكل التنظيمي للوكالة	63
09	تجربة الأردن في تطبيق بازل3	67
10	مراحل تطبيق بازل3 في السعودية	72
11	أهداف تطبيق بازل3 في بنوك السعودية	73
12	تطبيق اتفاقية بازل في بنك BNA	77

مقدمة

مقدمة:

إن الانعكاسات المتعددة على نشاط القطاع البنكي الدولي، حدثت بسبب التطورات العميقة التي شهدتها الساحة الدولية والمتمثلة في تطور المستوى التكنولوجي للصناعة البنكية وحداثة وتنوع الخدمات واتساع حجم العمليات البنكية وعولمة النشاط البنكي وشموليته وتزايد حدة المنافسة المحلية والدولية. وعلى الرغم من حداثة الأنظمة البنكية الدولية إلا أن كل التطورات الإيجابية قد تزامنت مع تزايد المخاطر التي لازمت النشاط البنكي، حيث تسببت في تعاقب العديد من الأزمات المالية والبنكية التي أحدثت هزات لدى العديد من اقتصاديات دول العالم.

إن تفاقم المخاطر تطلب تشكيل لجنة بازل للرقابة البنكية سنة 1974م، والتي تحملت مسؤولية تحقيق مستويات عالية من الأمان وسلامة المراكز البنكية في مختلف أنشطة البنوك، حيث قامت باقتراح معايير دولية للرقابة المصرفية من خلال وضع حدود دنيا لرأس مال البنوك وهذا في اتفاقياتها الأولى، وفي ظرف وجيز أخذت مجموعة من دول العالم بالتوصيات التي أقرتها اللجنة، حيث أصبح ينظر إلى هذه التوصيات كمعيار للسلامة المالية للبنوك وأصبح التوافق مع مقررات اللجنة يعكس الجدارة والانتماية للبنوك.

وقد أعلنت اللجنة العديد من التعديلات بعد توالي الكثير من الأزمات المالية منها إصدار عدة وثائق استثمارية أولها في جويلية 1982م، إلى أن أصدرت مقررات بازل 2 بصورتها النهائية عام 2004م ليبدأ التطبيق الفعلي للاتفاقية سنة 2006م، وتم التركيز على كفاية رأس المال بالإضافة إلى وضع طرق جديدة لقياس المخاطر، وبعد أن تعرض النظام المالي العالمي للأزمة العالمية سنة 2008م أجبرت لجنة بازل على إعادة النظر في بعض جوانبها مثل: المخاطر المتعلقة بعملية التوريق وهو ما تجسد في إتفاقية بازل 3.

فقد طرأت مراجعات طارئة على لجنة بازل نظرا لاستمرار وقوع الأزمات المالية والإفلاسات المتتالية للبنوك، وقد أكدت أن سلامة واستقرار البنوك لا تقع فقط على عاتق

الهيئات الرقابية بل هي مسؤولية مشتركة بين جميع الأطراف الفاعلة لدى البنوك كإدارة التنفيذ وأعضاء مجلس الإدارة، وأثبت الخبراء أن حالات إفلاس البنوك تكون بسبب تزايد المخاطر التشغيلية المتعلقة بالممارسات الإدارية التي تفتقد النزاهة والحيادية في الساحة البنكية الدولية، وأمام هذه التحديات أصبح مصطلح الحوكمة ذو مكانة بارزة لدى الأنظمة البنكية والعديد من الهيئات المالية الدولية بما فيها لجنة بازل للرقابة البنكية. حيث أن الحوكمة تتضمن السلوك الإداري الرشيد وروح النزاهة والشفافية ويقترح الحلول اللازمة للحد من التجاوزات المالية والإدارية والكشف عن حالات الغش والتلاعب في نشاط القطاع البنكي الدولي، فقد تبنت المنظمات الاقتصادية والهيئات المالية مبادئ الحوكمة وقامت بتفعيل تطبيقها بإصدار أوراق ذات مرجعية دولية حول قواعد ومبادئ الحوكمة لدى المؤسسات، وقد تخصصت لجنة بازل للرقابة البنكية في مبادئ الحوكمة البنكية وذلك منذ سنة 1999م بإصدار أوراق دولية أصبحت معظم الدول تعمل بمقتضاها واهتمت اللجنة أيضا بتهيئة البيئة المناسبة للإرساء وإنجاح مبادئها بشكل سليم وفي ضوء الطبيعة البنكية للنظام الجزائري الذي لا يتجزأ عن البيئة البنكية الدولية، فإنه معني كغيره بالالتزام بمعايير الرقابة والحوكمة البنكية الصادرة عن لجنة بازل الدولية ومواكبة تطوراتها.

فقد ظل النظام البنكي الجزائري متأخرا في مواكبة مقررات لجنة بازل بقدر التأخر الحاصل بنشاط البنوك الجزائرية بسبب محدودية الكفاءات الإدارية وعدم وضوح النمط الإداري وضعف المستوى التكنولوجي، إن تبني الحكومة الجزائرية والسلطات النقدية لمفهوم الحوكمة ثم لكن بشكل غير متكامل ودون وجود تجاوب وتفاعل للرقابة البنكية، رغم الإنجازات في هذا الإطار إلا أن البنوك الجزائرية واجهت كل التحديات الميدانية لتوفير لبيئة المناسبة لإرساء ومواكبة مبادئ الحوكمة للجنة بازل للرقابة البنكية.

مما سبق قمنا بطرح الإشكالية التالية:

الإشكالية:

- كيف يمكن لاتفاقية بازل 3 الدولية أن تساهم في تعزيز الحوكمة المالية في البنوك الجزائرية؟

وللإجابة عن هذه الإشكالية قمنا بطرح مجموعة من الأسئلة الفرعية:

الأسئلة الفرعية:

- أ- ما مدى استجابة النظام البنكي الجزائري لمقررات بازل 1 و 2 و 3 ؟
- ب- ما هي أهم الهيئات الرقابية السائدة في النظام المصرفي الجزائري؟
- ج- ما هو واقع تطبيق اتفاقية بازل 3 في بنك BNA للبنك الوطني الجزائري؟

الفرضيات: وللإجابة على الاشكالية والاسئلة الفرعية طرحنا مجموعة من الفرضيات

- تطبيق اتفاقية بازل 3 يمكن أن يؤدي إلى الحوكمة والتقليل من المخاطر في البنوك.
- قد يمكن لاتفاقية بازل 3 أن تساهم في إرساء مبادئ الحوكمة في البنوك الجزائرية.
- لا يمكن تحقيق استقرار النظام البنكي دون حوكمة ورقابة مصرفية قوية في ظل التغيرات الاقتصادية الحالية.

أهمية البحث:

- تكمن أهمية البحث في إبراز دور لجنة بازل في المساهمة في تحصيل الممارسات المصرفية وتعزيز الاستقرار المالي في المؤسسات المالية.
- تنفيذ الرقابة والحوكمة البنكية الفعالة لتحقيق الاستقرار المالي وتقليل التأثير السلبي للأزمات المالية.
- هناك نقص في الدراسات السابقة التي لم تتناول بشكل كافي دور الرقابة البنكية ودورها في تحقيق حوكمة شاملة للبنوك.

أهداف البحث:

- تكييف اتفاقية بازل 3 مع متطلبات الحوكمة والرقابة في البنوك لتحقيق الاستقرار المالي من خلال تطبيق آليات الرقابة الفعالة وتطوير السياسات المالية.
- تقييم مدى التوافق بين اتفاقية بازل 3 ومعايير ومبادئ الحوكمة في تحقيق الاستقرار والحد من المخاطر المالية في البنوك.
- دراسة الجهود التي تبذلها البنوك لتنفيذ اتفاقية بازل 3 في تحقيق الاستقرار المالي.

منهج الدراسة:

يحتّم موضوع البحث هذا التعامل بدقة مع المناهج بطريقة متكاملة ومتناسقة من أجل الإلمام بمختلف جوانب الموضوع، حيث إننا **اعتمدنا المنهج الوصفي** كأسلوب في استعراض الإطار النظري للموضوع، **والأسلوب التحليلي** لمعالجة المعطيات والمعلومات الواردة فيه، كما اعتمدنا المنهج المقارن للمقارنة بين ما جاءت به اتفاقية بازل 3 ودورها في حوكمة البنوك ومدى تحقيقها الاستقرار المالي في البنك الوطني الجزائري.

الاطار الزمني والمكاني:

الاطار الزمني:

يقتصر مجال الدراسة من الناحية الزمنية على الفترة الممتدة بين 2024-2025.

الإطار المكاني:

تمت هذه الدراسة المتعلقة باتفاقية بازل 3 ودورها في حوكمة البنوك التجارية في البنك الوطني الجزائري - وكالة تيارت BNA-.

الدراسات السابقة:

- رسالة دكتوراه لسنة 2016-2017 لجامعة خيضر محمد بسكرة بعنوان اتفاقية بازل 3 لقياس كفاية رأس المال المصرفية وعلاقتها بإدارة مخاطر التمويل الإسلامية .

- رسالة دكتوراه لسنة 2020-2021 لجامعة الجزائر 3 بعنوان الرقابة البنكية وفق مقررات لجنة بازل ودورها في إرساء مبادئ الحوكمة لدى البنوك.
- دراسة معمري سارة وقدي عبد المجيد مذكرة الماستر أثر الإلتزام بمتطلبات لجنة بازل في إرساء الحوكمة بالبنوك-حالة الجزائر - جامعة الجزائر لسنة 2011-2012.
- أطروحة دكتوراه لسنة 2020-2021 بجامعة الجزائر 3 بعنوان الرقابة البنكية وفق مقررات لجنة بازل ودورها في إرساء مبادئ الحوكمة لدى البنوك - دراسة حالة الجزائر.
- أطروحة دكتوراه لسنة 2022-2023 لجامعة 20 أوت 1955 سكيكدة بعنوان إدارة السيولة المصرفية وفقا لمقررات لجنة بازل 3 -دراسة ميدانية في البنوك العاملة بالجزائر -.

صعوبات البحث:

من المعروف أن كل عمل لا يخلو من الصعوبات خصوصا البحث العلمي ولعل أهم عائق هو قلة المراجع المتخصصة في حوكمة البنوك بالجزائر وكذلك المراجع المتخصصة في تأثير مقررات لجنة بازل على البنوك الجزائرية وخصوصا الكتب ذات صلة بجوهر الموضوع.

-صعوبة إيجاد بنك أو مؤسسة مالية للقيام بتريص وصوبة الحصول على المعلومات.

هيكل البحث:

قسمنا هذه الدراسة على إشكالية الموضوع إلى فصلين:

الفصل الأول بعنوان الإطار النظري حول اتفاقية بازل 3 ودورها في حوكمة البنوك حيث تم تقسيم هذا الفصل الى ثلاثة مباحث تطرقنا في المبحث الاول لاتفاقيات بازل الاولى والثانية وفي المبحث الثاني لاتفاقية بازل الثالثة وفي المبحث الثالث لاليات الرقابة والحوكمة في النظام المصرفي الجزائري.

الفصل الثاني بعنوان دراسة واقع تطبيق اتفاقية بازل 3 وأثرها في حوكمة البنوك حيث تم تقسيم هذا الفصل الى ثلاثة مباحث وتطرقنا ايضا في المبحث الاول مدى تكيف مقررات بازل على اجراءات البنك وفي المبحث الثاني للتعريف بالبنك الوطني الجزائري BNA وفي المبحث الثالث للمؤشرات العامة ونسبة الملاءة دراسة حالة لبنك BNA وكالة تيارت.

الفصل الأول:

الإطار النظري حول اتفاقية بازل 3 ودورها في حوكمة البنوك

تمهيد

المبحث الأول: اتفاقية بازل الأولى والثانية

المطلب الأول: التعريف بلجنة بازل 1 وبازل 2

المطلب الثاني: مضمون الإتفاقية الأولى والثانية للجنة بازل

المطلب الثالث: تقييم إتفاقية بازل 1 وبازل 2 والتعديلات التي طرأت عليها

المبحث الثاني: اتفاقية بازل الثالثة

المطلب الأول: الأزمة العالمية والانتقال إلى بازل الثالثة

المطلب الثاني: مضمون إتفاقية بازل الثالثة

المطلب الثالث: تقييم بازل 03 وصعوبات تطبيقها

المبحث الثالث: آليات الرقابة والحكومة في النظام المصرفي الجزائري

المطلب الأول: مفهوم آليات الرقابة وحكومة البنوك

المطلب الثاني: الهيئات الرقابية في النظام المصرفي الجزائري

المطلب الثالث: الرقابة البنكية الفعالة وفقا للجنة بازل

خلاصة

تمهيد:

في ظل الاتجاه المتزايد نحو تطبيق العولمة وتشابك الأسواق المالية وما يرتبط بينها من حرية تحرك رؤوس الأموال أدى إلى ظهور تغيرات كبيرة في القطاع البنكي وجعلها أكثر عرضة للكثير من المخاطر، وأصبح من الضروري التأكيد على تطوير آليات رقابية للمخاطر التي تحيط بالنشاط البنكي.

وتزامنا مع تطور وتفاقم مخاطر الأزمات المالية والمصرفية، بدأ التفكير في البحث عن آليات لمواجهة المخاطر وعليه تم إنشاء وتأسيس لجنة بازل للرقابة البنكية لسنة 1974م من طرف مجموعة من الدول، وكان عددها عشرة ثم أصبحت ثلاثة عشر دولة، حيث كانت أول اتفاقية سنة 1988م تحت اسم بازل 1، والتي لم تتمتع بالقدر الكافي من الصلابة والقوة وكانت تعاني من عدة نقائص أظهرتها أزمة المكسيك، مما طرح فكرة إعادة النظر في هذه الاتفاقية، ليتم بعدها إصدار اتفاقية بازل 2، غير أن أزمة الرهن العقاري بينتها شاشة المركز المالي للعديد من البنوك، وقد تسبب ذلك في ظهور اتفاقية بازل 3 التي بدأ تطبيقها سنة 2013 إلى سنة 2019.

وبناء على ذلك سنسعى في هذا الفصل إلى التعرف على لجنة بازل لرقابة البنوك، وأهم مقرراتها وتقييمها بحيث نقسم هذا الفصل كما يلي:

- المطلب الأول التعريف بلجنة بازل 1 وبازل 2.
- المطلب الثاني مضمون الاتفاقية الأولى والثانية للجنة بازل.
- المطلب الثالث تقييم اتفاقية بازل الأولى وتقييم اتفاقية بازل الثانية والتعديلات التي طرأت عليها.

المبحث الأول: اتفاقية بازل الأولى والثانية:

نظرا لأهمية ونشاط البنوك وتنامي تيار العولمة فقد تم الاهتمام بوضع معايير دولية للرقابة، في إطار ما يسمى بلجنة بازل للرقابة البنكية وذلك بالتركيز على كفاية رأس المال ومدى قدرته على امتصاص الخسائر في البنوك وكذا دورها في إدارة المخاطر المصرفية، وسنحاول في هذا المبحث التعريف بهذه اللجنة ونتطرق لمقرراتها المتمثلة في بازل 1 وبازل 2، ونتحدث عن مضمونهما وتقييمهما.

المطلب الأول: التعريف بلجنة بازل 1 وبازل 2.

التعريف بلجنة بازل للرقابة البنكية:

لجنة بازل للرقابة البنكية هي هيئة دولية تهدف إلى استقرار النظام المالي من خلال تطور معايير ورقابة فعالة للبنوك والمؤسسات المالية، تأسست اللجنة في عام 1974م في مدينة بازل السويسرية وتتألف من ممثلين في البنوك المركزية وهيئات الرقابة المالية من مختلف الدول، وتتكون من مجموعة الدول الصناعية العشرة.*

بقيادة بنك التسويات الدولية بمدينة بازل بسويسرا، وتعمل اللجنة على وضع معايير دولية للرقابة البنكية وتقديم التوجيهات المتعلقة بإدارة المخاطر، مع التركيز على متطلبات رأس المال والسيولة للبنوك من خلال اتفاقيات معروفة مثل بازل 1 وبازل 2 وبازل 3.¹

التعريف بلجنة بازل 1: هي مجموعة من المعايير التي وضعتها لجنة بازل للرقابة البنكية عام 1988 بهدف تحسين استقرار النظام المالي العالمي من خلال تعزيز سلامة البنوك

* الدول الصناعية العشرة: بلجيكا، كندا، فرنسا، ألمانيا، إيطاليا، اليابان، هولندا، سويسرا، الو م أ.

¹ بریش عبد القادر، مجلة الاقتصاد المالية، مقررات بازل 3 ودورها في تحقيق مبادئ الحوكمة، جامعة الجزائر 3، العدد

2015/00، 2015، ص 99.

والرقابة عليها، كانت هذه المعايير تهدف إلى تحديد الأدنى لمتطلبات رأس المال التي يجب أن تحتفظ بها البنوك لمواجهة المخاطر المرتبطة بأنشطتها.¹

نشأة بازل 1: نشأت في أواخر الثمانينات نتيجة للأزمات المالية العالمية وتفاقم أزمة الديون الخارجية للدول النامية، وزيادة الديون المشكوك في تحصيلها بالإضافة إلى نقص رأس مال البنوك الأمريكية والأوروبية وتعاضم المخاطر التي ستواجهها باشتداد المنافسة القوية ضد البنوك اليابانية، وازدياد انتشار فروعها.²

وفي ظل هذه المعطيات بدأ البحث عن تقدير كفاية رأس المال عن طريق قياس حطم الأجرور الخطيرة ونسبتها إلى رأي المال لإيجاد صيغة عالمية لكفاية رأس المال وهو وما أثبت بأن البنوك الأمريكية الكبيرة ليست بمنأى عن خطر الإفلاس والانهيال، والبحث أيضا عن آليات لمواجهة تلك المخاطر، ونتيجة لكل هذا تشكلت لجنة بازل أول بال للأنظمة البنكية والممارسات الرقابية، وقد أقرت معيارا موحد لقياس كفاية رأس المال عام 1988 ليكون ملزما لكافة البنوك العاملة في النشاط البنكي كمعيار دولي للدلالة على مكانة المركز المالي للبنك ويقوي ثقة المودعين فيه من منظور ملاءة البنك، وتلتزم البنوك بأن تصل نسبة رأس مالها إلى مجموع أصولها الخاطئة بعد ترجيحها بأوزان المخاطرة الائتمانية إلى 08% كحد أدنى.³

$$\text{معدل كفاية} \leq 8\% = \frac{\text{إجمالي رأس المال الشريحة 1 + الشريحة 2 + الشريحة 3}}{\text{الأصول المرجحية بأوزان المخاطرة + مقياس المخاطر السوقية} \times 12.5}$$

¹ مبروك رايس، انعكاسات العولمة المالية على الجهاز المصرفي، دار الجنان للنشر والتوزيع، دون سنة، ص92.

² معمري سارة، أثر الالتزام بمتطلبات لجنة بازل في إرساء الحوكمة، مذكرة ماستر، جامعة الجزائر 3، 2011-2012، ص52.

³ معمري سارة، مرجع سبق ذكره، ص53.

التعريف بلجنة بازل 2:

هي مجموعة من المعايير التي وضعتها لجنة بازل للرقابة البنكية بهدف تحسين استقرار النظام المالي العالمي و كيفية إدارة البنوك للمخاطر وخاصة المخاطر الائتمانية والمخاطر السوقية والمخاطر التشغيلية تم إطلاق هذه المعايير عام 2004 كخطوة تطويرية لتحديث اتفاقية بازل 1.¹

نشأة بازل 2:

فقد شكلت بازل 1 خطوة هامة نحو تعزيز النظام المالي العلمي، وقد كانت معاييرها في البداية محدودة، حيث لم تتعامل بشكل كاف مع المخاطر التشغيلية والسوقية بل كانت تركز بشكل أساسي على المخاطر الائتمانية وقد أظهر العديد من النقائص بسبب أزمة المكسيك 1994، وجنوب شرق آسيا 1997، وأكدت هذه النقائص أن هذه المعايير أصبحت غير مناسبة على الأقل بالنسبة للبنوك الكبيرة.²

وفي نهاية التسعينات بدأ التفكير في وضع جديد لمعيار كافية رأس المال ضمن مقررات لجنة بازل 2 وأقرت على أن لا يقتصر الأمر على المراجعة الحدود الدنيا لكافية رأس المال فقط بل امتد ليشمل منظومة متكاملة لإدارة المخاطر المختلفة،³ ففي عام 1999 نشرت اللجنة اقتراحات تأخذ بعين الاعتبار المخاطر التي تتعرض لها البنوك لتشمل مخاطر الائتمان، مخاطر السوق والمخاطر التشغيلية. وفي سنة 2001 أعلنت اللجنة على الوثيقة الاستشارية لاتفاقية بازل 2، تتضمن تدعيم النظام المالي العالمي وتهدف إلى الإدارة الجيدة وضمان تفعيل

¹ بريس عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص 103.

² ميموني محمد الأمين، زيتوني عبيد، واقع تطبيق اتفاقيات بازل في النظام المصرفي الجزائري، دراسة حالة ، مذكرة ماستر: جامعة قالم، 2023-2024، ص19.

³ محمد توفيق عمرو، إدارة المخاطر المصرفية باستخدام مدخل التحليل المالي الاستراتيجي نموذج مقترح تطبيقي -أطروحة دكتوراه- عمان: الأردن، الأكاديمية العربية للعلوم المصرفية، دون سنة، دون صفحة.

الرقابة على المخاطر الائتمانية وتطوير دور الهيئات الرقابية على البنوك، والإصلاح الجاري لنسبة الملاءة في البنوك.¹

حيث يتضمن معيار بازل 2 استخدام أساليب متقدمة لقياس كل من مخاطر الائتمان ومخاطر السوق والمخاطر التشغيلية لتحديد مستويات رأس المال المطلوبة للبنوك واتفاقية بازل 2 تمثل ثقافة جديدة في إطار العمل المصرفي وبشكل خاص إدارة المخاطر المالية لمواجهة الصدمات الداخلية والخارجية.

$$\text{معدل كفاية رأس المال}^1 = \frac{\text{إجمالي رأس المال}}{\text{مخاطر الائتمان} + \text{مخاطر السوق} + \text{المخاطر التشغيلية}}$$

المطلب الثاني: مضمون الاتفاقية الأولى والثانية للجنة بازل:

إن اتفاقية بازل 1 وبازل 2 هما إطاران تنظيميان تم وضعهما من قبل لجنة بازل للرقابة المصرفية بهدف تعزيز النظام المصرفي العالمي وحماية البنوك من المخاطر المالية التي قد تؤثر على قدرتها على الوفاء بالتزاماتها. وقد تم تطوير هاتين الاتفاقيتين في سياق التحديات المتزايدة التي تواجهها البنوك في العصر الحديث مثل المخاطر الائتمانية والتشغيلية والسوقية.

مضمون اتفاقية بازل 1:

تم اتفاقية بازل 1 في عام 1988 من قبل لجنة بازل للرقابة المصرفية، كانت تركز بشكل أساسي على تحديد الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال الذي يجب أن تحتفظ به البنوك لمواجهة المخاطر التي قد تتعرض لها، خاصة المخاطر الائتمانية. تم تحديد نسبة رأس المال إلى الأصول المرجحة بالمخاطر بنسبة 8% وكان الهدف من ذلك هو ضمان أن تكون البنوك

¹ جواني صونيا، أثر المخاطر المالية على كفاية رأس المال في البنوك التجارية- دراسة علمية لعينة من البنوك السعودية- أطروحة دكتوراه، جامعة قالمه، 2023-2024، ص96.

قادرة على الوفاء بالتزاماتها في حال حدوث أزمات مالية أو خسائر كبيرة وحماية عملائها من خلال توفير رأس مال كاف لتغطية المخاطر المحتملة.¹

ورغم توجيه مجموعة من الانتقادات للجنة بازل 1 إلا أنها كانت مبادرة ناجحة لإصدار معيار عالمي للوائح المصرفية الذي أصبح أساس الإلهام في كل دول العامل وغالبا ما يتم فرضه على البنوك المحلية.

مضامين الجوانب الأساسية لاتفاقية بازل 1:

• المحور الأول: معدل كفاية رأس المال: (Adequacy Capital)

تم تحديد الحد الأدنى لرأس المال الذي يجب أن يحتفظ به البنك لمواجهة المخاطر ، وتسمى هذه المتطلبات بـ نسبة رأس مال إلى الأصول المرجحة بالمخاطر (Risk-weighted assets). وفقا لاتفاقية بازل 1، يجب أن يكون لدى البنك مال يعادل 8% على الأقل من الأصول المرجحة بالمخاطر. وهذه الأصول يتم تصنيفها وفق لمستوى المخاطر التي تنطوي عليها لدعم أنشطتها في حال حدوث خسائر غير متوقعة، وهذا ما يسمى بنسبة "كوك" ويطلق عليها الفرنسيون أيضا بمعدل الملائمة الأوروبي ويمكن التعبير عن هذه النسبة بالعلاقة التالية:²

$$\text{معدل كفاية رأس المال} = \frac{\text{رأس المال الأساسي} + \text{رأس المال المساند}}{\text{مجموع الأصول المرجحة بأوزان المخاطر}} \geq 8\%$$

¹ نفيش صابرين، إدارة السيولة وفق لمقررات بازل 3، دراسة حالة ميدانية، جامعة سكيكدة، 2022-2023، ص20.

² محمد الفاتح، محمود بشير المغربي، حوكمة الشركات، الأكاديمية الحديثة للكتاب الجامعي للنشر والتوزيع، دون سنة، ص82.

• المحور الثاني: الشريحة الأولى:

وتسمى رأس المال الأساسي وهي تشمل حقوق المساهمين الدائمة الاحتياطات المعلنة (أرباح محتجزة، علاوة الأسهم، احتياطات قانونية) حقوق الأقلية في رؤوس الشركات التابعة الأرباح والخسائر.¹

• المحور الثالث: الشريحة الثانية:

وتسمى رأس المال المساند، وهي تشمل المكونات التالية:²

أ- الاحتياطات الغير معلنة:

قد تقوم البنوك بتكوين احتياطات لمواجهة المخاطر الائتمانية غير المعلنة مثل القروض المشكوك في تحصيلها، فهي تتشابه مع الاحتياطات المعلنة من ناحية طبيعتها لكن ينقصها الشفافية، فهي لا يتم الإفصاح بها ولا يتم الإعلان عنها بشكل علني في التقارير السنوية.

ب- احتياطات إعادة تقييم الأصول:

هي الإحتياطات التي تنشأ عندما تقوم الشركات بإعادة تقييم قيمة أصولها الثابتة (مثل العقارات، الآلات والمعدات) وفقا للأسعار السوقية الحالية أو التقديرات المستندة إلى معايير محاسبية. عندما يكتشف أن قيمة الأصول قد زادت مقارنة بالقيمة الدفترية السابقة (التي كانت مسجلة في السجلات المحاسبية)، يتم تسجيل هذه الزيادة في القيمة كاحتياطي خاص يسمى "احتياطي إعادة التقييم" لامتنع الخسائر في حال تقلبات الأسعار في السوق.

¹ محمد الفاتح، محمود البشير المغربي، مرجع سبق ذكره، ص 83

² صابور سعاد، محاولة تقييم معايير بازل في البنوك التجارية الجزائرية، أطروحة مقدمة لاستكمال شهادة دكتوراه، جامعة الجزائر 3، 2020-2021م، ص 09-10.

ج- مخصصات مخاطر عادية غير محددة:

هي مخصصات يتم تحديدها بناءً على تقديرات عامة للمخاطر التي قد تكون غير متوقعة أو غير محددة بدقة في الوقت الحالي، أي يتم إنشاؤها ضد احتمال الخسائر المستقبلية وتخصص للأصول بذاتها، مثل تقلبات السوق أو المخاطر الاقتصادية، ويتم التعامل معها بشكل عام دون تخصيص مخصصات دقيقة لمخاطر معينة.

د- القروض المساندة: هي الديون التي تأتي أولويتها في التجديد بعد القروض الأساسية في حالة حدوث الإفلاس، ولأنها غير قادرة على استيعاب الخسائر إلا في حالة التصفية، فقد تم إدراج القروض المساندة التي يتجاوز أجلها 60 شهراً.

جدول رقم (01): أوزان المخاطر حسب أصناف الأصول وفق للجنة بازل¹

الأصول	درجة المخاطرة
-النقدية. -المطلوبات من الحكومة والبنوك المركزية، مقومة بالعملة المحلية المعمول بها. -المطلوبات الأخرى من الحكومات والبنوك المركزية لدول أعضاء OCDE. -المطلوبات المدعمة بخدمات نقدية أو أوراق مالية لحكومات لدول OCDE.	0%
-المطلوبات من مؤسسات القطاع العام المحلي والقروض المضمونة من قبلها باستثناء الحكومة المركزية. -مطلوبات من البنوك مرخصة في دول OCDE وقروض مضمونة من قبلها.	0%، 20%، 50% بحسب تقدير السلطة
-المطلوبات من بنوك التنمية عابرة الأمم مثل البنك الدولي، بنك التنمية	20%

¹ ميموني محمد الأمين، زيتوين عبيد، مرجع سبق ذكره، ص 11.

الآسيوي، بنك التنمية الإفريقي، بنك الاستثمار الأوروبي والاتحاد الدولي لبنوك التنمية والمطلوبات المضمونة أو المعززة بضمانات الأوراق المالية الصادرة عن تلك البنوك. - المطلوبات من البنوك المسجلة في OCDE، والقروض المضمونة من قبل هذه البنوك. -المطلوبات من البنوك في إطار خارج دول OCDE المضمونة المسجلة خارج OCDE والتي بقي على استحقاقها أقل من 12 شهرا، والتي تبقى من أجلها 12 شهرا. -مطلوبات من مؤسسات القطاع غير مسجلة في OCDE باستثناء الحكومات المركزية والقروض المضمونة من قبل تلك المؤسسات.	
-القروض المضمونة بالكامل برهانات على العقارات السكنية المشغولة التي سوف تشغل من قبل المقترض أو المؤجر.	50%
-المطلوبات من القطاع الخاص. - المطلوبات من البنوك المسجلة خارج OCDE وبقي على استحقاقها أكثر من سنة. المطلوبات من حكومات مركزية لدول خارج ICDE ما لم تكن بالعملة المحلية. -الموجودات الثابتة من المباني والآلات والمعدات وغيرها. -العقارات والاستثمارات الأخرى. -الأدوات الرأس مالية الصادرة من قبل بنوك أخرى ما لم تكن مطروحة من رأس المال. -جميع الموجودات الأخرى.	100%

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على الموقع www.bna.dz

وقامت لجنة بازل أيضا بوضع معاملات تحويلية عرضية الأصول خارج الميزانية، حيث تعتبر التزامات غير مباشرة، حيث يتم احتساب الأوزان الخاصة بها يجب تحويلها إلى التزامات

مباشرة بضري قيمتها في معامل تحويل الائتمان،¹ كما تحتاج معالجة البنود ذات العلاقة بالعملات الأجنبية وأسعار الفائدة فيما يخص الالتزامات خارج الميزانية إلى طريقتين، وذلك حسب ما ترى السلطة الإشرافية في مجموعة العشرة.²

الطريقة الأولى: الخطر الجاري والتي يعبر عنه بالعلاقة التالية:

معدل خطر القرض = كلفة الاستبدال الكلي (سعر السوق) لكل العقود التي تمثل الربح + مبلغ خطر القرض إلى غاية مدة الاستحقاق أي القيمة الاسمية $\times$ معامل التحويل.

ويتمثل معامل التحويلات فيما يلي:³

جدول رقم (02): يوضح مصفوفة معامل التحويلات لمخاطر أسعار الفائدة والصرف حسب

طريقة الخطر الجاري

المدة المتبقية للاستحقاق	عقود أسعار الفائدة	عقود أسعار الصرف
أقل من سنة واحدة	صفر أو 1%	1%
أكثر من سنة	5%	5%

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على المرجع: ميموني محمد الأمين، مرجع سبق ذكره، ص 19.

الطريقة الثانية: الخطر الأصلي: يتمثل في المعادلة التالية:

معدل خطر الائتمان = المبلغ الاسمي للعقد $\times$ معامل التحويل

من أجل الحصول على المبلغ المعامل للائتمان باستخدام هذه الطريقة يقوم البنك ببساطة بتطبيق إحدى المجموعتين التاليتين من عوامل التحويل إلى المبالغ الأساسية لكل أداة وفقا لطبيعة الأداة وتاريخ الاستحقاق.

¹ عباي وسام، الرقابة البنكية وفق مقررات بازل ودورها في إرساء مبادئ الحوكمة لدى البنوك - دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه الطور الثالث، جامعة الجزائر 3، 2021-2020، ص 59.

² ميموني محمد الأمين، زيتوني عبيد، مرجع سبق ذكره، ص 13.

³ فرح بن سالم، أثر كفاية رأس المال وفقا لمقررات بازل على ربحية البنوك التجارية دراسة عينة البنوك التجارية، أطروحة دكتوراه، جامعة برج بوعرييج، 2021-2022، ص 79.

جدول رقم (03): معامل التحويلات لمخاطر أسعار الفائدة والصرف حسب طريقة الخطر الأصلي

المدة المتبقية للاستحقاق	عقود أسعار الفائدة	عقود أسعار الصرف
أقل من سنة	%0.35	%1.5
سنة واحدة إلى أقل من سنتين	%0.75	%3.75
لكل سنة إضافية	%0.75	%2.25

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على المرجع: ميموني محمد الأمين، مرجع سبق ذكره، ص 20.

- دوافع تعديل اتفاقية بازل 1:

من أهم الدوافع التي أدت تعديل الاتفاقية الأولى لبازل بالنظر إلى مضمونها نذكر ما يلي:¹

-عدم كفاية متطلبات رأس المال في معيار بازل 1 لأنها كانت تركز على مخاطر الائتمان ولم تأخذ في عين الاعتبار المخاطر التنظيمية والسوقية.

-التطورات في الأسواق المالية وظهور أدوات وأسواق مالية جديدة.

-عدم مراعاة الاتفاقية لمجموعة من الضمانات التي تستخدمها البنوك للتقليل من حجم المخاطر.

-اعتماد معيار كوك على تقدير ذات ثابت غير مرن للمخاطر الائتمانية واعتماد القليل من أصناف المخاطر المرتبطة بدرجة ترجيح 0%، 20%، 50%، 100%.

-لتحقيق عدالة في التنظيم لضمان تساوي المعايير من البنوك، حيث أعطت لبعض البنوك بدائل الائتمان خارج الميزانية دون التقيد في ترجيح مخاطرها.

-التغيرات الاقتصادية والعولمة والحاجة لمواكبة التغيرات في النظام المالي العالمي.

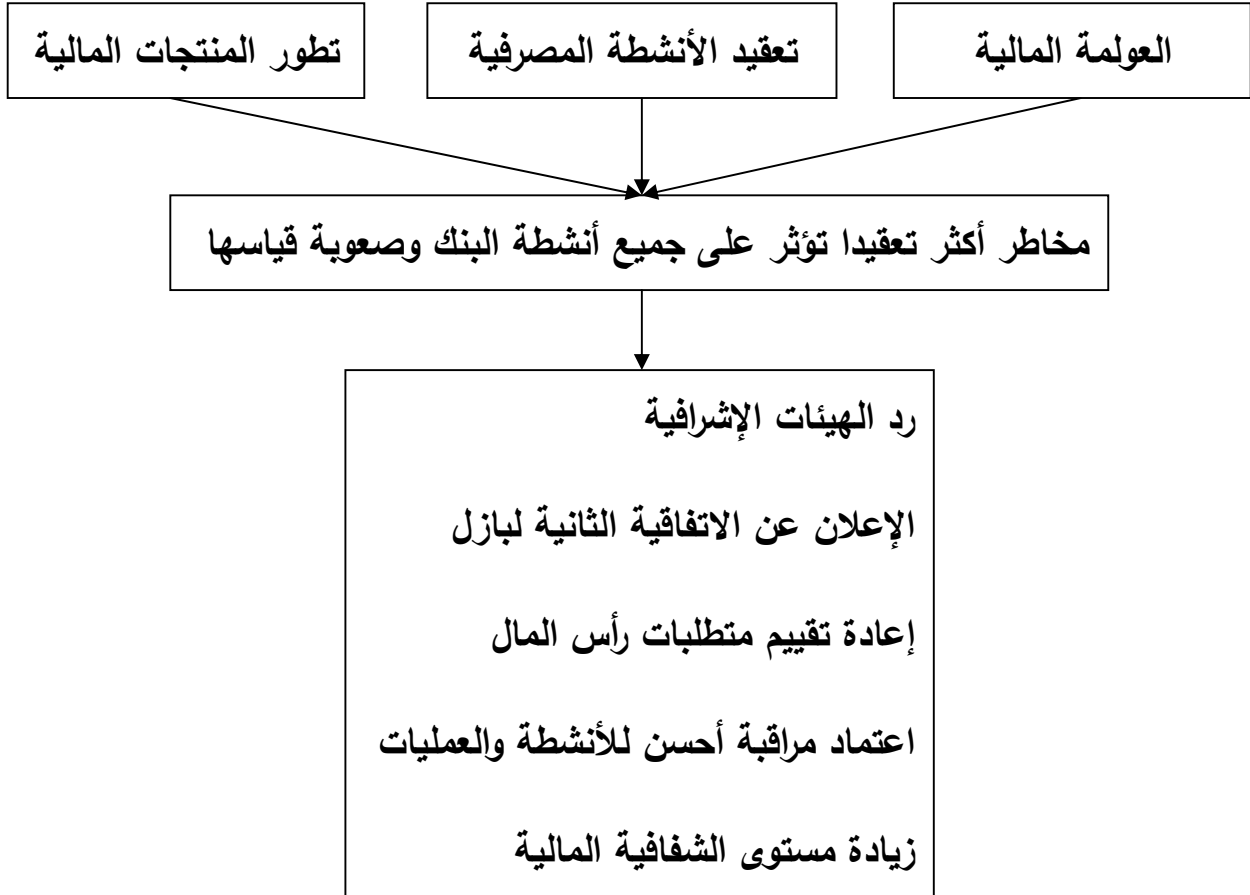
¹ عبادي وسام، مرجع سبق ذكره، ص 59.

-أهداف لجنة بازل 1 للرقابة البنكية:

- تعزيز الاستقرار المالي العالمي من خلال وضع معايير الملاءة رأس المال للبنوك.
- تقليل مخاطر الائتمان عبر تحديد مستويات معينة من رأس المال لتغطية المخاطر.
- تحقيق العدالة من البنوك من خلال وضع قواعد موحدة للتعامل مع المخاطر المالية وتعزيز الشفافية للإفصاح المالي.
- تبادل المعلومات حول الممارسات الوطنية للرقابة ووضع الحد الأدنى من المعايير الاحترازية.
- العمل على إيجاد آليات وتقنيات للتكيف مع التغييرات المصرفية العالمية (العولمة المالية) بما في ذلك التشريعات واللوائح.
- التكيف مع المعايير التي تحد الانتعاش وتعميق نشاط البنوك عبر أنحاء العالم في ظل الثورة التكنولوجية.¹

¹ حياة نجار، إدارة المخاطر المصرفية وفق اتفاقيات بازل، دراسة واقع البنوك التجارية العمومية الجزائرية، أطروحة دكتوراه، جامعة سطيف، 2013-2014، ص95.

الشكل رقم (01) أسباب إصدار اتفاق بازل 2.



المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على المرجع: ميموني محمد الأمين، مرجع سبق ذكره، ص 21.

-مضمون اتفاقية بازل 2:1

بناء على دوافع تعديل اتفاقية بازل 1، أصبحت هناك ضرورة لتطويرها إلى اتفاقية بازل 2، التي تم تبنيها عام 2004، وهي تحديث لاتفاقية بازل 1، وتوسيع لها كان هدف اتفاقية بازل 2، وهو تعزيز استقرار النظام المالي العالمي من خلال وضع معايير أكثر شمولاً لا تتعلق برأس المال ومخاطر أخرى وأدخلت مفاهيم مثل المخاطر التشغيلية "الإفصاح" والمراجعة الداخلية"، ويتضمن مضمون بازل 2 ثلاثة محاور أو دعائم أساسية وهي:²

- **الدعامة الأولى: متطلبات رأس المال:** تحدد هذه الدعامة الحد الأدنى من رأس المال الذي يجب أن تحتفظ به البنوك لتغطية المخاطر المختلفة مثل: المخاطر الائتمانية: المخاطر المرتبطة بالعملاء والمقترضين.

المخاطر السوقية: المخاطر الناتجة عن تقلبات أسعار السوق.

المخاطر التشغيلية: المخاطر الناتجة عن الأخطاء التشغيلية مثل الاحتيال أو الفشل التكنولوجي.

- **الدعامة الثانية: عملية المراجعة الرقابية:** أو ما يعرف بالإشراف الرقابي تركز على ضرورة قيام الهيئات الرقابية بإجراء تقييمات إضافية للمخاطر التي قد تواجهها البنوك، كما تشجع البنوك على إجراء تقييم داخلي للملاءة المالية وإجراء اختيارات للتأكد من قدرتها على التعامل مع الأزمات المختلفة.

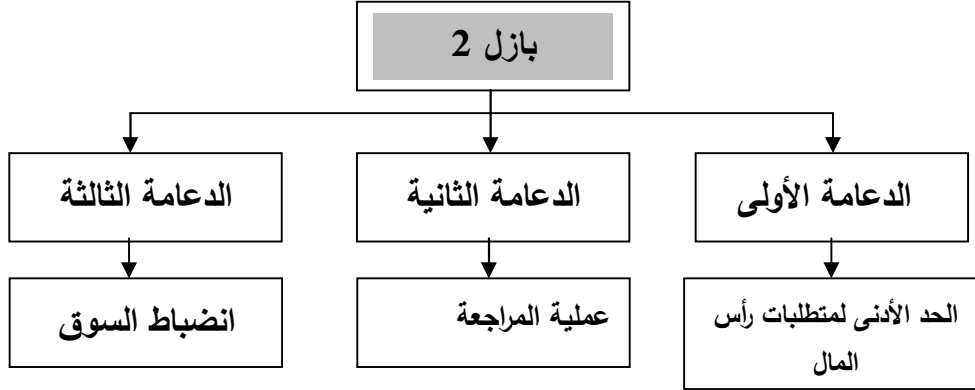
- **الدعامة الثالثة: انضباط السوق:** وتتعلق بتعزيز الشفافية عبر إلزام البنوك بالإفصاح عن وضعها المالي، مخاطرها ومستوى رأس مالها، يهدف ذلك إلى تعزيز الثقة في

¹ ميموني محمد الأمين، زيتوني عبيد، مرجع سبق ذكره، ص 22، 23.

² مونية قصير، وسام شيكو، الرقابة المصرفية ودورها في تفعيل أداء البنوك التجارية، دراسة حالة بنك BNA، جامعة يحي فارس، 2016-2017، ص 73.

النظام المصرفي وتحسين مراقبة الأسواق، هذه الدعائم تعمل مجتمعة لتعزيز الاستقرار المالي وضمان أن تكون البنوك قادرة على مواجهة المخاطر بشكل فعال.

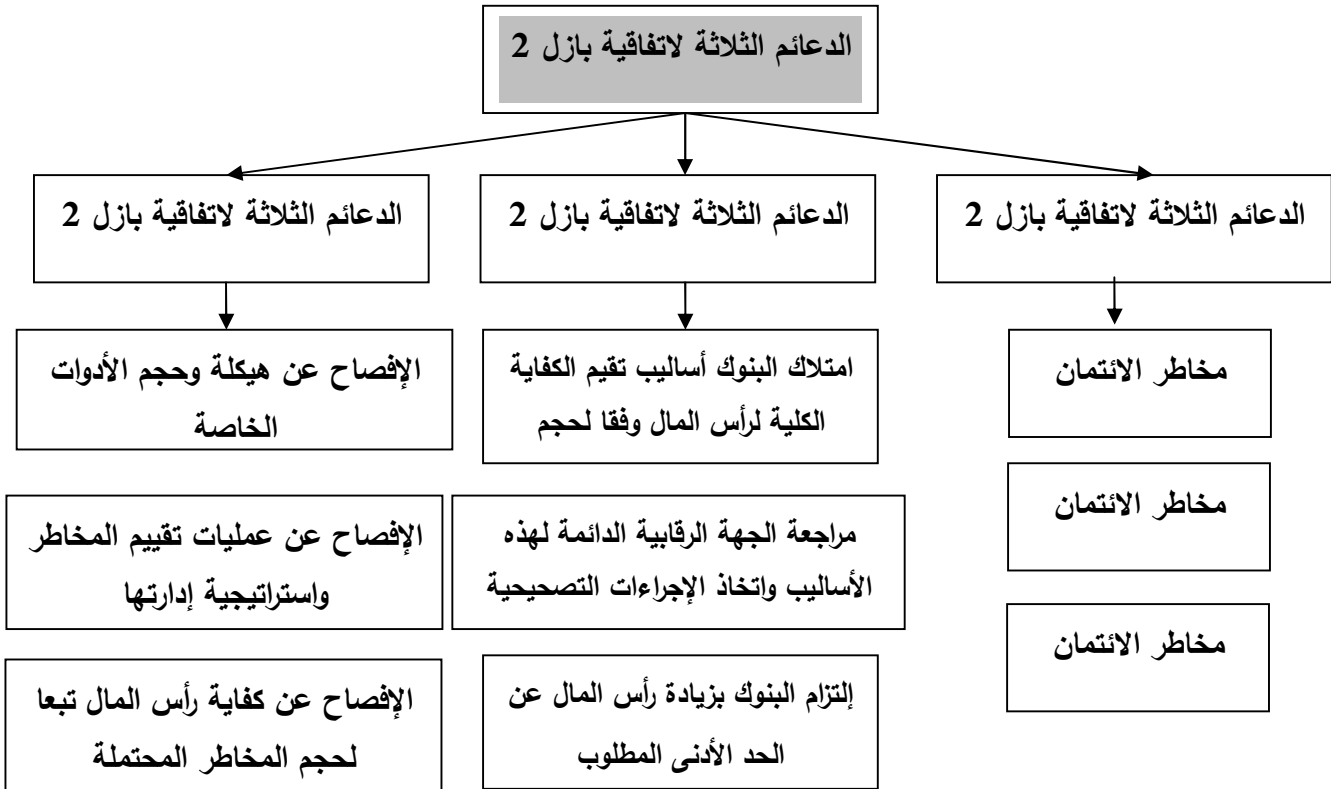
الشكل رقم (02): يمثل الدعائم الثلاثة لاتفاق بازل 2.



المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على المرجع: ميموني محمد الأمين، مرجع سبق ذكره، ص 23.

الأسباب التي أدت إلى إصدار اتفاق بازل 2:

الشكل رقم (03): الدعائم الثلاثة لاتفاقية بازل 2



المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على المرجع: عبادي وسام، مرجع سبق ذكره، ص 71

- أهداف اتفاقية بازل 2:

- تحسين إدارة المخاطر من خلال فرض معايير وطرق لقياس وتقييم وإدارة المخاطر المصرفية.¹
- زيادة الشفافية والإفصاح لضمان توفر معلومات دقيقة وموثوقة حول الوضع المالي للبنوك.
- تحقيق العدالة في المنافسة وتدعيم التوازن والتساوي أثناء المنافسة بين البنوك.
- إدارة ومراقبة إجمالي المخاطر من خلال متطلبات رأس المال أو عن طريق المراجعة الرقابية مثل: أسعار الفائدة على محفظة البنك.
- تحقيق التوازن بين رأس المال في البنوك وتطبيق أساليب إدارة المخاطر الحديثة.
- اعتماد منهج أكثر شمولية لمواجهة المخاطر من خلال تضمين أنواع جديدة عند احتساب معدل كفاية رأس المال.
- تحقيق المزيد من الأمان للنظام المصرفي العالمي الجديد.

- طرق قياس المخاطر المتعلقة بالحد الأدنى لمتطلبات رأس المال:

تم وضع نسبة الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال وتخصص من حجم رأس المال لتغطية المخاطر المحتملة والذي يجب ألا تقل عن 8% من إجمالي الموجودات الموزونة بالمخاطر، حيث قدمت مجموعة من الطرق لقياس المخاطر التي تهدد البنوك، ويتم تصنيف هذه المخاطر إلى ثلاث مجموعات رئيسية، المخاطر الائتمانية، المخاطر التشغيلية ومخاطر السوق، ويتم حساب قيمة الحد الأدنى لرأس المال وفق هذا القانون.²

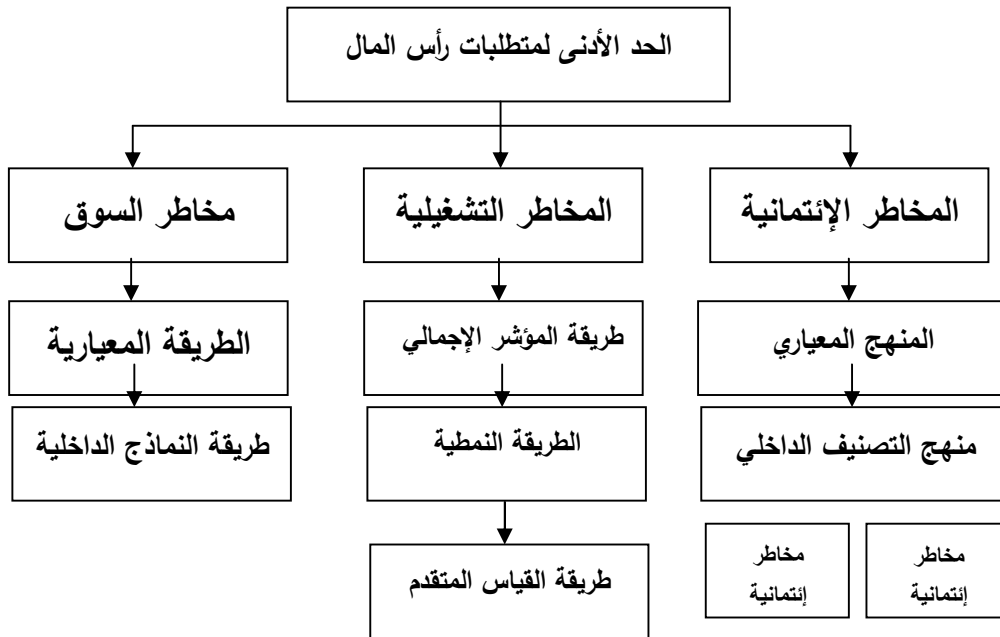
¹ ميموني محمد الأمين، زيتوني عبيد، مرجع سبق ذكره، ص 23.

² بن علي بلعزوز وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 181.

$$\text{الحد} \leq \frac{\text{رأس المال الإجمالي الشريحة 1 + الشريحة 2 + الشريحة 3}}{\text{الأصول المرجحية بأوزان المخاطر + مقياس المخاطر السوقية} \times 12.5} \leq 8\%$$

يحسب الحد الأدنى لرأس المال من خلال جمع قيمة النتائج الثلاثة والتي تمثل قيمة رأس المال الأساسي والتكميلي بالإضافة إلى القروض المساندة لأجل سنتين والتي تشمل البسط، ويتم قسمتها على المقام الذي يحسب من خلال حاصل ضرب قيمة رأس المال اللازم لتغطية مخاطر التشغيل في 12.5% مع الأصول المرجحة بالمخاطر الائتمانية.

الشكل رقم (04): يبين طرق أخرى لقياس المخاطر المتعلقة بالحد الأدنى لمتطلبات رأس المال.



المصدر من إعداد الطالبتين بالاعتماد على المرجع، ميموني محمد الأمين، زيتوني عبيد، مرجع سبق ذكره،

ص26، 25

طرق أخرى لقياس المخاطر المتعلقة بالحد الأدنى:

1- اختبار الإجهاد Stress testing:

يتضمن قدرة المؤسسة على تحمل الازمات والكوارث المالية والاقتصادية، يحدد الحد الأدنى لرأس المال وكيفية التصرف تحت الضغوط الشديدة.

2- النماذج الرياضية والاحتمالات:

تستخدم نماذج مثل: "نموذج فريشين" و "نموذج كورم" لتحليل المخاطر المختلفة، وتساعد هذه النتائج في تحديد التوزيع الاحتمالي للخسائر المحتملة ووضع استراتيجيات للحد من المخاطر.

بعض المعادلات لقياس المخاطر المتعلقة بالحد الأدنى لرأس المال:

1- منهج التصنيف الداخلي:

الخسارة المحتملة = احتمال الإفلاس × الخسارة في حالة الإفلاس × مساهمة البنك في حالة الإفلاس.

2- طريقة المؤشر الإجمالي:

متطلبات رأس المال = متوسط الدخل الإجمالي للسنوات الثلاث الماضية × ألفا،

حيث ألفا = 15% نسبة محددة من لجنة بازل.

3- الطريقة النمطية (المنهج المعياري):

متطلبات رأس المال (الثلاث سنوات لإجمالي الدخل المتوسط X بيطا)/3

حيث بيطا هي نسبة خاصة بكل شكل عمل، تكون قيمته 12%، 15%، 18%.

المطلب الثالث: تقييم اتفاقية بازل 1 وبازل 2 والتعديلات التي طرأت عليها:

تعد اتفاقيات بازل واحدة من أبرز الأطر التنظيمية التي وظفتها لجنة بازل للرقابة المصرفية لتحديد المعايير التي يجب أن تلتزم بها البنوك على مستوى العالم، وذلك نظرا لما شهدته البيئة الخارجية للجهاز المصرفي من تطور في الابتكارات المالية التي فرضت على مصارف التكيف معها والتعامل بها للحفاظ على الاستقرار المالي للبنوك.¹

وتم إصدار توجيهات إرشادية لإدارة المخاطر محتملة الحدوث وأصدرت اللجنة مقترحا في إطار كفاية رأس المال ليحل محل (اتفاق بازل لرأس المال) لمعالجة الابتكارات المالية التي حدثت في السنوات الأخيرة.

تقييم اتفاقية بازل 1:

مميزات بازل 1:

- تدعيم الاستقرار والثقة في النظام المصرفي العالمي ببناء الثقة بين البنوك والمستثمرين والمساهمة في زيادة المنافسة.²
- سهولة التطبيق والاستيعاب من طرف البنوك، وتوفير الوقت والجهد وتحسين طرق إدارتها للمخاطر الائتمانية والعمل على تقييم أفضل للمخاطر المرتبطة بمحافظهن الائتمانية، حيث يعتبر جوهر الاتفاقية 1 معيار كوك.³

¹ بخراز جعدل فريدة، تقنيات وسياسات السير المصرفي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000، ص95.

² ميموني محمد الأمين، زيتوني عبيد، مرجع سبق ذكره، ص17، 18.

³ صابور سعاد، مرجع سبق ذكره، ص83.

- تسليط الضوء على أهمية رأس المال الأساسي، مما يعزز قدرة البنوك على الصمود في وجه الأزمات.
- موازنة المعايير الدولية بتوحيدها على مستوى العالم مما يسهل التعاملات الدولية ويسهم في استقرار النظام المالي العالمي.
- أوجه القصور في اتفاقية بازل 1.
- تلقي معيار كوك: للملاءمة البنكية جملة من الانتقادات من طرف المختصين، حيث تلخّصت هذه الانتقادات فيما يلي:
- مقررات بازل 1 لم تواكب التطورات في إدارة المخاطر والإبتكارات المالية، حيث أصبح للبنوك إمكانية التلاعب بمتطلبات رأس المال باستعمال الأدوات المالية الحديثة التي تتيح بدائل للنشاط الائتماني خارج الميزانية.¹
- عدم شمولية المخاطر، حيث ركزت على المخاطر الائتمانية دون غيرها، مما يتعارض مع تحقيق التنمية في الدول النامية.
- إعطاء معيار بازل وصفا استثنائيا لمخاطر قروض البنوك والحكومات لدول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OCDE) على حساب غيرها من الحكومات وبنوك باقي دول العالم.²

-سلبات بازل 1:

- بالرغم من الإيجابيات التي حققها تطبيق معيار كفاية رأس المال وفق مقررات بازل 1 إلا أنه توجد بعض الإنتقادات الموجهة إليه نذكر منها ما يلي:
- تبسيط قياس المخاطر بالاعتماد على تصنيف الأصول بشكل عام دون أخذ الاختلافات الدقيقة في المخاطر بين الأصول المختلفة.

¹ حباوي وسام، مرجع سبق ذكره، ص 62، 63.

² ميموني محمد الأمين، زيتوني عبيد، مرجع سبق ذكره، ص 17، 18.

- عدم تحفيزها للبنوك في بعض التعاملات واستخدام أساليب السيطرة على تخفيض المخاطر.
- محدودية التركيز على المخاطر الائتمانية، إذا لم تتناول المخاطر الأخرى مثل المخاطر السوقية والتشغيلية.¹
- التفرقة بين الدول بناء على انتماءها إلى جموعة OCDE ومنحها وضعاً مميزاً وخصوصاً وبين غيرها من باقي الدول.
- زيادة حدة المنافسة التي تواجهها البنوك من قبل المؤسسات غير المصرفية التي دخلت مجال الأنشطة المصرفية مثل شركات التأمين، وصناديق الإستثمار والتي لا تخضع لمتطلبات معيار كفاية رأس المال، إذ أن ذلك معيار يضيف تكلفة إضافية للبنوك.

-إيجابيات بازل 1: 2

يحقق معيار كفاية رأس المال العديد من الإيجابيات والتي تشمل فيما يلي:

- تعزيز استقرار النظام المصرفي ضمان منافسة عادلة بين البنوك وتنظيم عمليات الرقابة على معيار كفاية رأس المال.
- سهولة الحكم على السلامة المالية البنكية من خلال تطبيق معيار متفق عليه دولياً.
- تحسين الأساليب النفسية للرقابة على أنشطة البنك وتطوير مناهج أكثر شمولاً وأفضل في معالجة المخاطر البنكية.
- نتج عن زيادة حجم الأصول الخطرة للبنك ضرورة زيادة رأس المال، مما أدى إلى مضاعفة مسؤولية المساهمين في الرقابة على أعمال البنك واختيار أعضاء مجلس الإدارة واقتضى الأمر زيادة رأس مال البنك بمساهمات جديدة أو بقروض مساندة من المساهمين.

¹ صادق راشد الشمري، استراتيجية إدارة المخاطر المصرفية وأثرها على الأداء المالي للمصارف التجارية، دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2013، ص 80.

² منية قصير، وسام شيكر، مرجع سبق ذكره، ص 66.

- جعل البنوك أكثر حرصاً على توظيفها أصولاً بأوزان مخاطرة أقل والموازنة بين حجم الأصول الخطرة ورأس المال مقابل لها.

تقييم اتفاقية بازل 1:

إن إتفاقية بازل 1 التي تم وضعها عام 1988 من قبل لجنة بازل للرقابة المصرفية، كانت أهم خطوة نحو تنظيم النظم المصرفي العالمي، حيث تهدف إلى تحديد الحد الأدنى لرأس المال الذي يجب أن تحتفظ به البنوك لمواجهة المخاطر الائتمانية ورغم أنها ساهمت بشكل كبير في الرقابة على البنوك ورغم كل هذه المميزات وإيجابياتها وسلبياتها إلا أنه كانت هناك بعض القيود على بازل 1، وقد ظهر الحاجة إلى تطوير معايير أكثر شمولية ودقة هو ما دفع إلى إصدار بازل 2.¹

تقييم اتفاقية بازل 2:

-سلبيات بازل 2:

قد سدّت اتفاقية بازل 2 ثغرات كثيرة في اتفاقية بازل 1، وفي نفس الوقت اظهر نقائص ميدانية يمكن تلخيصها في النقاط السلبية الآتية:

- تعقيد نظام المعايير وصعوبة تطبيقها بالنسبة لبعض البنوك دون تحسين الأساليب التي تتبعها البنوك لتحديد قياس وإدارة المخاطر.
- إغفال المخاطر النظامية التي لم تعالج المخاطر التي تؤثر على النظام المالي ككل ومخاطر المصادقة، ومخاطر السيولة في المؤسسات وتكتفي بعض البنوك بالأساليب المعيارية لقياس المخاطر لاحتساب مستوى الملاءمة عوضاً من استخدام الأساليب المستخدمة.

¹ رمزي زاكي، مشكلة التضخم في مصر، الطبعة الاولى، القاهرة، الهيئة المصرفية العامة، 1980م، ص167.

- عدم تحقيق المستوى المطلوب من شفافية السوق مما ساهم في حدوث أزمة الرهن العقاري في 2007م، مع استمرار تأثير وكالات التصنيف الدولية على تقييم الوضع المالي للبنوك.
- عدم فرض إجراءات وقوانين رقابية على وكالات التصنيف الدولية المؤثرة في الرأي العام لضمان دقة تصنيفاتها للبنوك والأجهزة المالية.
- الاعتماد على النماذج الداخلية إلى الاعتماد على تقديرات البنوك الداخلية إلى تقليل تقدير المخاطر.

- إيجابيات بازل 2:

تتلخص في النقاط التالية:¹

- تحسين إدارة المخاطر البنكية بطرق متطورة لقياسها دون التقيد بالتقديرات الإدارية التي لا تتميز بالدقة.
- توفير رؤيا أوسع تجاه المخاطر التشغيلية إلى جانب المخاطر الائتمانية والسوقية.
- ضمان استقرار وسلامة البنوك وبالتالي الحفاظ على استقرار النظام المالي البنكي.
- تعزيز الرقابة الإشرافية على البنوك بإعطاءها طابعا أكثر حزما وواقعية وقوة مما كانت عليه، مما زاد من فعاليتها.
- إمكانية الاستفادة من نخفيض رأس المال للبنوك التي تطبق طرق التقييم الداخلي.
- ضمان المنافسة العادلة بين البنوك من خلال توفير تشريعات وأنظمة متكافئة من البلدان المختلفة التي تعمل فيها.
- إمكانية الحصول على فكرة أسرع حول الوضع المالي للبنك ومستوى المخاطر التي يواجهها ومدى كفاية رأس ماله.

¹ زوبير عياش، اتفاقية بازل 3 كاستجابة لمتطلبات النظام البنكي العالمي، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة أم البواقي، الجزائر، العدد 30-31، ماي 2013م، ص13.

- إلغاء التمييز بين الدول والإكتفاء بتقييم المخاطر التي تتحملها.

تقييم اتفاقية بازل 2:

إن اتفاقية بازل 2 التي تم تطويرها في عام 2004م، من قبل لجنة بازل للرقابة المصرفية كانت تهدف إلى تعزيز المعايير المصرفية العالمية وتقدير إطار رقابي أفضل للبنوك، وقد شملت معايير أكثر تطوراً مقارنة ببازل 1، حيث تم التركيز على كيفية إدارة المخاطر داخل المؤسسات المالية رغم التحسينات التي قدّمتها بازل 2، إلا أنها أظهرت بعض القصور خلال الأزمات المالية العالمية، مما جعل الحاجة إلى بازل 3 أمراً ملحاً، وقد تم تطوير بازل 3 لتغطية النقاط التي لم تكن بازل 2 كافية لمعالجتها مثل المخاطر النظامية ومتطلبات رأس المال الأكثر صرامة.

جدول رقم (04): يوضح المقارنة بين مقررات بازل 1 و مقررات بازل 2:

يمكن إبراز أهم أوجه التشابه والاختلاف بين مقررات بازل 1 ومقررات بازل 2، من خلال

الجدول التالي:

أوجه التشابه	أوجه الاختلاف
* جاءت في أعقاب أزمات مالية مصرفية في أصلها، فاتفاقية بازل 1 جاءت عقب إفلاس بنك هيرشات في ألمانيا وبنك فراكلين في الوم-أ، أما بازل 2 جاءت بعد أزمة المكسيك وأزمة جنوب شرق آسيا.	* قيام بازل 1 على دعامة واحدة (معدل كفاية رأس المال)، بينما ركزت على ثلاثة دعائم (رأس المال المراجعة الرقابية، إنضباط السوق).
* إلزام البنوك بتحقيق معدل كفاية رأس مال يساوي أو يفوق 8% بنفس أساليب احتساب متطلبات رأس المال تجاه مخاطر السوق (الطريقة المعيارية، النماذج الداخلية)، التماثل من حيث مكونات رأس المال الإجمالي (رأس	* بازل 1 جاءت برأس المال الرقابي (لتغطية المخاطر الائتمانية والسوقية)، بينما بازل 2 جاءت برأس مال اقتصادي للبنوك (يغطي جميع المخاطر التي من المحتمل أن توجه البنك).
	* معدل كفاية رأس المال وفق بازل 1، يشمل

مخاطر الائتمان والسوق في المقام، بينما في بازل 2 يضاف للمقام المخاطر التشغيلية وإدراج ثلاث طرق لقياسها هي: (طريقة المؤشر الأساسي، الطريقة المعيارية، منهج القياس المتقدم). * أدرجت بازل 2 ثلاث أساليب لاحتساب متطلبات رأس المال تجاه المخاطر الائتمانية (الأسلوب المعياري، أسلوب التصنيف الداخلي الأساسي وأسلوب التصنيف الداخلي المتقدم). * تركيز بازل 2 على الرقابة المصرفية مقارنة ببازل 1 التي ركزت على تحقيق الملاءة في البنك.	مال أساسي + رأس مال تكميلي). * إبقاء بازل 2 على نفس معاملات الأصول خارج الميزانية في إتفاقية بازل 1. * الفشل في تحقيق الاستقرار المصرفي والدليل هو أزمة المكسيك وأزمة جنوب شرق آسيا لبازل 1، والأزمة المالية العالمية بالنسبة لاتفاقية بازل 2.
---	---

المصدر من إعداد الطالبتين بالاعتماد على المرجع، جواني صونيا، مرجع سبق ذكره، ص 104.

- تعديلات اتفاقية بازل 1:

في ضوء التحولات التي شهدتها العالم، قامت لجنة بازل بإدخال مجموعة من التعديلات على لوائح رقابة البنوك والتي تتمثل في النقاط التالية:¹

أ- تغطية مخاطر السوق وإدخالها في قياس معدل كفاية رأس المال:

تعتبر من أهم التعديلات التي أدخلتها لجنة بازل، حيث أصبح رأس المال يغطي بعض مخاطر السوق التالية:

¹ ميموني محمد الأمين، زيتوني عبيد، مرجع سبق ذكره، ص 15، 16.

- تعديل تقييم المخاطر الائتمانية لكافة عناصر الأصول والالتزامات العرضية والمراكز الآجلة، بما يتماشى مع استراتيجيات الاستثمار جويل الأجل وفقاً للأسلوب المتبع الذي نصت عليه الاتفاقية عام 1988.
- مخاطر أسعار الفائدة في السوق.
- مخاطر تقلبات أسعار الصرف.

أ- أساليب قياس مخاطر السوق حسب تعديلات بازل 1:

قد حددت لجنة بازل طريقتين لقياس مخاطر السوق:¹

الطريقة النمطية: والهدف منها القياس هو حساب حجم الخسائر الناتجة للبنود داخل الميزانية أو خارجها، عن تحركات أسعار السوق.

طريقة النماذج: تعتمد على مفهوم قيمة مقدرة للمخاطر، حيث أن هذه الطريقة مصممة لتقدير الخسائر المحتملة على المراكز المفتوحة بناء على طرق إحصائية مختلفة، ومن بين هذه الطرق:

الانحراف المعياري، المحاكاة التاريخية، المحاكاة العشوائية.

أشارت إلى إلزامية وضع شريحة ثالثة لرأس المال وتتمثل هذه الشريحة في القروض المساندة لأجل 24 شهراً.

وبهذا تتغير صيغة رأس المال الإجمالي ويتكون من الشريحة (1) (رأس المال المدفوع + إحتياطيات + الأرباح + الأرباح المتحجرة) + الشريحة (02) (رأس المال الداعم أو التكميلي) + الشريحة 3 (قروض لأجل 24 شهراً)، وبالتالي تصبح العلاقة المعدلة لحساب كفاية رأس المال كما يلي:

¹ زايدي مريم، اتفاقية بازل 3 لقياس كفاية رأس المال المصرفية وعلاقتها بإدارة المخاطر صيغ التمويل الإسلامية، رسالة دكتوراه، 2016-2017م، جامعة بكرة، ص 149، 150.

$$\text{كفاية رأس} = \frac{\text{رأس المال الإجمالي الشريحة 1 + الشريحة 2 + الشريحة 3}}{\text{الأصول المرجحة بأوزان المخاطرة + مقياس المخاطر السوقية} \times 12.5} \leq 8\%$$

تتمثل أهم التعديلات فيما يلي:¹

1- التعديلات الخاصة (الدعامة الأولى):

كانت أهم التعديلات المتعلقة بهذه الدعامة فيما يلي:

- تم تعديل فرض أوزان المخاطر لتكون أعلى تعرضات إعادة كالتوريق، وذلك بهدف عكس المخاطر بمثل هذه المنتجات.
- يهدف هذا التعديل بعدم السماح للبنوك باستخدام التصنيفات التي تعتمد على التصنيف الضمني أو ما يشابهها، سواء في الطريقة المعيارية أو طريقة التصنيف الداخلي:
- قامت اللجنة بتحديد متطلبات تشغيلية يجب أن تمتاز بها البنوك لكي تتمكن من استخدام الأوزان الخاصة بإطار بازل الثانية للتوريق.

2- التعديلات الخاصة بالدعامة الثانية:

سعت اللجنة من خلال الإضافات التي قدّمتها على الدعامة الثانية إلى معالجة الإشراف على المخاطر الداخلية للبنك وتنظيم السياسات الداخلية.²

3- التعديلات الخاصة بالدعامة الثالثة:³

تم التعديل وهدف إلى ضرورة تعزيز الشفافية من خلال الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالمخاطر ورأس المال وأوضحت اللجنة بضرورة التركيز خلال عملية الإفصاح على ما يلي:

- ضمان المشاريع المرتبطة بالالتزامات خارج الميزانية.

¹ زوبير عياش، مرجع سبق ذكره، ص 452.

² ضياء مجيد الموسوي، الاقتصاد النقدي، قواعد وأنظمة ونظريات وسياسيات نقدية، دار الفكر، الجزائر، 1993، ص 241.

³ بريش عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص 106.

- منهجية التقييم الداخلي لعمليات التوريق.
- تعرضات عملية إعادة التوريق.
- التقييم مع الأخذ بعين الاعتبار تعرضات التوريق.

تعتبر هذه التعديلات جزءاً من الجهود الدولية لتطوير الأنظمة المصرفية وتقليل الأزمات المالية، مع مراعاة تطبيق معايير أكثر مرونة تتناسب مع التغيرات في الإقتصاد العالمي.

المبحث الثاني: اتفاقية بازل الثالثة:

بعد الأزمة المالية العالمية في عام 2008 أصبح واضحاً أن اتفاقية بازل 02 لم تكن كافية لضمان استقرار النظام المصرفي العالمي وكان من الضروري إعادة النظر في مضمونها لذلك قررت اللجنة الدولية للرقابة المصرفية (bcbs) تطوير الاتفاقية وظهور اتفاقية بازل 03 لتعزيز معايير الرقابة المصرفية ومن خلال هذا المبحث سنحاول التعرف على اتفاقية بازل 03 وأسباب ظهورها والتحديات التي تواجه البنوك في ظل تطبيقها.

المطلب الأول: الأزمة العالمية والانتقال إلى بازل الثالثة:

بعد انهيار سوق الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية ظهرت أزمة الرهن العقاري أو أزمة الائتمان التي أصابت النظام البنكي الأمريكي، بدأت الأزمة حينما تعرض العديد من المؤسسات المالية الأمريكية لخسائر ضخمة بسبب الرهون العقارية عالية المخاطر ونقص سيولة السوق أو سيولة التمويل والتي بدأت خلال عام 2006 لتتطور وتصبح أزمة عالمية مالية في سنة 2007¹ حيث أن الرهون العقارية الفرعية أو "subprime mortgages"، التي كانت تسمح لمقترضين لا يستطيعون تحمل سداد القروض وإرتفاع معدلات التخلف العقارية بسبب ضعف الجدارة الائتمانية لملاك العقارات، بحيث زاد عدد القروض المتعثرة وإنحدار معايير الإقتراض أدى إلى إفلاس العديد من المؤسسات العاملة في سوق الرهن العقاري وأكبر إنهيـار شهدته آنذاك هو إنهيـار أكبر بنك في الولايات المتحدة الأمريكية ليـمان برادرز "lehman brothers" في سبتمبر 2008² بالإضافة إلى إتفاقية بازل 02 كانت عي الأخرى من بين العوامل التي ساهمت في الأزمة المالية العالمية 2007-2008، كان الهدف من إتفاقية بازل

¹ عبد العزيز قاسم محارب، الأزمة المالية العالمية (الأسباب والعلاج) دار الجامعية الجديدة للنشر الإسكندرية، مصر 2011 ص40.

² بوسفات علي، أزمة الرهن العقاري، مجلة العلوم الإقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد 02، العدد 02، ص 95.

02 هو تحسين إستقرار النظام المالي من خلال وضع معايير متقدمة لرؤوس الأموال والسيطرة على المخاطر ومع ذلك سبب قصورها في بعض النقاط أدى إلى تزايد الأزمة ومنها ما يلي:¹

التركيز على التصنيفات الائتمانية: بموجب بازل 2 كان يتم تحديد متطلبات رأس المال بناء على التصنيفات الائتمانية التي تصدرها وكالات التصنيف ونتيجة لذلك/ كانت البنوك تأخذ مخاطر كبيرة لأنها اعتمدت على هذه التصنيفات التي تبين لاحقاً أنها لم تكن دقيقة بشكل كاف.

المخاطر المتضخمة: تشجيع البنوك على تقليل رأس المال المطلوب من خلال الإعتماد على نماذج لتحديد المخاطر أدى إلى تحفيز المخاطرة بشكل مبالغ فيه ونتيجة لذلك تزايدت القروض عالية المخاطر مثل القروض العقارية الفرعية (subprime mortgages) في الولايات المتحدة مما زاد في حدة الأزمة،

عدم إحتساب المخاطر بشكل صحيح: على الرغم من أن بازل 02 كانت تهدف إلى تحسين إدارة المخاطر التي قد تنشأ بسبب تدهور الأوضاع الاقتصادية بشكل مفاجئ كما انه يوجد أساسيات أخرى من بينها ما لي:

- 1) -قروض بدون ضمانات: وذلك من خلال الرفع المالي وتعظيم مردودية
- 2) التوريق المفرط: حيث تم تحويل الديون إلى أوراق مالية قابلة للتداول بهدف نقل الخطر إلى طرف ثالث وبالتالي توزيع مخاطرها على غيرها لقاء هامش فائدة إضافي كانت تقرضه على المقرضين مما أدى إلى إكتشاف عدد هائل من صكوك التوريق لديون عقارية فقدت قيمتها، بالإضافة إلى نقص الشفافية في السوق لعدم كفاية الإفصاح

¹ زبير عياش إتفاقية بازل 03 كإستجابة لمتطلبات النظام البنكي العالمي، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة أم البواقي الجزائر، العدد 31/30، 2013، ص451.

المصرفي مما أدى إلى صعوبة التقسيم للأموال الخاصة وكذا إهمالها لمخاطر أخرى من بينها المخاطر المتعلقة بالمشتقات المالية.¹

المطلب الثاني: مضمون إتفاقية بازل الثالثة:

تعتمد إتفاقية بازل 03 على خمسة محاور أساسية وهي:

1- الحدود الدنيا لرأس المال وفق إتفاقية بازل 03: تهدف لجنة بازل 03 إلى تحسين قدرة البنوك على مواجهة الأزمات وقد تم ذلك من خلال جملة من التغيرات في معيار كفاية رأس المال

المحور الأول: مكونات رأس المال وفقا لبازل 03: وفقا لاتفاقية بازل 03 يتم تقسيم رأس المال إلى شريحتين رئيسيتين هما²

الشريحة الأولى (Tier 1 Capital): تعتبر الشريحة الأولى من رأس المال الأكثر قوة ومرونة في مواجهة الخسائر وتتكون مما يلي:

رأس المال من الفئة الأولى: يشمل الأسهم العادية المدفوعة، الأرباح المحتجزة والاحتياطات.

رأس المال الأساسي: يشمل أدوات مالية مثل الأسهم الممتازة القابلة للتحويل إلى أسهم والأدوات القابلة للتحويل إلى رأس المال والهدف من هذه الشريحة أن تكون قادرة على تغطية الخسائر بشكل فوري وهي الأساس التي يعتمد عليه البنوك في مواجهة أي أزمة مالية، اما بالنسبة للنسبة المطلوبة يجب أن يكون رأس المال من الفئة الأولى 45% من الأصول المرجحة بالمخاطر

¹ بوسنة محمد رضا، الأزمة المالية العالمية وبازل 3، أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة بسكرة العدد 13، ص137-138.

² Dhafer saidance ; (2012) ; l'impact de la réglementation de bale 3 sur le métiers des salaires ; des banques 1ere partie : bale 3 ; explication du dispositif ; les études de l'observatoire ; septembre p19 ; 20.

الشريحة الثانية: وهي رأس المال الثانوي الذي يشمل أدوات مالية إضافية والتي لا يقل مدة استحقاقها عن سنتين شهرا والتي يكون لها إمكانية تغطية الخسائر قبل الودائع.

الشريحة الثالثة: فهي ملغاة¹

لقد قامت لجنة بازل للرقابة بإحداث تغييرات في نسب كفاية رأس المال وذلك لأن تحسين نوعية رأس المال وحدها لا تكفي لمواجهة الأزمات وتشمل هذه التغييرات ما يلي²

- ❖ الرفع من نسبة رأس المال الاحتياطي إلى 4.5 بدلا من 2%
- ❖ احتياطي جديد يتمثل في أسهم عادية نسبته 2.5 ليصل المجموع إلى 7%
- ❖ الرفع من معدل الملائمة البنكية إلى 10.5% مما يعني إجبار البنوك على توفير رأس مال إضافي لمتطلباتها
- ❖ كما أقرت بازل 03 مجموعة من الشروط الواجبة على رأس المال وهي كالتالي:
- ❖ أن لا تقل إجمالي رأس المال الشريحة الأولى في جميع الأوقات عن 6% من الأصول المرجحة بالمخاطر
- ❖ أن لا يقل إجمالي رأس المال الرقابي الشريحة الأولى + الشريحة الثانية عن 80% من الأصول المرجحة بالمخاطر في كل الأوقات.

2- تعزيز تغطية المخاطر: خلال أزمة الرهن العقاري فإن البنوك تكبدت خسائر كبيرة نتيجة المخاطر غير المتوقعة والتي لم تأخذ في الحسبان في إتفاقية بازل 02، مما أدى إلى تشديد وتعزيز تغطية المخاطر في إتفاقية بازل 03 وذلك من خلال ما يلي³

¹ فلاح كوكش (2012) إثر إتفاقية بازل 03 على البنوك الأردنية، معهد الدراسات المصرفية، ص2
² العمري علي، خبيزة، أنفال حدة، الجهاز المصرفي الجزائري ومعايير لجنة بازل للرقابة المصرفية من أجل إستقرار الإقتصاد الوطني، مجلة المعارف، العدد 23، الصفحة 403، 404.
³ صابر سعاد، محاولة تقييم تطبيق معايير بازل ف البنوك التجارية الجزائرية، أطروحة مقدمة لإستكمال متطلبات شهادة الدكتوراة، شعبة علوم التسيير، تخصص إدارة مصرفية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية، علوم التسيير جامعة الجزائر 03، 2020، 2021، الصفحة 75.

❖ بالنسبة لعمليات إعادة التوريق في المحفظة المصرفية المتاجرة فقد تم رفع متطلبات رأس المال

❖ الرفع من متطلبات الإفصاح المالي وتعزيز عملية المراجعة الرقابية

❖ ولمواجهة المخاطر الائتمانية المقابلة والناشئة عن العمليات على لمستحقات المالية وعمليات إعادة الشراء وتحويل السندات للدين فقد تم تخفيض جزء من رأس المال، وكذا المخاطر الناشئة من تعديلات التقييم الائتماني للأصول المالية وانخفاض الملاءة الائتمانية للطرف المقابل.

3-نسبة الرافعة المالية: نسبة الرافعة المالية في بازل 03 هي عبارة عن نسبة رأس المال الأساسي إلى إجمالي الأصول المعدلة وفقا للرافعة المالية وهي إضافة وضعتها لجنة بازل لوضع حد أعلى لتزايد نسبة الديون في¹ النظام المصرفي وهي نسبة بسيطة، بحيث يجب أن تكون نسبة الرافعة المالية لا تقل عن 3% من إجمالي أصوله المعدلة حسب الرافعة المالية.

$$\text{الرافعة المالية} = \frac{\text{الشريحة الأولى لرأس المال}}{\text{مجموع الأصول}} < 3\%$$

4-نسبة السيولة: في إطار بازل 03 تم الاتفاق على نسبتين الأولى لتغطية السيولة والثانية نسبة صافي التمويل المستقر.

المحور الأول: نسبة تغطية السيولة

لقد جاء نص هذه الإتفاقية على أنه يتوجب على البنوك الإحتفاظ بأصول كافية لتلبية كل المتطلبات خلال مدة 30 يوما وذلك بسبب ظروف غير مؤكدة وغير عادية بحيث يتم قياسها بنسبة الأصول ذات السيولة المرتفعة التي يحتفظ بها البنك إلى حجم 30 يوما من التدفقات

¹ حياة نجار، 2013، إتفاقية بازل 03 وأثارها المحتملة على النظام المصرفي الجزائري، مجلة العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير العدد 13، الجزائر، ص283.

النقدية لديه والتي يجب أن تكون أعلى من 100% من أجل تلبية إحتياجاته من السيولة بحيث يتم حسابها كآلاتي وفقا للعلاقة التالية:¹

$$\text{نسبة تغطية السيولة} = \frac{\text{مخزون الأصول السائلة عالية الجودة}}{\text{التدفقات النقدية الصافية خلال 30 يوما}} < 100\%$$

المحور الثاني: نسبة صافي التمويل المستقر: وفقا للجنة بازل فإن نسبة صافي التمويل المستقر هي مقياس يقارن التمويل المستقر المتاح مع متطلبات التمويل المستقر للتمويل الذي يحتاجه البنك لدعم أصوله وعملياته ومنه النسبة موضحة في العلاقة الآتية:²

$$\text{صافي نسبة التمويل} = \frac{\text{مجموع قيم التمويل المستقرة}}{\text{مجموع قيم التمويل المستقرة المطلوبة}} < 100\%$$

المطلب الثالث: تقييم بازل 03 وصعوبات تطبيقها:

سنتناول في هذا المطلب إيجابيات وسلبيات تطبيق إتفاقية بازل 03 وكذا التحديات التي واجهتها البنوك في ظل تطبيقها

1-إيجابيات إتفاقيات بازل 03: إن بازل 03 هي إطار تنظيمي عالمي يهدف إلى تعزيز الاستقرار المالي للبنوك على مستوى العالم يتمثل في مجموعة المعايير والضوابط التي تسعى

¹Sabira rizwan (2012) implications of basel 3 on islamic bank ; international conference on excellence in bisness; university of Sharjah; united Arab en rates; p7

² محمد بن بوزيان (ديسمبر 2011)، البنوك الإسلامية والنظم والمعايير الإحترازية الجديدة: واقع وافق تطبيق لمقررات بازل 3، المؤتمر العالمي الثامن للإقتصاد والتمويل الإسلامي، النمو المستدام والتنمية الإسلامية الشاملة من منظور إسلامي، الدوحة قطر، ص28.

إلى تحسين القدرة المالية للبنوك وتقليل المخاطر التي قد تؤثر على النظام المالي ومن أحرز إيجابياتها ما يلي:¹

تعزيز رأس المال: بازل 03 يفرض على البنوك الاحتفاظ برأس مال أكبر وأكثر جودة ما يساعد في تحسين قدرتها على مواجهة الأزمات المالية

تحسين السيولة: يضع بازل 03 معايير لقياس السيولة ما يجبر البنوك على الاحتفاظ لمستويات كافية من السيولة لضمان قدرتها على الوفاء بالالتزامات المالية عند الحاجة

تقليل المخاطر النظامية: ساعد في تقليل المخاطر التي تؤدي إلى زعزعة استقرار النظام المالي العالمي، من خلال تشديد الرقابة على البنوك الكبرى.

تعزيز الشفافية: من خلال متطلبات تقارير أكثر دقة وشفافية يعزز بازل 03 الثقة في الأسواق المالية حيث يمكن للمستثمرين والمشرفين على النظام المالي فهم الوضع المالي للبنوك بشكل أفضل.

تقليل الاعتماد على الرافعة المالية: يفرض بازل 3 قيودا على استخدام البنوك للرافعة المالية التي قد تؤدي إلى مخاطر كبيرة في فترات الاضطراب المالي.

استدامة النظام المالي: من خلال الضوابط الوقائية بسهم بازل 03 في ضمان استدامة النظام المالي وضع تكرار الأزمات المالية الكبرى مثل الأزمة المالية العالمية لعام 2008.

❖ **صرامة مقررات بازل 03 في تأهيل مواردها البشرية من خلال كشف البرامج التكوينية لمواكبة أداء معايير الرقابة الجديدة والتي تتعلق بتغطية مخاطر السوق وإدارة السيولة.**

¹ عبادي وسام، الرقابة البنكية وفق مقررات لجنة بازل ودورها في إرساء مبادئ الحكومة لدى البنوك-دراسة حالة الجزائر- أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص علوم مالية ومصرفية، جامعة الجزائر، 2020-2021 ص 85-86.

❖ وضع إستراتيجيات التصرف لمواجهة الأزمة بدلا من الإنهيار المفاجئ وذلك من خلال تحديد أدنى له بمعيار الجديد للسيولة وإعطاء مهلة كافية 30 لمواجهة المخاطر.

- سلبيات إتفاقيات بازل 03:

بالرغم من إتفاقية بازل 03 تهدف إلى تعزيز الاستقرار للنظام المصرفي إلا أن هناك بعض السلبيات التي قد تنشأ من تنفيذها وهي كآآتي:¹

- **زيادة التكلفة على البنوك:** يتطلب تطبيق بازل 03 من البنوك الإحتفاظ برأس مال أكبر وأكثر جودة مما يمكن أن يؤدي إلى زيادة التكاليف الشعية قد تضطر البنوك إلى تقليص الأرباح أو زيادة أسعار الفائدة لتغطية هذه التكاليف.
- **تحديات بالنسبة للبنوك الصغيرة:** قد تجد البنوك الصغيرة والمتوسطة صعوبات في الامتثال لمتطلبات رأس المال والسيولة العالية مما يضعها في منافسة غير متكافئة مع البنوك الكبرى التي لديها موارد أكبر.
- **التأثير على الإقتراض:** مع زيادة المتطلبات التنظيمية قد تكون البنوك أقل استعدادا لتقديم القروض، خاصة في فترات الأزمات الاقتصادية قد يؤدي ذلك إلى تقليل السيولة في الاقتصاد وزيادة صعوبة الحصول على الإئتمان.
- **العبء التنظيمي الثقيل:** تتطلب قواعد بازل 03 إلتما بمستويات عالية من الرقابة والإمتثال، وهو ما يعني زيادة عبئ العمل على البنوك من حيث التقارير والتوثيق هذا يمكن أن يتطلب موارد إضافية قد تكون صعبة بالنسبة للبنوك في بعض البلدان.
- **التأثير على الأسواق الناشئة:** بعض البنوك في البلدان النامية قد تجد صعوبة في تطبيق بازل 03 بسبب ضعف البنية التحتية المالية أو قلة السيولة وقد يؤدي ذلك إلى تباطؤ النظام الاقتصادي في هذه المناطق.

¹ حاجي العجة بازل 03، دوافعها وإمكانيات تطبيقها، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات ص 4، 5.

- **الإبتعاد عن الإبتكار المالي:** بعض التقارير يرون أن معايير بازل 03 قد تثبط الإبتكار في القطاع المالي، قد تجعل الضوابط الأكثر صرامة أكثر تحفظا في تبني تقنيات مالية جديدة أو إستراتيجيات إستثمارية مبتكرة.
- **التأثير على النمو الاقتصادي:** في بعض الحالات يمكن أن نؤدي القواعد الأكثر صرامة إلى تقليل القروض المقدمة للأفراد والشركات مما يؤثر سلبا على النمو الاقتصادي، خاصة في الفترات التي تكون فيها الحاجة إلى التمويل كبيرة.

-تحديات إتفاقية بازل 03:

تواجه إتفاقية بازل 03 العديد من التحديات في تطبيقها سواء على مستوى البنوك أو الاقتصادية المختلفة ومن أبرز التحديات ما يلي:¹

- ❖ **إستقطاب أموال إضافية لتعزيز رأس المال، وتعبئة الموارد لتلبية متطلبات رأس المال والسيولة من أجل تحسين نوعية وكمية رأس المال والسيولة**
- ❖ **تفرض إتفاقية بازل 03 على البنوك تقسم قدراتها القائمة لتقدير المتطلبات الإضافية لرأس المال والسيولة من أجل تشجيع البنوك على تخصيص الإستثمارات المطلوبة لتطوير أنظمة وإجراءات بناء طاقاتها الإستيعابية.**
- ❖ **الدورات التدريبية المكثفة والتي تفرضها المعايير الجديدة لرأس المال والسيولة ذات الطبيعة الفنية والنظرية العالية.**

¹ جيدال نسيم، النظام المصرفي الجزائري أمام توصيات لجنة بازل 3، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية والتسيير جامعة الجزائر، سنة 2023 ص118-119.

- ❖ إنخفاض الإقراض نظرا للالتزام بالرافعة المالية المفروضة مما يفرض على البنوك ويلزمها برفع معدلات الفائدة وبالتالي بحث العملاء عن مصادر تمويل جديدة كالأسواق المالية.¹
- ❖ الحد من إنتقال الأزمات نظرا لتقليل تعاملات البنوك فيما... وتراجع التعامل بالمشتقات في الأسواق المالية وعمليات التوريق وإعادة التوريق وذلك على نشاطاتها في هاته المجالات.

¹ نجار حياة إتفاقية بازل 03 وأثارها المحتملة على النظام المصرفي مجلة العلوم الإقتصادية والتسيير العدد 13 سنة 2013 ص285.

المبحث الثالث: آليات الرقابة والحكومة في النظام المصرفي الجزائري:

لقد اكتسب موضوع الرقابة البنكية إهتماما واسعا لدى السلطات النقدية باعتبارها جوهر الإدارة البنكية واستمرار نشاطها وقدرتها على مواجهة المخاطر بمختلف أنواعها، فمن خلال هذا المبحث سوف نتطرق إلى النقاط الآتية، ما هي الرقابة البنكية وكذا الهيئات الرقابية التي حددها النظام الجزائري، بالإضافة إلى لجنة الرقابة البنكية كما سنتطرق إلى مبادئ الرقابة الفعالة:

المطلب الأول: مفهوم آليات الرقابة وحكومة البنوك

1-تعريف الرقابة البنكية: نظرا للنصر المتسارع الذي شهدته أنشطة القطاع البنكي وتعدد عملياته ترتب عنه مصاعب للحفاظ على إستقرار مختلف الأنظمة البنكية، أدى ذلك إلى زيادة الاهتمام بما يسمى بالرقابة البنكية والتي هي من أهم المواضيع الشائعة في الأدبيات الإقتصادية والمالية.

إذ تعرف الرقابة البنكية على أنها مجموعة من الأنشطة والإجراءات التي تقوم بها الهيئات الرقابية المختصة (مثل البنك المركزي أو السلطات المالية بهدف مراقبة أداء المؤسسات المالية والبنكية لضمان إلزامها بالقوانين واللوائح المالية والحفاظ على إستقرار النظام المالي، كما يمكن تعريفها على أنها إتخاذ مختلف الإجراءات من أجل التحقق من أداء العمل والبرامج المسطرة وفق الأهداف المرجوة بالتنظيم على حسب القواعد والتعليمات والأوامر التي تصدرها مختلف المستويات في التنظيم لتنفيذ ما تعدم بحيث يمكن تحديد الأهداف وقياس الأداءات وتقييدها مع مختلف الأهداف المحددة.¹

¹ خروبي وهيبية وعلاش أحمد، دور الرقابة الصوفية في تعزيز السلامة المصرفية للمصاريف الجزائرية وفق مقررات لجنة بازل مجلة الأبحاث الإقتصادية، جامعة البليدة 2، 2015 ص70.

وتعد الرقابة البنكية أحد أنواع الرقابة التي مارستها السلطات النقدية للتحقيق من مدى سلامة النظام المصرفي والنقدي المطبق والتأكد من تنفيذ التعليمات والقوانين المصرفية الصادرة.¹

والمفهوم الشامل للرقابة البنكية هي مجموعة اجراءات السلطة المخول لها حق الرقابة على البنوك للتأكد من بلوغ أهداف البنك من خلال قياس أنشطة البنك بأبعادها المختلفة كنتائج حقيقية ومقارنتها بالنتائج المرجوة و إتخاذ إجراءات تصحيحية للتقليل من الانحرافات المستقبلية²

2 - تعريف الحوكمة : نوضح جوانب متعددة لهذا المفهوم :

تعريف الأمم المتحدة للحوكمة: هي ممارسة السلطة السياسية والاقتصادية والإدارية لإدارة شؤون الدولة وتقوم على الشفافية, المساواة, المشاركة وسيادة القانون.

تعريف البنك الدولي: هي الطريقة التي تمارس بها السلطة في إدارة الموارد الاقتصادية والاجتماعية للدولة من اجل التنمية وتشمل آليات المحاسبة, الشفافية, سيادة القانون والمشاركة.

تعريف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية للحكومة (OECD): هي النظام الذي يمد من خلاله توجيه الشركات والتحكم فيها ويشمل العلاقات بين مجلس الإدارة والمساهمين وأصحاب المصالح بتحديد أهداف الشركة ووسائل تحقيقها ومراقبة الأداء.

تعريف الحكومة الأكاديمي: هي مصطلح أكاديمي حديث نسبيا مستمد ومترجم لكلمة GOVERNANCE بالإنجليزية وتعد من المصطلحات المتداولة بكثرة في الأبحاث العربية من مسمياتها الأخرى مثل الحكم الراشد، الإدارة الرشيدة، الحكم الصالح أو الجيد وهو ما جعل من الصعب الاتفاق على صيغة واحدة لتعريفها نظرا لارتباطه بميادين مختلفة والحاجة لممارسة سلوك إداري رشيد لتحقيق أهداف المؤسسة في ظل عدم تعارض مصالح مختلف الأطراف.

¹ ويلم محمد إدارة البنوك وبورصات الأوراق المالية، الشركة العربية للنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 1992 ص 239.

² سامر جلدة، البنوك التجارية والتسويق المصرفي، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص 178.

كما يمكن تعريف الحكومة على أنها مجموعة من القواعد والسياسات التي تحدد كيفية إدارة وتنظيم المؤسسات سواء كانت حكومية أو خاصة وتهدف الحوكمة إلى ضمان مصالح الأطراف المختلفة وضمان المسؤولية والمساءلة.¹

المطلب الثاني: الهيئات الرقابية في النظام المصرفي الجزائري:

يوجد نوعين من الرقابة الخارجية وذلك وفق قانون النقد والعرض وهما الرقابة القانونية التي تتمثل في مراقبة مراجع الحسابات والرقابة المؤسساتية في مراقبة البنك المركزي ومراقبة لجنة المصرفية والتي سنتناولها فيما يلي:

1- رقابة محافظ الحسابات: لقد نصت المادة 22 من لقانون 10-01 على أنه شخص يمارس مهامه بصورة عادية وتحت مسؤولياته وباسمه الخاص ومهمته متمثلة في المصادقة على صحة الشركات والهيئات وانتظامها ومطابقتها لأحكام التشريع والقوانين المعمول بها.²

حيث يعد العمل الرئيسي لمراجع الحسابات في البنوك في التأكد من أن الحسابات النهائية للبنك تقدم صورة حقيقية وفعلية وصريحة عن المركز المالي من خلال إتباع الخطوات الآتية:

- التأكد من أن حسابات البنك تنفذ وفقا للقوانين والأنظمة
- التأكد من أن الميزانية تعكس المركز المالي للبنك في نهاية السنة المالية
- إتباع عمليات الجرد وإجراءاته وطريقة تقسيم الأصول
- وضع تخصيصات مرونات لقيم الأصول الأخطار المتوقعة
- التحقق من فعالية نظام الرقابة الداخلي
- التأكد من مختلف القوائم المالية ومدى مطابقتها مع المعايير المحاسبية

¹ عبير رياض تقي الدين، الحوكمة الرشيدة، ماهيتها، معاييرها الدولية وخطوات القطاع المصرفي اللبناني لتعزيزها، مجلة البحوث الإقتصادية والمالية، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي 2017 ص 356-357.

² المادة 22 من القانون 10-01 المؤرخ في رجب عام 1431 الموافق 29 يونيو سنة 2010 تتعلق بمهن الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد العدد 42، الصادر في 28 رجب 1431.

يخضع محافظ الحسابات والبنوك والمؤسسات المالية لرقابة اللجنة المصرفية وهو ما ورد في نص المادة 102 من نفس الأمر حيث يمكن أن سلط عليهم مجموعة من العقوبات التالية¹

• التوبيخ.

• المنع من ممارسة مهام محافظي الحسابات للبنك أو مؤسسة مالية لمدة 3 سنوات مالية.

• المنع من مواصلة عمليات مراقبة بنك ما أو أي مؤسسة مالية كانت.

2-رقابة البنك المركزي: تتمثل أنواع الرقابة في البنك المركزي على ما يلي:

1-الرقابة الكمية: ففي الظروف الغير الإعتيادية يقوم البنك المركزي إلى تحديد الإئتمان التي تمنحه البنوك التجارية بصورة مباشرة وذلك من خلال وضع أقصى حد لحجم الإئتمان أو سقف الإئتمان و يعتبر كنسبة من مجموع التوفير لديها ويكون هدف البنك المركزي من تحديد الكمي للإئتمان² في البنوك التجارية هو المحافظة على أموال المودعين وسلامة المركز المالي لهته البنوك

2-الرقابة النوعية: تكون مهمة البنك المركزي في الرقابة النوعية على توجيه ومراقبة الإئتمان لنوع معين من النشاطات الاقتصادية في البلدان النامية خاصة فعندما تكون فعالية الأساليب الكمية ذات تأثير محدود في الطلب على الإئتمان تلجأ إلى الأساليب المباشرة في الوقت الذي يكون عرض الإئتمان هو هدف الوسائل غير المباشرة حيث يقوم البنك المركزي يدعم أو تقليص الإئتمان نحو النشاطات.³

3-الرقابة على التسيير: إن هذه الرقابة تتمثل أساسا في مدى احترام البنوك التجارية خلال ممارسة نشاطها لقواعد والمبادئ والتنظيمات التي تهدف إلى حسن النظام المصرفي وكذا

¹ المادة 102 من الأمر 03-11 المتعلق بالنقد والقرض

² أحلام موسى مبارك آليات رقابة البنك المركزي على أعمال البنوك التجارية في ظل المعايير الدولية، مذكرة ماجستير، تخصص نقود مالية وبنوك قسم علوم اقتصادية جامعة الجزائر 03، ص 79.

³ صادق راشد التمري، المؤسسات المالية، دار البازوري للنشر والتوزيع ص 61.

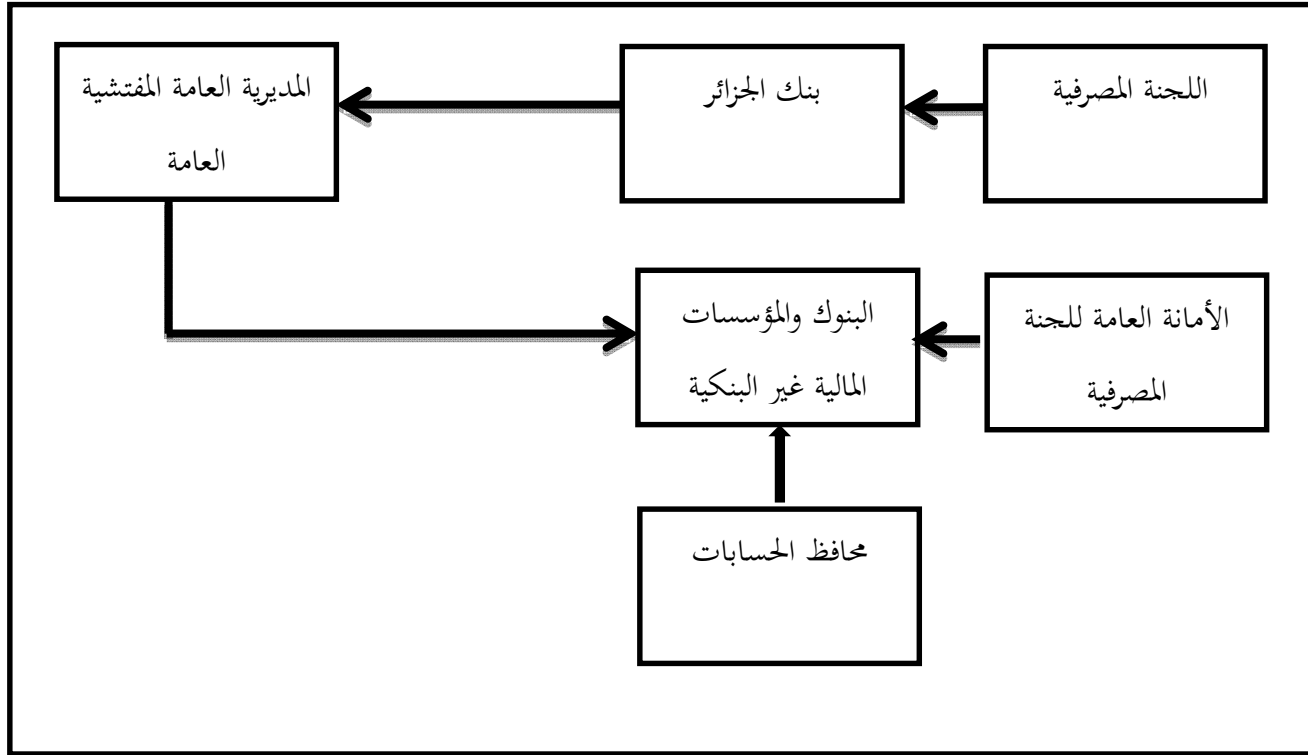
احترام قواعد الحذر في السير بهدف ضمان حماية المودعين الدائنين إضافة إلى الالتزام بقواعد المحاسبة.¹

4-لجنة الرقابة المصرفية: إن المشروع الجزائري جعل لجنة الرقابة المصرفية تجمع بين تركيبين الأولى بشرية والثانية إدارية وذلك للدور المهم الذي تلعبه هذه اللجنة، حيث يقوم بنك الجزائر بعملية المراقبة بواسطة أعوانه لصالح اللجنة بالإعتماد على نوعين من الرقابة مستنديه والثانية ميدانية وذلك بطلب جميع المعلومات المالية من البنك والمؤسسات المالية والمؤسسات المالية والتأكد والتحقيق فيها² بالتعاون مع الأمانة العامة بحيث يتم إبلاغ محافظ الحسابات بنتائج هذه التحقيقات وعند ثبوت انحراف على مستوى أحد الكيانات فتبلغه عن طريق وثيقة غير قضائية وتكون إلزامية الرد على رئيس اللجنة في أجل أقصاه 8 أيام بحيث أن مهام الرقابة تقوم بها المديرية العامة للمفتشية العامة كونها إدارة متخصصة لبنك الجزائر وذلك لاحتوائها على مورد بشري مؤهل.

¹ بن عزوز أنسية، ريمان حسنية، رقابة البنك المركزي على البنوك التجارية، مجلة الباحث لدراسات الأكاديمية، المجلد 05، العدد 03، السنة 2018، ص 315.

² صادق راشد التمري، إدارة العمليات المصرفية مدخل وتطبيقات، دار الباروزي للنشر والتوزيع، الصفحة 169.

الشكل رقم (05): يوضح عمل اللجنة المصرفية:



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على المرجع، كركار مليكة، تجديد الجهاز المصرفي الجزائري على ضوء معايير لجنة بازل مذكرة ماجيستير، تخصص نقود مالية وبنوك، قسم العلوم الإقتصادية، جامعة سعد دحلب البليدة، ص 112

إن الأمر 11-03 الصادر عن الجريدة الرسمية الجزائرية خص بالذكر اللجنة المصرفية بصلاحيات رقابية مستندية وأخرى ميدانية، بحيث أن الهدف من الرقابة المستندية هو مدى إلتزامها بالنصوص التشريعية والتعليمية من طرف لمؤسسات المالية والبنوك¹ وتشخيص وفحص وضعها المالي والتحقق من عدم وجود أي خلل في التوازن المالي، في حين أن المراقبة الميدانية هي عبارة عن تفتيش والانتقال إلى عين المكان للقيام بالتحري والبحث

¹ مراد لمين، الإطار القانوني لضمان المخاطر الإلتئمان في البنوك التجارية، رسالة ماجيستير، كلية الحقوق، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2014-2015، ص 87 88.

وإجراء تحقيق وإعداد التقارير التي إتخذت أثناء المعاينة، إذ أن هذه الرقابة تجري على جوانب النشاط البنكي مثل إدارة المخاطر ونسبة الملاءة¹ والسيولة وضعف الصرف.

المطلب الثالث: الرقابة البنكية الفعالة وفقا للجنة بازل:

تعتبر معايير لجنة بازل للرقابة المصرفية مرجعا أساسيا في تعزيز فعالية الرقابة البنكية على المستوى الدولي تهدف هذه المعايير إلى ضمان استقرار النظام المالي والمصرفي من خلال تحديد متطلبات كفاية رأس المال بحيث تتمثل في العديد من المبادئ الأساسية للرقابة المصرفية الفعالة، حيث مرت بالعديد من التطورات تم إقرار هذه المبادئ في سبتمبر 1997 تم في هونغ كونغ من قبل بعض الدول الأعضاء في صندوق النقد والبنك الدوليين وكذا مجموعة العمل في اقتصاديات الأسواق الناشئة وهو ما حفز على إعتمادها والتقييد بها ولقد استعملت هذه المبادئ² وقد عرفت ببرنامج تقسيم القطاع المالي (pesf) واستخدمت أساسا لتقييم النظام الرقابي الدولي.

إن هذه المبادئ تتطلب مجهودات حثيثة وتعاون السلطات الرقابية مع الجهات الحكومية في أخذ التدابير اللازمة لتعزيز النظام المصرفي مما سيؤدي إلى استقرار القطاع المالي، إذ أنه بعد ذلك ظهرت نسختين معدلتين من هذه المبادئ³.

النسخة الأولى: هي النسخة المعدلة من المبادئ لسنة 2006 والتي تتضمن 25 مبدأ تماشيا مع المتغيرات المصرفية حيث يتوافق مع بازل 02.

النسخة الثانية: هي نسخة سبتمبر 2012 إذ تتوافق مع اتفاقية بازل 03 والتي أكدت على معالجة الخلل في إدارة المخاطر ونقاط الضعف وتطبيق منظور كلي للرقابة الاحترازية على مستوى من الرقابة الاحترازية الجزئية على المصارف والتي تساهم في تحديد المخاطر في النظام المالي وإعطاء تحليل لها ومعالجتها بصورة مسبقة، كما ركزت على الإجراءات الخاصة

² طهراوي أسماء وبن حسب عبد الرزاق، إدارة المخاطر في الصيرفة الإسلامية في ظل معايير بازل، مجلة دراسات إقتصادية إسلامية، البنك الإسلامي للتنمية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، السعودية، 2013، ص 72 73.

³ سعيد بعزیز، مليكة صديقي، فحص مدى التزام الجزائر لمتطلبات الرقابة المصرفية الفعالة الجديدة 2012 للجنة بازل،

المجلة الجزائرية والسياسات الإقتصادية، المجلد 09، السنة 2018، ص 166

بإدارة الأزمات والتقليل من احتمال تعرض المصرف للإنهيار والحد من ذلك التأثير الناتج عن الإنهيار.¹

جدول رقم (05): مقارنة بين النسخة المنقحة عام 2012 ونسخة عام 2006 لمبادئ الرقابة المصرفية

الهيكل المنقحة	هيكل 2006
السلطات الرقابية، المسؤوليات والصلاحيات والمهام الرقابية	
المبدأ الأساسي 1: المسؤوليات والأهداف والصلاحيات	المبدأ الأساسي 01: الأهداف والإستقلالية والصلاحيات والتعاون.
المبدأ الأساسي 2: الإستقلالية والمساءلة	
المبدأ الأساسي 03: التعاون والتنسيق	
المبدأ الأساسي 04: الأنشطة المسموح بها	المبدأ الأساسي 02: الأنشطة المسموح بها
المبدأ الأساسي 05: معايير الترخيص	المبدأ الأساسي 03: معايير الترخيص
المبدأ الأساسي 06: نقل ملكية كبيرة	المبدأ الأساسي 04: نقل ملكية كبيرة
المبدأ الأساسي 07: الإستحواذات الكبيرة	المبدأ الأساسي 05: الإستحواذات الكبيرة
المبدأ الأساسي 08: أساليب الرقابة	المبدأ الأساسي 19: أساليب الرقابة
المبدأ الأساسي 09: أدوات وآليات الرقابة	المبدأ الأساسي 20: آليات الرقابة
المبدأ الأساسي 10: التقارير الرقابية	المبدأ الأساسي 21: التقارير الرقابية
المبدأ الأساسي 11: الصلاحيات التصحيحية والجزائية للسلطات الرقابية	المبدأ الأساسي 23: الصلاحيات التصحيحية والعلاجية للسلطات الرقابية
المبدأ الأساسي 12: الرقابة المجمع	المبدأ الأساسي 24: الرقابة المجمع
المبدأ الأساسي 13: العلاقة بين السلطتين الرقابيتين الأم والمستضيفة	المبدأ الأساسي 13: العلاقة بين السلطتين الرقابيتين الأم والمستضيفة
الأنظمة الإحترازية والمتطلبات	
المبدأ الأساسي 14: حوكمة الشركات	
المبدأ الأساسي 15: عملية إدارة المخاطر	المبدأ الأساسي 07: عملية إدارة المخاطر
المبدأ الأساسي 16: كفاية رأس المال	المبدأ الأساسي 06: كفاية رأس المال
المبدأ الأساسي 17: مخاطر الإئتمان	المبدأ الأساسي 08: مخاطر الإئتمان

¹ سعيد بعزیز، مرجع سبق ذكره، ص 167

المبدأ الأساسي 18: أصول شأنها ملاحظات (مشاكل)	المبدأ الأساسي 09: أصول شأنها ملاحظات والمخصصات والإحتياطيات
المبدأ الأساسي 19: مخاطر التركيز وحدود التعرضات الكبيرة	المبدأ الأساسي 10: حدود التعرضات الكبيرة
المبدأ الأساسي 20: العمليات مع أطراف ذات صلة مع البنك	المبدأ الأساسي 11: التعرضات مع أطراف ذات صلة مع البنك
المبدأ الأساسي 21: مخاطر البلدان ومخاطر التحويل	المبدأ الأساسي 12: مخاطر البلدان ومخاطر التحويل
المبدأ الأساسي 22: مخاطر السوق	المبدأ الأساسي 13: مخاطر السوق
المبدأ الأساسي 23: مخاطر أسعار الفائدة في تسجيلات الصرف	المبدأ الأساسي 16: مخاطر أسعار الفائدة في تسجيلات الصرف
المبدأ الأساسي 24: مخاطر السيولة	المبدأ الأساسي 14: مخاطر السيولة
المبدأ الأساسي 25: المخاطر التشغيلية	المبدأ الأساسي 15: المخاطر التشغيلية
المبدأ الأساسي 26: التدقيق والرقابة الداخلية	المبدأ الأساسي 17: التدقيق والرقابة الداخلية
المبدأ الأساسي 27: التقارير المالية والتدقيق الخارجي	المبدأ الأساسي 22: المحاسبة والإفصاح
المبدأ الأساسي 28: الإفصاح والشفافية	
المبدأ الأساسي 29: إساءة استخدام الخدمات المالية	المبدأ الأساسي 18: إساءة استخدام الخدمات المالية
عند إستقرائنا للجدول المقارن لمبادئ الرقابة المصرفية الفعالة بين النسخة المنقحة لسنة 2012 ونسخة 2006 نلاحظ أنه تم إستحداث مبدئين هما الإفصاح والشفافية والحوكمة وهذا ما يفسر بوضوح سبب ارتفاع عدد المبادئ عن 25 إلى 29 مبدأ.	

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على المرجع، صندوق النقد الدولي، المبادئ الأساسية للرقابة المصرفية الفعالة الصادرة عن لجنة بازل للرقابة، الإمارات العربية المتحدة 2014 ص 123 ص 124.

خلاصة:

عند تناولنا لهذا الفصل استنتجنا أن لجنة بازل تأسست لتدعيم إستقرار النظام المصرفي الدولي ونوع الفروقات بين البنوك، كما ساهمت في زيادة المنافسة وتحقيق نوع من العدالة وهذا بعد إتفاقية بازل الأولى، فبعد تنفيذها ظهرت مجموعة من النقائص لتأتي بعدها إتفاق لجنة بازل 02 عام 2006، إلا أنه وبعد ظهور ما يسمى بأزمة الرهن العقاري كان لا بد من تطويرها فظهرت إتفاقية بازل 03 والتي كان الهدف منها هو جعل البنوك أكثر إستيعابا للصدمات النظام المصرفي الجزائري كغيره من الأنظمة المصرفية، فالعديد من الإصلاحات وذلك لمواكبة التطورات الحاصلة على مستوى الساحة الدولية، إذ شهد العديد من الإصلاحات إلى غاية إصلاح 1990 أي قانون النقد والقرض، حيث تم تشكيل مجلس النقد والعرض ولجنة الرقابة البنكية، حيث تم تشكيل مجلس النقد والعرض ولجنة الرقابة البنكية، حيث أن هذا القانون قد حدد الهيئات الرقابية في التشريع الجزائري والتي صنفها إلى صنفين رقابة قانونية وتمثل في محافظ الحسابات ورقابة مؤسساتية تتمثل في الرقابة البنكية والبنك الجزائري.

الفصل الثاني:

دراسة واقع تطبيق اتفاقية بازل 03 وأثرها في حوكمة البنوك في الجزائر

تمهيد

المبحث الأول: مدى تكيف مقررات بازل على إجراءات البنك

المطلب الأول: قواعد الحيطة والحذر المطبقة في البنوك الجزائرية في ظل اتفاقية بازل 01

المطلب الثاني: واقع تطبيق اتفاقيات بازل 02 و 03 في الجزائر

المطلب الثالث: آثار بازل 03 في النظام المصرفي الجزائري

المبحث الثاني: التعريف بالبنك الوطني الجزائري BNA

المطلب الأول: لمحة عن البنك الوطني الجزائري

المطلب الثاني: التعريف بوكالة البنك الوطني الجزائري

المطلب الثالث: الوظائف والخدمات

المبحث الثالث: المؤشرات العامة ونسبة الملائمة للبنوك

المطلب الأول: تجارب بعض الدول العربية الناجحة حول تطبيق بازل 3

المطلب الثاني: دراسة تحليلية حول مدى تطبيق بازل 3 في وكالة بنك BNA

المطلب الثالث: مقارنة تطبيق بازل 3 وتحدياتها في بعض الدول العربية

خلاصة

تمهيد:

سنتناول في هذا الفصل واقع تطبيق اتفاقية بازل في النظام المصرفي الجزائري ومعرفة القوانين والمراسم المطبقة في المؤسسات المالية والبنوك الجزائرية بحكم أنها مسألة تشريعية بحثة وكذا دراسة حالة البنك الوطني الجزائري BNA كعينة تمثل اتفاقية بازل مجموعة من القواعد والمعايير المصرفية، وتهدف إلى تعزيز الاستقرار المالي وتقليل المخاطر التي تواجه البنوك.

وسنحاول التعرف على مدى التزام البنك الوطني الجزائري بتطبيق بنود اتفاقية بازل اكتشاف العقبات والتحديات التي يواجهها البنك.

إذ سنعتمد على البيانات الكمية والنوعية المستمدة من تقارير البنك والمقابلات مع المسؤولين لتقديم صورة شاملة ودقيقة عن الوضع الحالي، وكذا تطرقنا إلى تجارب ناجحة لبازل 03 وسيتم دراسة تأثير تطبيق هذه المعايير على الأداء المالي للبنك واستقراره لذلك يسعى البحث إلى تقديم توصيات عملية لتعزيز تطبيق المعايير الدولية في النظام المصرفي الجزائري مما يساهم في تعزيز الثقة في القطاع المصرفي وجذب الاستثمارات الأجنبية.

المبحث الأول: مدى تكيف مقررات بازل على إجراءات البنك:

سنتطرق أهم النظم الاحترازية وقواعد الحيطة والحذر المطبقة في المؤسسات المالية والبنوك وكذا التحديات التي تواجه البنوك الجزائرية في تطبيق اتفاقية بازل.

المطلب الأول: قواعد الحيطة والحذر المطبقة في البنوك الجزائرية في ظل اتفاقية بازل 01:
1- كفاية رأس المال:

من خلال مادة 04 من النظام 10.90¹ حاول النظام المصرفي الجزائري كغيرة من الأنظمة مسايرة اتفاقية بازل التي نصت على أن نسبة تغطية المخاطر لا يجب أن تقل عن 8% كما أن المادة 06² من نفس النظام وضحت المراحل التدريجية لكفاية الرأس المال وهو موضح في الجدول الآتي:

جدول رقم (06): الحد الأدنى لكفاية رأس المال البنوك الجزائرية 1992

النسبة	1992	1993	1995
النسب	4%	5%	8%

المصدر من إعداد الطالبتين بالاعتماد على المرجع مومني محمد الأمين، زيتوني عبيد، واقع تطبيق اتفاقيات بازل في النظام المصرفي الجزائري، دراسة حالة بنك الخليج الجزائر، 2019-2022، وكالة قالمة، ماستر جامعة 8 ماي، 1954 ، قالمة ، 2019-2020، ص 73.

لقد جاءت التعليمات 34-91 والتي تنص في المادة 02 أن المبلغ المخاطر المستحق اتجاه نفس العميل لا يجب أن يتعدى 40% لسنة 1992 و 30% لسنة 1993 و 25% نسبة 1995 وتنص نفس المادة على أن المبلغ الإجمالي للمخاطر المرتبة على المستفيدين الذين تجاوز نسبة 15% من الأموال الخاصة للبنك لا يجب أن يتعدى 10 مرات مبلغ الأموال الخاصة.

¹ سليمان ناصر، النظام المصرفي الجزائري واتفاقية بازل، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير، العدد 06، 2006، ص154.

² المادة 06 / 04 من النظام 90-10، المتعلق بالنقد والقروض.

الفصل الثاني: دراسة واقع تطبيق اتفاقية بازل 03 وأثرها في حوكمة البنوك في الجزائر

قام البنك الجزائري بإصدار التعليمات 74-91 وبسبب عدم قدرة البنوك على مواكبة التعليمات¹، حيث وضحت تطبيق نسبة الملائمة البنكية والتي تنص عليها المادة 03 ويمكن توضيحها في الجدول الآتي:

جدول رقم (07): الحد الأدنى لكفاية رأس المال للبنوك الجزائرية 1995

التاريخ	1995	1996	1997	1998	1999
النسبة	%4	%5	%6	%7	8%

المصدر من إعداد الطالبتين بالاعتماد على المرجع سليمان ناصر، النظام المصرفي الجزائري واتفاقية بازل، المرجع سبق ذكره، ص 155.

2- معيار تغطية المخاطر وترجيحها:

إن بنك الجزائر حدد نظام خاطر لتقسيم الخاطر المحتملة والتي نصت عليها التعليمات 74-94 والتي يمكن أن نوضحها في الجدول الآتي²:

جدول رقم (08): معاملات ترجيح مخاطر لعناصر أصول الميزانية للبنوك الجزائرية

المخاطر المحتملة	نسبة التغطية
- قروض الزبائن	%100
- محفظة الخصم.	%100
- الحسابات المستحقة.	%100
- السندات المساهمة والتوظيف.	%100
- الموجودات الثابتة.	%100

¹ سليمان ناصر، النظام المصرفي الجزائري واتفاقية بازل، المرجع سبق ذكره، ص 155.

² نص المادة 03 من النظام 94-04 المؤرخ في 20 أبريل 1995 امعدل والمتمم لنظام 91-09 الذي يحدد قواعد الحذر في تسيير المصارف والمؤسسات المالية.

الفصل الثاني: دراسة واقع تطبيق اتفاقية بازل 03 وأثرها في حوكمة البنوك في الجزائر

20%	-قروض المؤسسات قرض مستقر في الخارج. -الحسابات العادية. -الاستثمارات. -المشاركة والاستثمار للسندات.
5%	-قروض المساهمة والهيئات المالية الجزائرية. -الحسابات العادية. -الاستثمارات. -الأسهم والأوراق المالية ا لاستثمارية للبنوك والمؤسسات المالية في الجزائر.
0%	-حقوق على الدولة - سندات الدولة. -الأوراق المالية الأخرى المماثلة للأوراق المالية للدولة. - مطالبات أخرى على الدولة. - ودائع لدى بنك الجزائر.
0%	

المصدر من إعداد الطالبتين

3-معيار الأموال الخاصة القاعدية والتكميلية.

نصت المادة 03 من النظام رقم 95-04 بأن الأموال الخاصة القاعدية هي:¹

*رأس المال الأصلي.

*الاحتياطات غير احتياطات إعادة التقسيم.

*الرصيد المنقول من جديد عندما يكون الرصيد مدين.

*الاحتياطات المخصصة لتغطية الأخطار البنكية العامة.

و يطرح من الأموال الخاصة القاعدية المحددة العناصر التالية:

¹ المادة 03 من نفس النظام ، المرجع سبق ذكره.

- *الحصة غير محررة من رأس المال الأساسي.
- * الأسهم الخاصة المكتسبة كسبا مباشرا أو غير مباشر.
- *الرصيد المنقول من جديد عندما يكون في الجانب المدين.
- *الأصول المادية ومنها نفقات التأسيس.
- *النتائج السلبية المحددة بتواريخ وسيطة إن اقتضى الأمر.
- *نقصان الاحتياطات المخصصة لتغطية أخطار الاعتماد كما يقدره بنك الجزائر إما رأس المال التكميلي كما يلي:
- *احتياطات إعادة التقسيم.
- *المخصصات والمؤونات.
- *الأموال الناتجة عن إصدار السندات أو القروض المتعثرة.

المطلب الثاني: واقع تطبيق اتفاقيات بازل 02 و 03 في الجزائر

1-واقع اتفاقية بازل 02 في البنوك الجزائرية.

لقد أصدر بنك الجزائر النظام رقم 02-03 وذلك فيما يتعلق باتفاقية بازل 02 في البنوك الجزائرية والذي يتضمن المراقبة الداخلية للبنوك والمؤسسات المالية كخبرة أولية لتمهيد الأرضية لتطبيق ،حيث يلزم البنوك على تأسيس أنظمة للمراقبة الداخلية تساعد على مواجهة مختلف المخاطر التشغيلية، الانتمائية،السوقية¹.

أما الدعامة الأولى لمتطلبات الحد الأدنى لرأس مال البنك فقد تم تحديد رأس مال البنوك في النظام 01-04 حسب المادة 02 إلى 500 000 000 دج هذا بالنسبة للبنوك، وقد تم رفعه إلى 500 000 000 دج بالنسبة للمؤسسات المالية وفي النظام 04-08 فقد تم رفع

¹Antionesardi.Bale 2.A F G E S edition. France. 2004.P 15.

الفصل الثاني: دراسة واقع تطبيق اتفاقية بازل 03 وأثرها في حوكمة البنوك في الجزائر

الحد الأدنى في رأس مال البنوك والمؤسسات المالية إلى 10 000 000 000 دج للبنوك والمؤسسات المالية إلى 3500 000 000 دج.¹

2- الإجراءات العملية لاتفاقيات بازل 03 للبنوك الجزائرية.

إن تطبيق قواعد بازل 02 في الجزائر ساهم في حماية الجهاز المصرفي وتحسين البنوك الجزائرية من أثر الأزمة العالمية.

غير أن التطورات الحاصلة في الساحة الدولية في مجال الرقابة، جعل بنك الجزائر يقوم بعدة خطوات لتمهيد الأرضية لتطبيق بازل 03 والمتمثلة في الآتي.

إن البنوك والمؤسسات المالية قد ألزمت وبصفة مستمرة على احترام معامل أدنى لكفاية رأس المال قدره 95% من مجموعة الأموال الخاصة القانونية من جهة، ومجموع مخاطر القرض ومخاطر العمليات ومخاطر السوق المرجحة من جهة أخرى، إذ أن الأموال الخاصة القاعدية تغطي نسبة 7% على الأقل من مخاطر وذلك من خلال اعتماد البنوك على وسادة أمان تتشكل من الأموال القاعدية والتي تغطي 25 .. من المخاطر المرجحة.²

1- إصدار نظام الرقابة الداخلية للبنوك و المؤسسات المالية.

وهذا من خلال النظام 08-11 والذي قدم تعريف واضح للرقابة الداخلية للبنوك وهذا في نص المادة 03 والتي عرفت الرقابة على أنها تشكل من مجموعة العمليات والمناهج والإجراءات والتي تهدف أساسا إلى التحكم في النشاطات، السير الجيد للعمليات الداخلية، احترام الإجراءات الداخلية، الشفافية ومتابعة العمليات المصرفية، الحفاظ على الأصول، الاستعمال الفعال للموارد.³

¹ المادة 02 من النظام 04-01 ، المؤرخ المتعلق الحد الأدنى لرأس المال للبنوك والمؤسسات المالية العاملة في الجزائر المؤرخ 04 مارس 2004.

² مشروع القرارات الجديدة لعينة بازل 02، مجلة الدراسات المالية المصرفية، مجلة دورية تصدر عن الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، المجلد 10، العدد 01، سنة 10 مارس 2002، ص 32.

³ المادة 03 من النظام 08-11 للرقابة الداخلية للبنوك والمؤسسات المالية المؤرخ في 28 نوفمبر 2011.

الفصل الثاني: دراسة واقع تطبيق اتفاقية بازل 03 وأثرها في حوكمة البنوك في الجزائر

في النظام 04-08 قد تم رفع الحد الأدنى لرأس المال البنوك والمؤسسات المالية إلى 10 000 000 000 دج للبنوك والمؤسسات المالية إلى 3500 000 000 دج وتم تلخيصها في الجدول الآتي.

جدول رقم (09): الحدود الدينار رأس المال البنوك و المؤسسات المالية

النظام	النظام 10-90	النظام 01-04	النظام 04-08
بالنسبة للبنوك	500 مليون دج	2.5 مليار دج	10 مليار
بالنسبة للمؤسسات المالية	100 مليون دج	500 مليون دج	35 مليار

المصدر من إعداد الطالبتين بالاعتماد على المرجع، لباد لمياء، بن خالد نوال، واقع تطبيق معيار كفاية رأس المال في البنوك العمومية الجزائرية، مجلة دراسات في الاقتصاد وإدارة الأعمال المجلد 04، العدد 02، ص 341.

2-توسيع قاعدة المخاطر:

المادة 64 من الأمر 08-11 تنص على إدراج السيولة المتضمنة خطر تسوية الطرف المقابل خطر عجز الطرف المقابل، وخطر التسوية التسليم، وخطر عدم تسليم الأداة.

3-فرض نسبة السيولة:

وذلك كما نصت عليه المادة 3 من النظام 04-11 على أنه يتوجب على البنوك والمؤسسات المالية احترام نسبة بين مجموع الأصول المتوفرة والممكن تحقيقها على المدى القصير وكذا التزامات التمويل التي تستلمها البنوك من جهة ومن جهة أخرى بين مجموع الاستحقاقات تحت الطلب بالإضافة إلى الالتزامات النقدية، حيث أن هذه النسبة هي المعامل الأدنى للسيولة بحيث يجب أن يكون هذا المعامل يساوي على الأقل 100% عند تقديمه من طرف البنوك والمؤسسات المالية¹.

حيث إن البنوك ملزمة بتبليغ نسبة السيولة لبنك الجزائر في نهاية كل الثلاثي وهذا ما أقرته المادة 04 من الأمر 04-11.

¹خروبي وهيبية، علاش أحمد، مرجع سبق ذكره، ص 74.

الفصل الثاني: دراسة واقع تطبيق اتفاقية بازل 03 وأثرها في حوكمة البنوك في الجزائر

المطلب الثالث: آثار بازل 03 في النظام المصرفي الجزائري.

سنحاول الوقوف على آثار اتفاقية بازل 03 على النظام المصرفي الجزائري من خلال هذا المطلب:

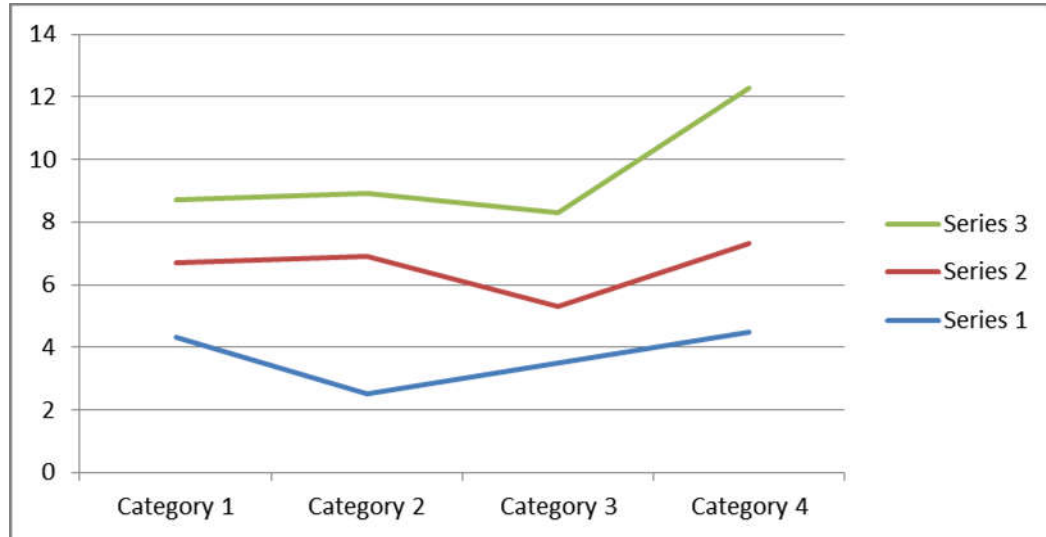
1-نسبة كفاية رأس المال بالنظام البنكي الجزائري.

جدول رقم (10): نسب كفاية رأس المال في النظام المصرفي الجزائري خلال عام 2019 إلى 2022.

كفاية القطاع ككل	كفاية البنوك الخاصة	كفاية البنوك العامة	
17.99%	17.81%	18.20%	2019
19.17%	18.95%	20.29%	2020
21.60%	22.21%	19.06%	2021
21.53%	21.04%	19.33%	2022

المصدر من إعداد الطالبتين بالاعتماد على المرجع، مومني محمد الأمين، زيتوني عبيد، مرجع سبق ذكره، ص 78.

الشكل رقم (06): نسب كفاية رأس المال في القطاع المصرفي خلال المدة 2019 - 2022.



المصدر من إعداد الطالبتين بالاعتماد على المرجع، مومني محمد الأمين، زيتوني عبيد، مرجع سبق ذكره، ص 78-79.

نلاحظ من خلال الجدول أن نسبة كفاية رأس المال العام في النظام المصرفي الجزائري أنها مقبولة لأنها أكبر من النسبة الدنيا المنصوص عليها إذ بلغت في عام 2019 نسبة

الفصل الثاني: دراسة واقع تطبيق اتفاقية بازل 03 وأثرها في حوكمة البنوك في الجزائر

17.99 % وعرفت ارتفاع في عام 2020 قدر بـ: 19.17% لتبلغ عام 2021 21.60% لتستمر في الصعود بوتيرة بطيئة لتصل في عام 2022 إلى 21.53% ، فبالنظر إلى الكفاية للبنوك العامة والخاصة لاحظنا أن نسبة كفاية البنوك الخاصة أكبر من كفاية البنوك العامة وهذا راجع إلى سيطرة هذه الأخيرة على حصة كبيرة من القروض مما يجعلها تتعرض لمخاطر أكبر ومن خلال هذا نستنتج أنه لو تم تطبيق أوزان ترجيحية للمخاطر تتناسب مع اتفاقية بازل 03 كان ذلك سيجعل كفاية رأس المال تنخفض أكثر وأكثر خاصة في البنوك العمومية.¹

من خلال تفسير الشكل يمكننا أن نقول أن نسبة السيولة في النظام المصرفي الجزائري في زيادة مستمرة، فلقد بلغت عام 2019 حوالي 22-44 كما بلغت 37.14 في عام 2022، وفي عام 2021 عرفت النسبة ارتفاع مهولا حيث أن سبب هذا الارتفاع يعود برنامج إعادة التمويل الخاص وفي سنة 2022 عرفت نسبة السيول ارتفاع يقدر 1.47 أي نسبة 108.53.. حيث يعود فائض السيولة إلى إبداعات المؤسسات البترولية وعدم وجود طلبات التمويل وبالتالي فإن تطبيق نسبة للسيولة المتضمنة في اتفاقية بازل 03 لن يكون لها أثر كبير في النظام المصرفي.

4- نسبة القروض المتعثرة في النظام المصرفي الجزائري.

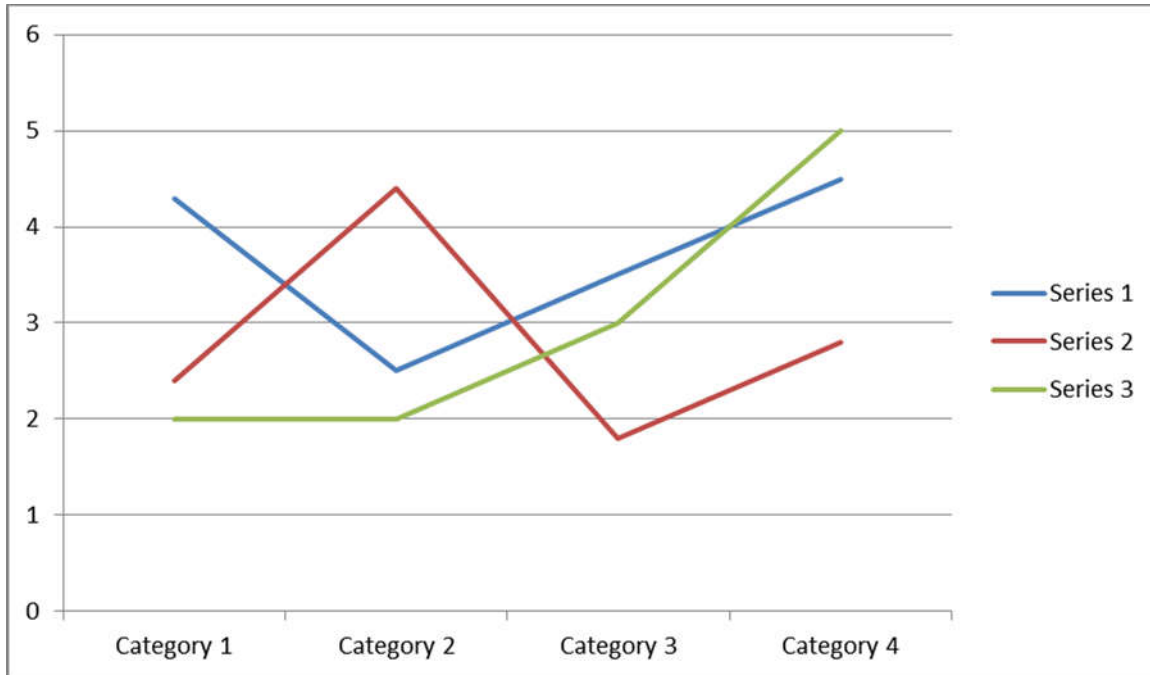
جدول رقم (11): نسبة القروض المتعثرة.

نسبة القروض المتعثرة	
12.70%	2019
16.30%	2020
19.64%	2021
19.86%	2022

المصدر من إعداد الطالبتين بالاعتماد على المرجع، مومني محمد الأمين، زيتوني عبيد، مرجع سبق ذكره، ص 78-79.

¹ مومني محمد الأمين ، زيتوني عبيد، مرجع سبق ذكره، ص 79.

الشكل رقم (07): نسبة القروض المتعثرة.



المصدر من إعداد الطالبتين بالاعتماد على المرجع، مومني محمد الأمين، زيتوني عبيد، مرجع سبق ذكره، ص 80.

من خلال الجدول نلاحظ أن نسبة القروض المتعثرة في زيادة مستمرة حيث في سنة 2019 بلغت نسبتها 12.70 % وفي سنة 2020 بلغت 16.30 % وفي سنة 2021 بلغت 19.64 % وقد جاء تراجع نسبة ارتفاع القروض المتعثرة مقارنة بنسبة ارتفاع لسنة 2019 تزامنا مع إجراءات التحقيق التي اتخذتها السلطة النقدية ومن خلال هذا يمكن القول أنه لو تم تحسين إدارة المخاطر وفقا لما نصه عليه بازل سيخفض ذلك نسبة الديون المتعثرة.

المبحث الثاني: التعريف بالبنك الوطني الجزائري BNA:

يمكننا التعريف بالبنك الوطني الجزائري على النحو التالي، سنتطرق إلى إعطاء لمحة تعريفية للبنك وكذا الوظائف والخدمات التي يقدمها هذا البنك، كمن سنتطرق إلى التعريف بوكالة تيارت للبنك الوطني الجزائري.

المطلب الأول: لمحة عن البنك الوطني الجزائري:

تأسس البنك الوطني الجزائري بعد تأميم النظام البنكي الجزائري بموجب الأمر رقم 66/178 الصادر في 13 جوان 1966 وهو عبارة عن شركة أسهم Société action، وهو أول البنوك التجارية التي تأسست في الجزائر المستقلة برأس المال ل قدره 20 مليون دينار جزائري ولقد تم إعادة هيكلته في عام 1982 وتم إنشاء بنك مخصص (بنك الفلاحة والتنمية الريفية) الذي يدعم ويعزز التمويل عن طريق تلبية المتطلبات المالية للقطاع الزراعي والفلاحي المسير ذاتيا في تلك الفترة¹.

وعند إصلاحات القانون 01/88 المتضمن قانون المؤسسات العمومية الاقتصادية المنظمة على شكل شركات أسهم تم تحويل البنك الوطني الجزائري إلى مؤسسة مالية ذات أسهم رأسمالها يقدر ب: 304 مليار دينار جزائري².

وعند صدور قانون النقد والقرض رقم 10/90 تمت إصلاحات جذرية للنظام لمصرفي تتماشى مع السياسات الاقتصادية ليصبح البنك الشامل، وخلال عام 2009 ارتفع رأس مال عن طريق إصدار 27000 تسهم بمليون دينار لكل سهم ومن بين القروض التي يمنحها البنك الوطني الجزائري ما يلي:

1- القروض قصيرة الأجل ومن بينها ما يلي: قروض الصندوق القروض التي تتطلب ضمانات حقيقية وهي موجهة لتمويل الأصول الجارية.

¹ شاكر القروني، محاضرات في اقتصاد البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، ط 1، ص 56.

² الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ط 2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص 88.

2- القروض متوسطة الأجل وطويلة الأجل: تتضمن نوعين من القروض متوسطة الأجل والقروض الطويلة الأجل وهي القروض الموجهة لتمويل الاستثمارات¹.

المطلب الثاني: التعريف بوكالة البنك الوطني الجزائري:

1- التأسيس والنشأة للوكالة:

تم تأسيس وكالة تيارت للبنك الوطني الجزائري في عام 1966 كجزء من توسع البنك الوطني الجزائري في جميع أنحاء الوطن، لقد بدأت مع فريق صغير من الموظفين ومع مرور الوقت توسعت وازداد عدد موظفيها لتقديم خدمات مصرفية مختلفة، وفي عام 2000 خضعت الوكالة لتحديث شامل لتقنياتها ونظمها لتقديم خدمات مصرفية أكثر تطوراً وحالياً أصبحت وكالة تيارت للبنك الوطني الجزائري من بين أكبر الوكالات المصرفية في مدينة تيارت، كما أصبحت جزءاً مهماً من البنية المصرفية في الجزائر وتساهم في توفير خدمات مصرفية متميزة للعملاء من بينها ما يلي:²

1- خدمات الحسابات، 2- خدمات القروض، 2- خدمات الائتمان، 3- خدمات المصرف، 4- خدمات الدفع، 5- خدمات التحويل، 6- خدمات الاستثمار، هذه جل الخدمات التي تقدمها الوكالة والتي تسعى لتحسين مستوى الخدمة وتلبية احتياجات العملاء.

2- الهيكل التنظيمي للوكالة:

1- المدير العام: وهو الرئيس التنفيذي لوكالة البنك الوطني الجزائري تيارت ويتولى مسؤولية إدارة الوكالة وتنفيذ السياسات المصرفية.

2- مدير الشؤون المالية: وهو المسؤول عن الشؤون المالية للوكالة بما في ذلك إعداد الميزانيات والتقارير المالية.

¹ عاشوري صورية، دور نظام التقسيم المصرفي في دعم الرقابة على البنوك التجارية، دراسة حالة البنك الوطني الجزائري BNA، تخصص مالية ومحاسبة، 2011، ص 117.

² المصدر: وكالة تيارت للبنك الوطني الجزائري.

المطلب الثالث: الوظائف والخدمات:

1-وظائف البنك الوطني الجزائري:

- من بين أهم الوظائف التي يقوم بها البنك الوطني الجزائري ما يلي:¹
- استقطاب الودائع وأموال المودعين والتي يقوم تسديدها عند حلول آجال الاستحقاق.
- إصدار سندات ووصولات استحقاق.
- يقوم بعمليات التوظيف والتحصيل.
- منح القروض وتسيقات بدون ضمانات.
- توزيع رؤوس الأموال ومراقبة استعمالها.
- ضمان العمليات المتعلقة بالقروض بكافة أنواعها.
- القيام بعمليات الاكتتاب والخصم وصولات الدفعات التي تصدر من طرف الخزينة العامة أو الشركاء العموميين.
- يلعب دور المراسل مع البنوك الأخرى.
- تمويل التجارة الخارجية .
- يعتبر كوسيط في عمليات الشراء والبيع وكذا الأوراق المالية وخصوصا القيم المنقولة في عمليات الاقتراض والاقتراض والتعاقد يقوم بكل أشكال التبادل سواء كان نقدا أو لأجل.
- جمع واكتساب أموال من خلال المهام التالية: البيع، الإيجار، وجميع العمليات المنقولة والغير المنقولة التي تخص نشاط البنك أو المتعاملين معه.

2- خدمات البنك الوطني الجزائري:

البنك الوطني يقدم العديد من الخدمات للعملاء منها:²

- 1-خدمات الحسابات:** يقدم خدمات حسابات مختلفة مثل: الحسابات الجارية والحسابات التوفيرية.

¹ موقع البنك الوطني الجزائري، www.bna.dz، 25 / 04 / 2017.

² موقع البنك الوطني الجزائري، www.bna.dz، 25 / 04 / 2017.

الفصل الثاني: دراسة واقع تطبيق اتفاقية بازل 03 وأثرها في حوكمة البنوك في الجزائر

- 2-خدمات القروض: يقدم خدمات قروض مختلفة مثل: القروض الشخصية والقروض العقارية.
- 3-خدمات الائتمان: مثل الائتمان الشخصي التجاري.
- 4-خدمات الصرف: يقدم البنك خدمات صرف مختلفة، صرف العملات الأجنبية.
- 5-خدمات الدفع: مثل الدفع عبر الأنترنت والدفع عبر الهاتف.
- 6-خدمات التحويل: مثل التحويلات المحلية والدولية.
- 7-خدمات الاستثمار: يقدم خدمات استثمار مختلفة مثل: الاستثمار في الأسهم والسندات.
- 8-خدمات التأمين: يقدم خدمات تأمين مختلفة مثل: التأمين على الحياة والتأمين على السيارات.
- 9-خدمات الإدارة المالية: بحيث يقدم خدمات مالية مختلفة مثل: الإدارة المالية للشركات.
- 10-خدمات الدعم الفني: يقدم خدمات دفع فني مختلفة مثل: الدعم الفني للعملاء.
- 11-خدمات المعلومات المالية: مثل المعلومة المالية عن الأسهم والسندات.
- 12-خدمات التحليل المالي: مثل التحليل المالي للشركات.
- 13-خدمات التدريب المالي: مثل التدريب المالي للشركات.
- 14-خدمات الدعم المالي: يقدم خدمات مالية مختلفة مثل: الدعم المالي للشركات.

المبحث الثالث: المؤشرات العامة ونسبة الملائمة للبنوك

إن تطبيق بازل 3 في النظام المالي يعتبر من أهم الإصلاحات التي تم إقرارها عالمياً بهدف تعزيز الاستقرار للبنوك وتقليل المخاطر، وقد شهدت العديد من البنوك المركزية بمختلف الدول العربية تجارب ناجحة في تطبيق معايير اتفاقية بازل 3، حيث ساعدت هذه المعايير في تدعيم آليات الإشراف والرقابة وذلك بتكثيف نشاطات الرقابة الميدانية وتعزيز صلابة البنوك.

المطلب الأول: تجارب بعض الدول العربية الناجحة حول تطبيق بازل 3:

قد ساهم تطبيق اتفاقية بازل 3 في تحسين قدرة البنوك على تحمل المخاطر المالية وتعزيز استقرار النظام المالي، وبناءً على ذلك، قامت كل من الأردن والسعودية والجزائر بتطبيق الأسس والقواعد الدولية للرقابة على المصارف، وكانت هذه الدول من بين الدول التي تسعى إلى تحقيق السلامة في جهازها المصرفي، مما نتج عنه العمل وفق ماورد في معايير لجنة بازل 3.¹

1- تجربة الأردن في تطبيق اتفاقية بازل 3:

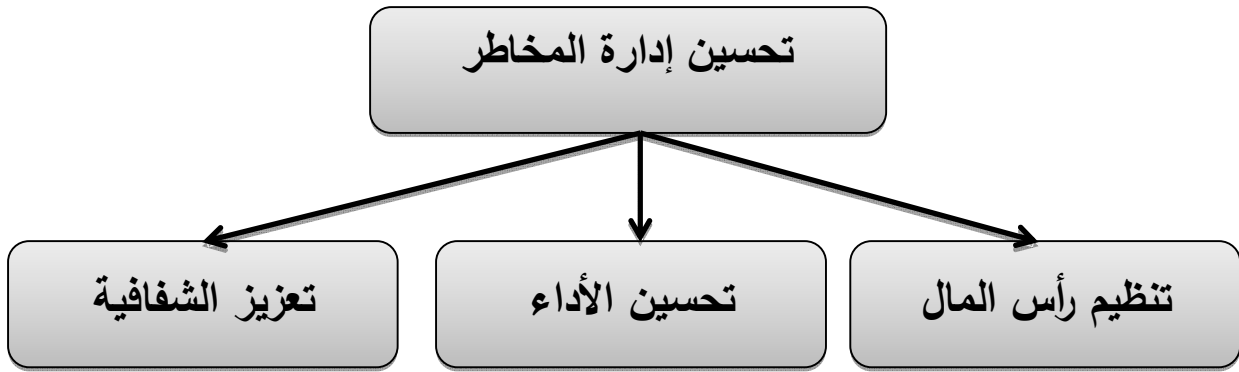
يعد تطبيق اتفاقية بازل 3 خطوة هامة في النظام المالي والمصرفي، وإنّ البنك المركزي الأردني يعمل على تنفيذ الاتفاقية منذ عام 2013 ويتضمن التطبيق:²

- **تنظيم رأس المال:** يتطلب من البنوك الحفاظ على الحد الأدنى من رأس المال يغطي المخاطر الائتمانية والتشغيلية والسوقية.
- **تحسين إدارة المخاطر:** يشجع البنوك على تحسين نظم إدارة المخاطر وتحديد المخاطر المحتملة وتقديرها بدقة.
- **تعزيز الشفافية:** يلزم البنوك بتقديم تقارير دورية حول أوضاعها المالية وعملياتها.

¹ علي جغريف، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 3، 2016، ص 99.

² التمويل والمصارف، جامعة آل البيت، المجلة العربية للإدارة، المجلد 44، العدد 02 مارس وأبريل، دون سنة، ص 55-66.

الشكل رقم (09) تجربة الأردن في تطبيق بازل 3



المصدر من إعداد الطالبتين

– أهداف تطبيق بازل 3 في الأردن:

- تعزيز استقرار النظام المالي: يهدف التطبيق إلى تقليل المخاطر النظامية وحسين قدرة البنوك على تحمل الصدمات المالية.¹
- تحسين كفاءة البنوك: يشجع التطبيق البنوك على تحسين كفاءتها وتقليل التكاليف الغير الضرورية.
- حماية المودعين: يهدف التطبيق إلى حماية حقوق المودعين وضمان إستقرار النظام المصرفي.

– التعليمات الخاصة باتفاقية بازل 3 في البنوك الأردنية:

إسنادا لأحكام المادتين (99/ب) و(36/أ) من قانون البنوك رقم(28) لسنة 2000 وتعديلاته، ولاحقا للتعليمات رقم (2008/39) تاريخ 24/03/2008 وتعميما رقم (1533/10) تاريخ 03/02/2010 وفي إطار توجيه البنك المركزي الأردني لتطبيق مقررات لجنة بازل للرقابة التي صدرت في شهر كانون الأول 2010 والمراجعة المنشورة شهر حزيران 2011 تحت عنوان بازل 3، وكذلك البيان الصحفي الصادر في كانون الثاني

¹ دحام لطيف دحام، هاشم راشد عجرش، عمر وصفي مخلف، مجلة تكريس للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 17، العدد54، الجزء3، 2021، ص 37-50.

الفصل الثاني: دراسة واقع تطبيق اتفاقية بازل 03 وأثرها في حوكمة البنوك في الجزائر

2011، والتي اقترحت تعزيز الأنظمة المالية في مجال إدارة المخاطر والسيولة ومدى كفاية رأس المال أقرها ما يلي:

- دراسة البنوك مدى تأثير الاتفاقية على نسبة كفاية رأس المال وذلك وفق السيناريوهين التاليين:¹

السيناريو الأول: تطبيق تعليمات بازل 3 بالكامل:

الوضع: البنك يلتزم بجميع معايير بازل 3 دون أي ترتيبات انتقالية للتطبيق بما في ذلك:

- الحد الأدنى لكفاية رأس المال (10.5%).
- رأس المال الأساسي (CETA) بنسبة لا تقل عن 6%.
- إحتياطي رأس المال تحوطي.
- معيار الرفع المالي.
- متطلبات السيولة.

التأثير على رأس المال:

- 1- زيادة في كمية رأس المال المطلوب، مما يدفع البنوك لزيادة رأس مالها المدفوع.
- 2- تحسين جودة رأس المال، حيث يشترط أن تكون غالبية رأس المال من الشريحة الأولى (TIER1)
- 3- انخفاض مؤقت في الأرباح القابلة للتوزيع بسبب تخصيص جزء منها لزيادة الإحتياطيات والنتيجة إن البنك أكثر أمانا ولكنه قد يواجه تحديات في الربحية قصيرة الأجل أو في التوسع السريع.

السيناريو الثاني: تطبيق جزئي أو تأجيل التطبيق:

¹ جعار شيماء، كعبور ميسة، موقع تطبيق تكرارات لجنة بازل على الجهاز المصرفي، دراسة تجارب بعض الدول العربية، مذكرة ماستر 2013، 2020، ص20.21.

الوضع: البنك يطبق جزءا من متطلبات بازل3، أو يحصل على مهلة التأقلم التدريجي.

التأثير على رأس المال:

1- نسبة كفاية رأس المال قد تظل أقل من المستوى المطلوب مستقبلا.

2- مرونة أكبر في توزيع الأرباح أو استخدام رأس المال في التوسع.

3- تعرض أعلى المخاطر في حال حدوث أزمة مالية مفاجئة.

والنتيجة أن البنك يحتفظ بحرية مالية أكبر على المدى القصير لكن مخاطره أعلى ويواجه تدقيقا رقابيا أكبر.

دراسة معيار تغطية السيولة Ration-Lcr liquidity Coverage

وضع تعليمات خاصة بهذا المعيار لضمان قدرة البنوك على تلبية احتياجات السيولة خلال فترة 30 يوما في ظل ظروف سوق ضاغطة.

دراسة الحاكمية المؤسسية: تحديث التعليمات المتعلقة بالحكومة المؤسسية لتعزيز الشفافية والمساءلة داخل البنوك.

دراسة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب: تطبيق إجراءات صارمة لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، مما يتماشى مع المعايير الدولية.

دراسة تطبيق اختبارات الأوضاع الضاغطة في البنوك الأردنية:¹

أجرى البنك المركزي الأردني اختبارات الأوضاع الضاغطة أظهرت أن الجهاز المصرفي الأردني قادر على تحمل الصدمات المالية، أشارت النتائج إلى تحسن قدرة البنوك على مواجهة المخاطر، مع ارتفاع أرباحها ومستويات رأس المال إلى أعلى المستويات في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

¹ عبد الحميد بوشرمة، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، العدد 13، 2015، ص 108-120.

الفصل الثاني: دراسة واقع تطبيق اتفاقية بازل 03 وأثرها في حوكمة البنوك في الجزائر

في عام 2017 أكد البنك المركزي أن البنوك الأردنية تتمتع بمؤشرات مالية صحية، بما في ذلك ارتفاع نسبة كفاية رأس المال، انخفاض نسبة الديون المتعثرة وارتفاع المعدلات الربحية، كما أشار إلى تمتع البنوك بمستوى مريح من السيولة.

وفقا لبيانات عام 2023، بلغت نسبة كفاية رأس المال في البنوك الأردنية 17.9%، مقارنة بـ 17.3% في عام 2022، تعد هذه النسبة أعلى من الحد الأدنى المحدد من قبل البنك المركزي الأردني (12%) ولجنة بازل (10.5%)، تظهر هذه الأرقام المتانة المالية للبنوك الأردنية وقدرتها على مواجهة الصدمات الاقتصادية.

بالإضافة إلى ذلك، أصدرت لجنة الرقابة المصرفية في مجلس النقد العربي دليلا إرشاديا حول تطبيق اختبارات الأوضاع الضاغطة، مؤكدة على أهمية تحديث المنهجيات المستخدمة في هذه الاختبارات لمواكبة التطورات المالية والاقتصادية الحديثة.

وبشكل عام تظهر البنوك الأردنية مستوى عال من المتانة المالية والقدرة على مواجهة التحديات الاقتصادية مما يعزز استقرار النظام المالي الأردني.

2- التجربة السعودية في تطبيق اتفاقية بازل 3:

إنّ البنك المركزي السعودي SAMA الذي كان يعرف بمؤسسة النقد العربي السعودي، هو الجهة المسؤولة عن الإشراف على البنوك في المملكة العربية السعودية.¹ منذ عام 2011، بدأ البنك المركزي العمل على خارطة لتطبيق بازل 3، وقام بالتشاور مع البنوك المحلية وتقديم دعم فني وتدريب لها، وأطلق سلسلة من التعليمات التنظيمية التدريجية لضمان الإمتثال الكامل بحلول عام 2013.

¹الموقع الرسمي: <https://www.sama.gov.sa>

- مراحل التطبيق في السعودية:

رأس المال:

- زيادة الحد الأدنى لرأس المال الأساسي (CET1): فرضت السعودية نسبة لا تقل عن 6.5% أعلى من الحد الأدنى لبازل وهو 4.5%¹.
- إجمالي رأس المال الرقابي: يجب أن يصل إلى 12.5% من الأصول المرجحة بالمخاطر مع إضافة مصدّات رأس المال.
- مصدّات رأس مال تحفظية (Capital Conservation Buffer): شجع البنك المركزي على الاحتفاظ برأس مال بنسبة 2.5% أعلى من الحد الأدنى لتوفير هامش أمان إضافي.

السيولة:

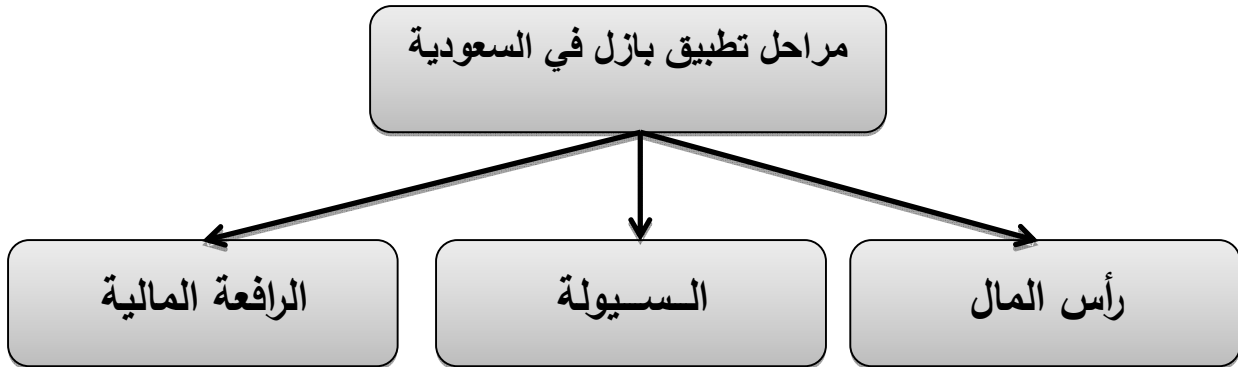
- نسبة تغطية السيولة (LCR): فرضت السعودية نسبة لا تقل عن 100% منذ 2015، وتم تنفيذها تدريجياً، وتمكنت البنوك من تحقيق النسبة مبكراً.
- نسبة صافي التمويل المستقر (NSFR): تم تطبيقها لضمان وجود مصادر تمويل مستقرة طويلة الأجل، عملت على مواءمتها مع طبيعة السوق SAMA المحلي.

الرافعة المالية:

- نسبة الرافعة المالية (Leverage ratio) كانت إحدى الركائز الأساسية لبازل 3، حيث أن السعودية طبقتها بنسبة 3% كحد أدنى لكن بعض البنوك حافظت على نسب أعلى، وهذا يضمن عدم تضخم الميزانية خارج السيطرة.

¹ غيث ناصر العطيان، أثر تطبيق بازل 3 على أداء البنوك التجارية، دراسة مقارنة بين السعودية والأردن، المجلة العربية للإدارة، (1)33، ص 45-72.

الشكل رقم (10): يوضح مراحل تطبيق بازل 3 في السعودية



المصدر من إعداد الطالبتين بناء على الموقع: www.sama.sa

أهداف تطبيق اتفاقية بازل 3 في البنوك السعودية:

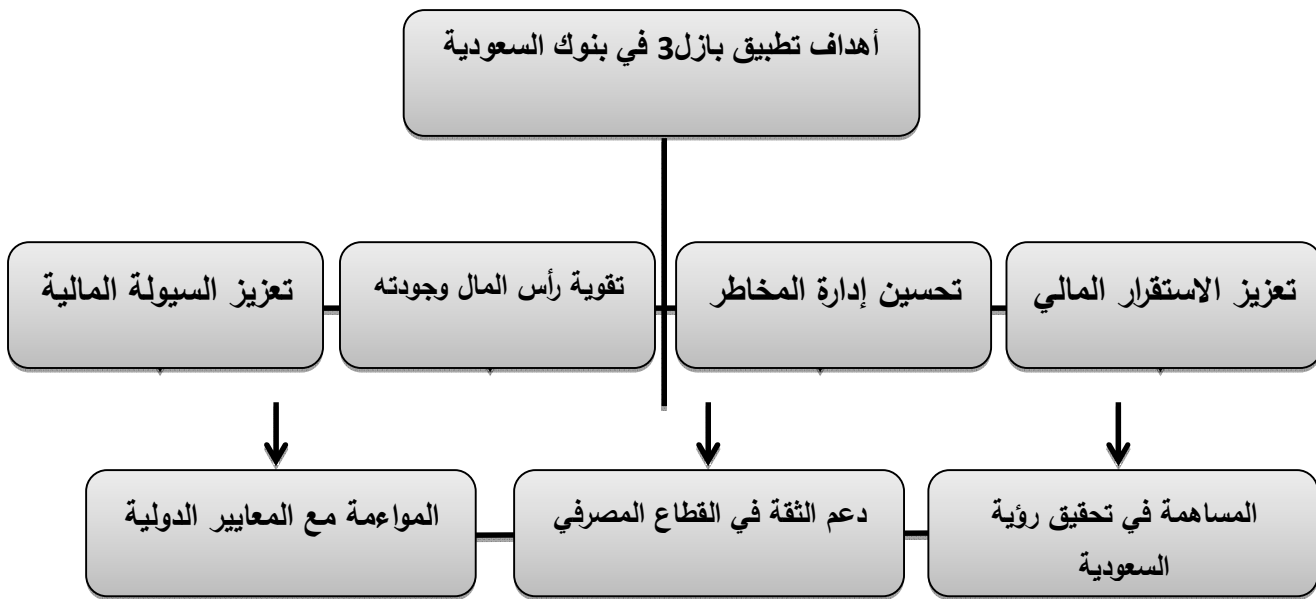
- 1- تعزيز الاستقرار المالي: يهدف تطبيق بازل 3 إلى خلق نظام مصرفي سعودي أكثر قدرة على مواجهة الأزمات والصدمات الاقتصادية، وذلك من خلال بناء قاعدة رأسمالية قوية تمكن البنوك من امتصاص الخسائر المحتملة¹.
- 2- تحسين إدارة المخاطر: تركز الاتفاقية على تطوير أساليب تقييم المخاطر وإدارتها مما يعزز قدرة البنوك السعودية على اتخاذ قرارات تمويل واستثمار أكثر أماناً، وتشمل المخاطر الائتمانية، السوقية والتشغيلية.
- 3- تقوية رأس المال وجودته: فرض متطلبات رأسمالية أعلى مع التركيز على رأس المال الأساسي (CET1) كأداة أساسية لحماية البنوك، وهذا يضمن قدرة البنوك على الصمود أمام الخسائر من دون التأثير على حقوق المودعين.
- 4- تعزيز السيولة المصرفية: وذلك من خلال تطبيق نسب مثل نسبة تغطية السيولة (LCR) ونسبة التمويل المستقر (NSFR) لضمان توفر موارد مالية قصيرة وطويلة الأجل.

¹ رابط موقع: <https://www.kpmg.com/sa>

الفصل الثاني: دراسة واقع تطبيق اتفاقية بازل 03 وأثرها في حوكمة البنوك في الجزائر

- 5- دعم الثقة في القطاع المصرفي: إلتزام البنوك بالمعايير العالمية يعزز من ثقة المستثمرين والمودعين في البنوك السعودية، ويزيد من مصداقية النظام المالي ككل.
- 6- المواءمة مع المعايير الدولية: تمكين النظام المصرفي السعودي من التوافق مع المعايير العالمية للرقابة المصرفية مما يساهم في رفع جاذبية السوق السعودي للاستثمارات الأجنبية.
- 7- المساهمة في تحقيق رؤية السعودية 2030: من خلال ضمان بيئة مصرفية مستقرة وقوية تدعم النمو الاقتصادي، وتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة والاستثمارات الاستراتيجية.

الشكل رقم (11): أهداف تطبيق بازل 3 في بنوك السعودية



المصدر من إعداد الطالبتين بناء على الموقع: www.sama.sa

نتائج تطبيق بازل 3 في البنوك السعودية:

- 1- تعزيز متانة وقوة القطاع المصرفي: تظهر البيانات المالية للبنوك السعودية بعد تطبيق بازل 3 ارتفاعا في مستويات رأس المال الأساسي، إذ تجاوزت النسبة المطلوبة 6.5% لتصل لدى البنوك الكبرى إن أكثر من 14% هذا يعكس قدرة البنوك على الصمود في وجه الصدمات المالية المحتملة.¹
 - 2- تحسين مستويات السيولة: ساهم تطبيق نسبة السيولة (LCR) ونسبة التمويل المستقر (NSFR) في تعزيز كفاءة إدارة السيولة داخل البنوك السعودية، معظم البنوك تمكنت من تحقيق نسبة (LCR) أعلى من 120% ما يدل على استعدادها لمواجهة أي ضغط قصير الأجل.
 - 3- الاستقرار خلال الأزمات: أثبتت البنوك السعودية متانتها خلال أزمة جائحة كوفيد 19، إن لم تسجل أية حالات إنهيار مصرفي أو أزمة سيولة حادة، بل واصلت البنوك تقديم التمويل ودعم الاقتصاد، وهو ما يعتبر من ثمار تطبيق بازل 3 بفضل السياسات الاحترازية.
 - 4- رفع تصنيفات البنوك: أدى التزام البنوك السعودية بمعايير بازل 3 الى تعزيز الثقة في النظام المصرفي، ما انعكس إيجابيا على تصنيفات الائتمانية من قبل وكالات مثل FITCH و MOODYS وتم تصنيف أغلب البنوك السعودية بدرجة استثمارية عالية.
- دعم التمويل طويل الاجل والتوافق مع المعايير الدولية: مع اعتماد نسبة التمويل المستقر (NSF2) أصبحت البنوك تركز أكثر على التمويل طويل الأجل بدلا من التمويل قصير الأجل عالي المخاطر، ما ساعد في دعم المشاريع الكبيرة البنية التحتية ضمن رؤية المملكة 2030، وقد عزز تطبيق بازل 3 مكانة المملكة في الساحة العالمية وأظهر جاهزيتها للإمتثال التنظيمي العالمي، وتعزيز الاستثمار المحلي والأجنبي.

¹ الباز محمود، مجلة البحوث الاقتصادية العربية (2020) تطبيق اتفاقية بازل 3 في المصارف العربية ومدى توافقها مع المعايير الدولية 93(2)، ص 115، 138.

الفصل الثاني: دراسة واقع تطبيق اتفاقية بازل 03 وأثرها في حوكمة البنوك في الجزائر

وفقا لتقرير صادر عن ارجام Aragaam Inventesment Company¹، في الربع الثالث من عام 2022، كانت النسب كالتالي: نسبة كفاية رأس المال Capital Adequacy Ratio

- نسبة رأس المال من الفئة الأولى (CET1): 17.76%.
- نسبة رأس المال الإجمالي (CET1-CET2): 19.37%.

هذه النسب تجاوزت الحد الأدنى الذي هو 8%، مما يعكس قوة النظام المصرفي السعودي في امتصاص الخسائر المحتملة.

نسبة السيولة: فيما يتعلق بالسيولة أظهر بنك سوسيتي فرنسي للربع الثاني من عام 2024:

- نسبة تغطية السيولة (LCR): 166%.
- نسبة التمويل المستقر (NSRF): 116%.

تتجاوز هذه النسب بكثير الحد الأدنى المطلوب بموجب بازل 3، مما يشير إلى قدرة البنوك السعودية على مواجهة الضغوط المالية قصيرة وطويلة الأجل.

نتائج البنوك الفردية:² فيما يلي بعض البيانات الخاصة ببعض البنوك السعودية كما في الربع الثالث من عام 2022.

جدول رقم (12): يوضح البيانات الخاصة ببعض البنوك السعودية

البنك	نسبة رأس المال من الفئة الأولى (CET2)	نسبة رأس المال الإجمالي (CET1+CET2)
بنك الجزيرة	20.94%	22.86%
بنك ساب	20.26%	21.89%
بنك الانماء	20.07%	22.39%
البنك الأهلي السعودي	19.85%	22.30%
بنك البلاد	17.88%	18.73%

المصدر من إعداد الطالبتين بناء على الموقع: www.sama.sa

¹ <https://www.bis.org>

² <https://www.kpmg.com/sa>

الفصل الثاني: دراسة واقع تطبيق اتفاقية بازل 3 وأثرها في حوكمة البنوك في الجزائر

تظهر هذه البيانات التزام البنوك السعودية بمعايير بازل 3 وتعزيز قدرتها على مواجهة المخاطر المالية.

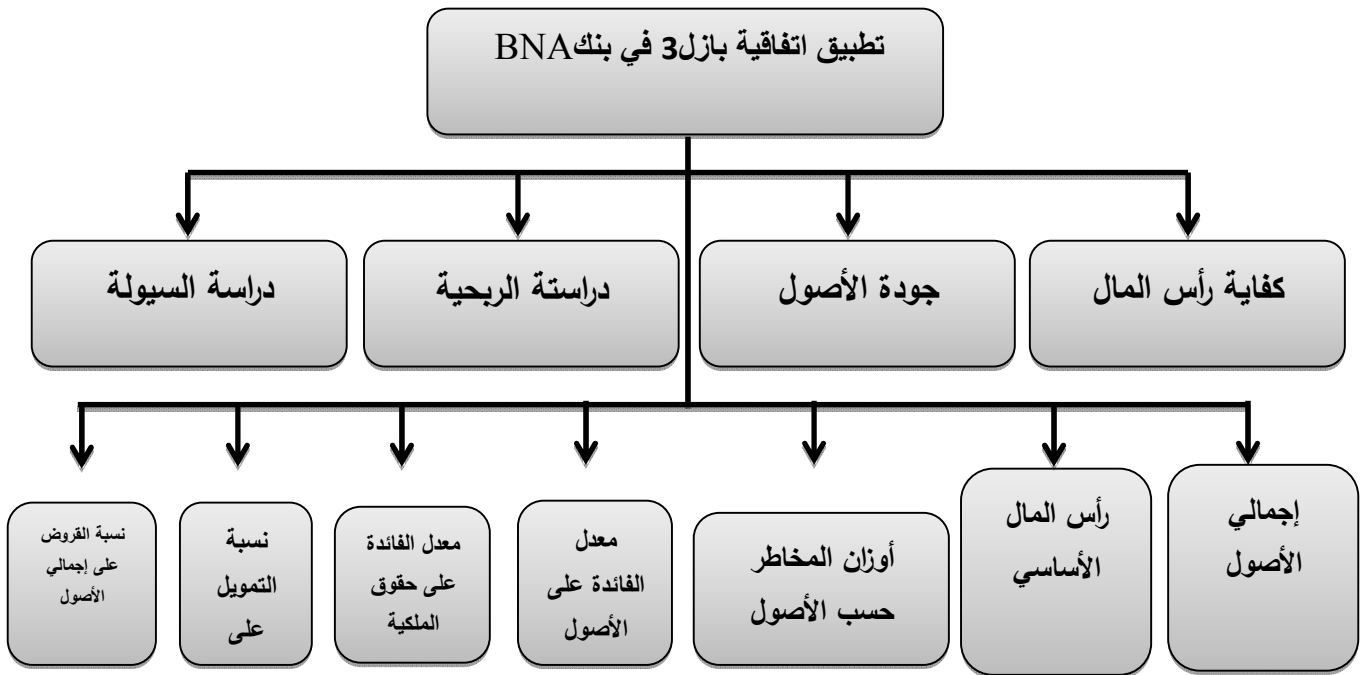
تعتبر السعودية من الدول الملتزمة بالكامل بتطبيق بازل 3 في الشرق الأوسط، ولها توجهات مستقبلية للاقتراحات بازل 4 وذلك بتعزيز و تعميم استخدام التكنولوجيا المالية (Fin Tech) مع الحفاظ على الامتثال التنظيمي، ودعم تمويل المشاريع المستدامة والإبتكار في المنتجات البنكية.¹

المطلب الثاني: دراسة تحليلية حول مدى تطبيق بازل 3 في وكالة بنك BNA:

أظهرت وكالة تيارت أن الرقابة الداخلية تلعب دوراً مهماً في تحسين جودة المعلومات المالية، مما يُعزز الإمتثال لمعايير بازل 3، وهذا ما يشير إلى وجود اهتمام بتحسين الأداء المؤسسي، حيث سنقوم بتحليل كفاية رأس المال للبنك الوطني الجزائري وتحليل جودة أصوله وكذلك تحليل ربحيته وسيولته.

¹ <https://www.inrf.org>

الشكل رقم (12) تطبيق اتفاقية بازل في بنك BNA



المصدر من إعداد الطالبتين بناء على الموقع: www.bna.dz

1- كفاية رأس المال وجودة الأصول:

كفاية رأس المال هي نسبة تستخدم لقياس مدى قدرة البنك على تغطية المخاطر المالية التي يواجهها من خلال إمتلكه لرأس مال كافٍ يحميه من الإفلاس أو التعثر المالي بغية توفير الحماية للمودعين وإلى المقرضين ومن أجل تطبيق رأس المال للبنك نقوم بحساب النسبة التالية لأربع سنوات الأخيرة.

إجمالي الأصول = الأصول المتدولة + الأصول الثابتة.

حيث أن:

كفاية رأس المال = $\frac{\text{رأس المال الأساسي}}{\text{إجمالي الأصول}}$

رأس المال الأساسي = رأس المال المدفوع + الاحتياطات

جدول رقم (13): يوضح بيانات عامة لكل لوكالة بنك الجزائر الوطني (BNA)
تيارت: 2022.

الوحدة: مليون Da

2022	2021	2020	2019	
71320	63224	62170	54702	رأس المال الأساسي
339243	184571	313120	334520	إجمالي الأصول
%21	%34	%19	%16	نسبة كفاية رأس المال
2	2	1	1	التصنيف السنوي

المصدر من إعداد الطالبتين بناء على الموقع: www.bna.dz

التحليل:

نستطيع القول أن البنك الوطني الجزائري تميز بأداء متوسط سنة 2019 بنسبة 16%، حيث ارتفعت النسبة في سنة 2020 إلى 19%، وارتفعت أيضا في سنة 2021 إلى نسبة 34% وانخفضت إلى نسبة 21% في سنة 2022. وكان التصنيف بالنسبة لسنتي 2019-2020 هو 1 وهذا يدل على النمو الجيد للأصل ومعقولة توزيع الأرباح، تغطي العائد للمساهمين دون إعاقة نمو رأس المال، أما التصنيف السنوي لسنتي 2021-2022 هو 2، قد تكون ربحية المصرف قوية ويدير نموّه بصورة جيدة، ولكن الأصول تواجه مشاكل مرتفعة نسبيا.

نسبة كفاية رأس المال الإجمالية: كما أظهرت البيانات أن BNA قد تجاوزت بكثير الحد الأدنى المطلوب وهو $8 \leq$ لهذه النسب، مما يعكس قوة مركزها المالي، وهو ما يشير أن نسبة رأس المال الإجمالي إلى الأصول المرجحة للمخاطر على أنها مؤشر رئيسي للقدرّة على امتصاص الخسائر.

دراسة أوزان المخاطر حسب أصناف الأصول وفقا للجنة بازل3:

من خلال إجرائنا لدراسة تطبيقية تم التطرق لدراسة حالة زبون لتوضيح كيفية دراسة المخاطر وفق اتفاقية بازل3.

حيث أن الزبون المدعو س-م تمكن من الحصول على فرض استغلال مؤسسي بقيمة DA4000.000.000 لتوفير مواد أولية بشبكات بنكية.

بعد توفير مبلغ القرض للزبون يتم إدراج كل بياناته في برنامج خاص بتصنيف أوزان المخاطر الأصول وفق لجنة بازل3، حيث تتم عملية دراسة أوزان مخاطر عدم تسديدها الزبون للقرض الممنوح له.

صور لواجهة البرنامج.¹ أنظر الملحق رقم (01)

جدول رقم (14): أوزان المخاطر حسب أصناف الأصول لعينة من الزبائن:

الأصول	درجة المخاطرة
4000.000.000 خلال سنة	0% (1%)
بعد 3 أشهر (90يوم) من مرورها	20%
بعد 6 أشهر (180يوم)	50%
بعد 12 شهر (360)/ بعد 18 شهر (540)	100%

المصدر من إعداد الطالبتين بناء على الموقع: www.bna.dz

¹ ملتقطة من مقر البنك الزطني الجزائري، وكالة تيارت.

التحليل:

عند حصول الزبون على القرض، يحصل على مدة سنة كاملة ليبدأ في تسديد مبالغ القرض بمبادرة شخصية منه، في هذه المدة تكون نسبة خطر عدم تسديد القرض 0% أي لا وجود للمخاطر.

وبعد مرور 3 أشهر أي 90 يوماً يكون عليه تسديد جزء من مبلغ القرض إجبارياً، وهنا ترتفع نسبة خطر عدم تسديد الزبون للقرض إلى نسبة 20%، ويقدم له البنك إنذاراً بالتسديد، وبعد مرور 6 أشهر أي 180 يوماً ترتفع نسبة درجة المخاطرة إلى 50% ويقدم البنك في هذه الحالة إعادة تذكير بعدة إنذارات ويبدأ البنك في تكوين ملف قضائي ضد الزبون، وبعد مرور 12 شهراً بالنسبة لكل أنواع القروض ماعدا القرض العقاري الذي يكون بعد مرور 18 شهراً أي 540 يوماً، وبعد هذه المدة وفي هذه الحالة ترتفع نسبة الخطر لعدم تسديد الزبون للقرض إلى نسبة 100% في هذه المرحلة تتم المتابعة القضائية للزبون بامتناله أمام العدالة لتسديد مبالغ القرض.

جدول رقم (15): توزيع الأصول حسب درجة المخاطر لسنة 2022:

نوع الأصل	القيمة الدفترية (مليون دج)	وزن المخاطرة	القيمة المرجحة للمخاطر Rwas
قروض الحكومة	1.000.000	0	0
قروض مضمونة من البنك المركزي	500.000	20	100.000
قروض لشركات خاصة	2.000.000	100	2.000.000
قروض عقارية للأفراد	1.200.000	50	600.000
أصول أخرى	800.000	100	800.000

المصدر من إعداد الطالبتين بناءً على الموقع: www.bna.dz

التحليل:

هذا الجدول يظهر كيفية توزيع أصول البنك حسب درجة المخاطرة التي ترتبط بكل نوع من أنواع القروض، أو الأصول وذلك حسب معايير بازل 3، القيمة المرجحة بالمخاطر R_{was} تستخدم لتقييم حجم المخاطر التي يتحملها البنك، وهي الأساس في احتساب كفاية رأس المال، حيث أن قروض الحكومة (0% وزن مخاطرة).

تمثل أصول آمنة جدا لا تحتسب ضمن R_{was} وتشكل Da1000.000 من الأصول دون أي تأثير على رأس المال التنظيمي أما القروض مضمونة من البنك المركزي (20% من المخاطرة).

أيضا تعتبر آمنة نسبياً من أصل Da500.000، تم احتساب Da100.000 فقط كمخاطرة، أما قروض شركات خاصة (100% وزن مخاطرة) تمثل أعلى نسبة ومخاطرة كامل المبلغ (Da2.000.000 تؤخذ بالحسبان ضمن R_{was} ، وفيما يخض قروض عقارية للأفراد (50% وزن مخاطرة) فهي متوسطة المخاطر Da600.000 من أصل Da200.000 تدخل في حساب R_{was} تشير إلى نشاط جيد في التمويل العقاري ولكن مع مخاطرة أقل من الشركات الخاصة، والنسبة لأصول أخرى (100% وزن مخاطرة) تمثل أصول غير مصنفة أو غير مضمونة بالكامل في حساب المخاطر، أي Da800.000 تتطلب مراقبة دقيقة بسبب مستوى المخاطرة.

2-دراسة تحليلية لربحية وسيولة البنك الوطني الجزائري وكالة تيارت:

أولاً: ربحية البنك الوطني الجزائري:

تعد الأرباح من العناصر الهامة التي تعتمد عليها الإدارة لضمان استمرارية البنك، إذ أنها تتأثر بشكل مباشر بجودة الأصول التي يمتلكها، لمعرفة ربحية البنك نقوم بحساب النسب التالية:

(العائد على الأصول، العائد على الحقوق)

أ- العائد على الأصول:

يقيس مدى كفاءة الإدارة في استخدام أصول البنك استخداماً أمثل في تحقيق الأرباح من خلال الاستثمار في مختلف الأصول، والتي تتمثل في العلاقة التالية:

$$\text{معدل العائد على الأصول} = \frac{\text{صافي الدخل}}{\text{إجمالي الأصول}} \times 100$$

جدول رقم (16): يوضح نسب العائد على الأصول

2022	2021	2020	2019	
3.500	3600	3.750	3.800	الأصول (مليون Da)
5400	5300	5100	5000	إجمالي الأصول (مليون da)
240	242	241	240	صافي الدخل (مليون Da)
%4.45	%4.57	%4.73	%4.77	معدل العائد من الأصول.

المصدر من إعداد الطالبتين بناءً على الموقع: www.bna.dz

التحليل:

رغم أن إجمالي الأصول في وكالة تيارت شهد نمواً طفيفاً إلا أن معدل الفائدة على الأصول وصافي الدخل شهد انخفاضاً تدريجياً، ما يعكس ضغوطاً على الربحية، حيث في البداية كان معدل فائدة مستقراً ما يدل على فوائد جيدة من القروض في سنة 2019، وانخفاض طفيف نتيجة تأثير جائحة كوفيد-19 على النشاط الاقتصادي سنة 2020، واستمرار الانخفاض بسبب التباطؤ الاقتصادي وانخفاض الطلب على القروض سنة 2021 وحققت أدنى مستوى، الذي يعكس تحديات السوق المحلي وربما تخفيض فائدة سياسية لجذب المزيد من المقترضين سنة 2022 وهذا ما يعكس تحسناً في جودة الأصول إذ ارتفعت نسبة السداد أي قدرة البنك محل الدراسة على توليد الأرباح من أصوله الجيدة.

ب- العائد على حقوق الملكية:

يؤخذ من جدول الحسابات النتائج أو الميزانية وذلك كل من صافي الدخل وحقوق الملكية. حقوق الملكية تتكون من: رأس المال، الاحتياطات، إعادة التقييم، اعانات التجهيز، إعانات أخرى الترحيل من جديد، ويمثل في العلاقة التالية:

$$\text{معدل العائد على حقوق الملكية} = \frac{\text{صافي الدخل}}{\text{حقوق الملكية}} \times 100$$

جدول رقم (17): يوضح العائد على حقوق الملكية

الوحدة: مليون Da

2022	2021	2020	2019	
240	242	241	240	صافي الدخل
670	650		600	حقوق الملكية
%35.82	37.23%	%38.87	%40	نسبة العائد من حقوق الملكية

المصدر من إعداد الطالبتين بناء على الموقع: www.bna.dz

التحليل:

إن نسب العائد على حقوق الملكية كلها في حالة ارتفاع من 35،37،38،40 من سنة 2019 إلى سنة 2022، مما يشير إلى تحسن مستمر في أداء الوكالة من حيث تحقيق الأرباح مقارنة برأس مالها المستثمر، وهذا يشير أيضا إلى استخدام فعال لرأس المال وتحقيق عوائد مجزية للمساهمين دون تعريض البنك لمخاطر مفرطة، وهذا يبرز الإدارة الحذرة للوكالة للمخاطر والامتثال التنظيمي، وهو معيار يساهم في تقوية الاستقرار المالي للوكالة ضمن شبكة BNA الوطنية.

الفصل الثاني: دراسة واقع تطبيق اتفاقية بازل 03 وأثرها في حوكمة البنوك في الجزائر

ثانيا: سيولة البنك الوطني الجزائري:

إن عنصر السيولة من أهم العناصر المكونة لنظام التقييم، فهي تعتبر من المؤشرات الأساسية التي تعكس قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته المالية القصيرة ومتوسطة الأجل، وتقاس السيولة من خلال النسب التالية:

أ- نسبة التمويل على الودائع: تشير هذه النسبة إلى مدى استخدام البنك الودائع لتلبية حاجيات الزبائن.

$$\text{نسبة التمويل على الودائع} = \frac{\text{القروض}}{\text{الودائع}} \times 100$$

جدول رقم (18): يوضح نسبة التمويل على الودائع (Ldr)

الوحدة: مليون Da

2022	2021	2020	2019	
1800	1650	1400	1200	القروض
2500	2300	2100	2000	الودائع
%72	%71.7	%66.7	%60	نسبة التمويل على القرض

المصدر من إعداد الطالبتين بناء على الموقع: www.bna.dz

التحليل:

إن نسبة LDR ارتفعت تدريجيا، ما يعكس تحسن قدرة الوكالة على استخدام الودائع وتمويل القروض، والنسب تقل على 80% تعني أن الوكالة تحافظ على سيولة جيدة ومخاطر منخفضة، ما يتوافق مع مبادئ الحذر المالي في إطار بازل3.

ب- نسبة القروض على إجمالي الأصول:

في مؤشر مالي يستخدم لقياس مدى اعتماد البنك أو إحدى وكالاته على نشاط الإقراض تتصدر رئيسي الدخل، وتتمثل النسبة بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة القروض إلى إجمالي الأصول} = \frac{\text{القروض}}{\text{الأصول}} \times 100$$

جدول رقم (19): يوضح نسبة القروض على إجمالي الأصول

الوحدة: مليون Da

2022	2021	2020	2019	
1800	1650	1400	1200	القروض
5400	5300	5100	5000	الأصول
33.33	31.13	27.45	24	النسبة

المصدر من إعداد الطالبتين بناء على الموقع: www.bna.dz

التحليل:

إن نسبة القروض على إجمالي الدخل في تزايد وهي أقل من 200%، وهذا يعني أن هناك تنوعاً في مصادر دخل البنك مثل: الاستثمارات، ادراج شبائيك المصرف الإسلامي، العملات وغيرها، وهو أمر إيجابي من حيث إدارة المخاطر.

خلاصة الدراسة التحليلية للربحية والسيولة لدى وكالة BNA تيارت:

من خلال تحليل المؤشرات المالية لوكالة بنك BNA تيارت خلال الفترة (2019-2022) يتضح وجود تحسن تدريجي في الأداء، خاصة من حيث العائد على حقوق الملكية ونسبة التمويل إلى الودائع، كما تشير النسب إلى اعتماد ملحوظ على نشاط الإقراض كمصدر

الفصل الثاني: دراسة واقع تطبيق اتفاقية بازل 3 وأثرها في حوكمة البنوك في الجزائر

رئيسي للدخل، ما يعكس فاعلية الوكالة في تعبئة الموارد وتوجيهها نحو التمويل، ومع ذلك فإن الحفاظ على التوازن بين مصادر الدخل وتنويعها يظل أمراً ضرورياً لتعزيز الاستقرار المالي وتقليل المخاطر تماشياً مع متطلبات بازل3.

المطلب الثالث: مقارنة تطبيق بازل3 وتحدياتها في بعض الدول العربية:

البنك المركزي الجزائري قد بدأ في السنوات الأخيرة بتطوير إطار رقابي يتماشى مع المعايير الدولية بما في ذلك تعزيز متطلبات رأس المال والسيولة، لكن لا تزال التفاصيل الدقيقة حول تطبيق بازل3 في الجزائر غير محدّدة.

جدول رقم (20): يوضح مقارنة لتطبيق اتفاقية بازل 3 في الجزائر، المملكة العربية

السعودية والأردن

الامتثال	نطاق التطبيق	التوقيت	الدولة
محدود	تطوير تدريجي	غير محدد	الجزائر
متوافق	شامل	2023	السعودية
يواجه تحديات	تدريجي	2023	الأردن

المصدر من إعداد الطالبتين بناء على الموقع: www.bna.dz

الجزائر: بدأت الجزائر تنفيذ بعض جوانب بازل3 تدريجياً منذ عام 2014، مع التركيز على متطلبات رأس المال، السيولة، مع تطوير تدريجي للإطار الرقابي.

النطاق: تتضمن الإصلاحات تحسين نسب كفاية رأس المال وتطبيق بعض نسب السيولة مثل: نسبة السيولة قصيرة الأجل NSFR.

الامتثال: على الرغم من التقدم في بعض المجالات، إلا أنه لم تطبق بعض جوانب بازل3 مثل: نسبة سيولة التمويل، المستقر الصافي لم تنفذ بعد.

السعودية: بدأ البنك المركزي السعودي (ساما)، تطبيق الإصلاحات لبازل3 في 1 يناير 2023م وفقاً للجدول الزمني المتفق عليه دولياً، تطبيق شامل مع تحديثات مستمرة.

النطاق والامتثال: يشمل جميع البنوك السعودية مع تحديث شامل، إن السعودية متوافقة بشكل كبير مع معايير بازل3.

الأردن: بدأ البنك المركزي الأردني في تنفيذ بازل 3 تدريجيا مع التركيز على تحديث التعليمات الخاصة بالحكومة المؤسسية للبنوك في عام 2023.

النطاق: تتضمن التعليمات الجديدة تعزيز متطلبات رأس المال، تحسين الحوكمة وتطوير آليات الرقابة الداخلية.

الامتثال: تطبيق تدريجي، يواجه تحديات تتعلق بالإختلافات بين الأنظمة المصرفية.

- أهم تحديات تطبيق بازل 3:

- زيادة متطلبات رأس المال يصعب تلبيتها خاصة للبنوك الصغيرة.
- تطبيق معايير السيولة مثل: LCR و NSFR يتطلب إدارة دقيقة للموارد.
- تعقيد احتساب المخاطر يستلزم أنظمة متطورة وكوادر مؤهلة.
- ارتفاع التكاليف التشغيلية بسبب الحاجة لتحديث الأنظمة والرقابة.
- محدودية الخبرات الفنية في بعض الدول النامية.
- ضعف البنية التحتية المعلوماتية والرقابية.
- تأثير سلبي محتمل على القروض والشمول المالي.

أظهرت المقارنة تفاوتاً في تطبيق بازل 3 بين الجزائر والسعودية والأردن، حيث تطبق السعودية المعايير بشكل كامل، بينما الجزائر والأردن نهجا تدريجيا ويواجه التطبيق تحديات مشتركة أبرزها ارتفاع متطلبات رأس المال، ضعف البنية التحتية، نقص الكفاءات الفنية، مما يستدعي إصلاحات تدريجية مدعومة بتحديث الأنظمة والقدرات.

خلاصة:

وفي خاتمة هذا الوصل، يتبين أن النظام المصرفي الجزائري سعى إلى مواكبة المستجدات من خلال سلسلة من الإصلاحات التي تزامنت مع بداية تاريخ تطبيق إتفاقية بازل 01 وبازل 2، حيث طبق جزء من محاور هذه الاتفاقيات، ونظراً لعدم التزامها الكامل بتطبيق اتفاقيتي بازل 1 و 2، واجه النظام المصرفي الجزائري تحسّن كبير لمواكبة توصيات بازل 3، وتم اعتمادها كآلية لإرساء وتعزيز الإشراف والرقابة البنكية على البنوك التجارية.

حيث أنه عبر تبني منهج المقارنة في تحليلنا، تبين أن نسب الملائمة البنكية لبنك BNA وكالة تيارت التابع للبنك المركزي الوطني الجزائري في الإطار المسموح به سواء من قبل لجنة بازل 3 والبنك المركزي الوطني الجزائري.

وفي الأخير يتضح ان أثر تطبيق اتفاقية بازل 3 على البنوك الجزائرية سيكون محدوداً، وهذا يعود لنقص الاستثمارات التي تعتمد على الإقتراض، وما يصاحبه من عمليات كالتوريق التي تنطوي حتما على المخاطر المحتملة إلى جانب غياب سوق مالي متطور وفعال يسمح بتداول الأوراق والمشتقات المالية إلا أن هذه الاتفاقية قد تمثل فرصة للنظام المصرفي الجزائري للخروج من دائرة التخلف وتحقيق التطور المنشود.

خاتمة

الخاتمة:

وفي ختام هذه الدراسة، يتضح أن اتفاقية بازل3 تمثل مرحلة متقدمة في مسار الإصلاحات المصرفية الدولية، إذ تهدف إلى تعزيز متانة النظام المصرفي المالي العالمي من خلال تشديد متطلبات رأس المال، تحسين معايير السيولة، والحد من المخاطر النظامية، غير أن تطبيق هذه المعايير في البيئة المصرفية الجزائرية يواجه جملة من التحديات، أبرزها محدودية تطور السوق المالية، وضعف التنوع في الأدوات المالية، إضافة إلى غياب منظومة رقابية متكاملة قادرة على مواكبة التحولات الدولية.

ورغم ذلك، فإن اتفاقية بازل3 تتيح فرصة ثمينة للبنوك الجزائرية لتحديث أنظمتها وتبني مبادئ الحوكمة الرشيدة، مما يعزز من شفافيتها وكفاءتها التشغيلية، ويدعم قدرتها على مواجهة الصدمات المحتملة، ومن هذا المنطلق فإن نجاح الجزائري الاستفادة من هذه الاتفاقية مرهون بمدى استعدادها لإجراء إصلاحات عميقة على المستويين التنظيمي والتشريعي وتطوير البنية التحتية للرقابة والإشراف المصرفي، وبالتالي فإن التوجه نحو الالتزام التدريجي بمبادئ بازل3 يمكن أن يشكل رافعة أساسية لتحسين الحركة داخل البنوك الجزائرية، بما يساهم في تعزيز الثقة في القطاع المصرفي ودمجه في المنظومة المالية العالمية، ويمكن اتفاقية بازل3 أن تساهم في تعزيز الحوكمة والرقابة المالية في البنوك الجزائرية من خلال النقاط التالية:

- ❖ تعزيز الشفافية والمسؤولية بالكشف عن المعلومات الدقيقة حول أوضاعها المالية، المخاطر، رأس المال والسيولة.
- ❖ تقوية مجالس الإدارة والرقابة الداخلية بتشكيل لجان متخصصة (المخاطر، التدقيق والحوكمة) داخل البنوك.
- ❖ تحسين إدارة المخاطر من خلال تعزيز ثقافة الحذر والمسؤولية في اتخاذ القرارات المالية.

- ❖ الربط بين المخاطر والسياسات التحفيزية بربط المكافآت والحوافز بمستوى المخاطر ما يحده من السلوك المالي غير المسؤول.
- ❖ دور بنك الجزائر الرقابي الذي يمارس رقابة فعالة لضمان التزام البنوك بهذه المعايير مما يرفع مستوى الحوكمة عبر النظام المالي ككل.

صحة الفرضيات:

الفرضية الأولى:

والتي تفترض إلى "أن تطبيق اتفاقية بازل3 يؤدي إلى الحوكمة والتقليل من المخاطر في البنوك" ➡ تم قبول هذه الفرضية من الناحية النظرية بناء على الفصل الأول حيث إن اتفاقية بازل3 جاءت استجابة مباشرة للأزمة المالية العالمية 2008، وتهدف إلى رفع متطلبات رأس المال مما يعزز قدرة البنوك على امتصاص الخسائر، تحسين جودة رأس المال عبر التركيز على رأس المال الأساسي، تعزيز إدارة المخاطر خاصة السيولة والرفع المالي، تقليل المخاطر النظامية عبر آليات رقابية صارمة واحترازية.

الفرضية الثانية:

فرضية أنه "قد يمكن لاتفاقية بازل3 أن تساهم في إرساء مبادئ الحوكمة في البنوك الجزائرية" ➡ تم قبول هذه الفرضية من الناحية النظرية بناءً على الفصل الأول، ولكنها تعتمد على عدة شروط، والتحليل المختصر لصحتها أنها تفرض انضباطاً مالياً قد يعزز الحوكمة، ومن مبادئها الأساسية الشفافية والإفصاح، نعم يكمن لاتفاقية بازل3 أن تساهم في إرساء الحوكمة في البنوك الجزائرية، لكنها ليست كافية لوحدها يجب أن تتوافق مع: إصلاحات قانونية ومؤسسية محلية وتعزيز إستراتيجية الرقابة المصرفية ونشر ثقافة الحوكمة داخل المؤسسات المالية.

الفرضية الثالثة:

"لا يمكن تحقيق استقرار النظام البنكي دون رقابة مصرفية قوية في ظل التغيرات الاقتصادية الحالية" ← تم قبول هذه الفرضية من الناحية التجريبية في الفصل الثاني وتستند إلى مبادئ اقتصادية وتنظيمية معترف بها دولياً، حيث في فترات التغيير الاقتصادي (مثل التضخم، ارتفاع الفوائد، أو الأزمات المالية) تزداد احتمالات تعثر البنوك أو فشلها، مما يستدعي رقابة صارمة وقوية تساعد على ضمان الإمتثال للمعايير الدولية كاتفاقية بازل3، حيث أن الاقتصاد العالمي يشهد تقلبات كبيرة مثل الأزمة المالية العالمية 2008، التحولات السياسية، الرقمنة، وأزمات الطاقة والغذاء، فكل هذه التغيرات تؤدي إلى زيادة عدم اليقين والمخاطر التي تواجه البنوك وأحد الأسباب الرئيسية للانهييار، مما يجعل وجود رقابة فعالة أمراً حتمياً، فالرقابة المصرفية القوية ليست فقط أداة تنظيمية، بل شرط أساسي لاستقرار النظام البنكي، خاصة في ظل التقلبات الاقتصادية العالمية والمحلية العالمية.

نتائج البحث:

من خلال هذه الدراسة تم التوصل إلى مجموعة من النتائج أهمها:

- ❖ تعد إدارة المخاطر المصرفية عنصراً أساسياً في ضمان نجاح المصارف واستمرارية نشاطها في بيئة مالية متقلبة.
- ❖ لا تزال البنوك الجزائرية بحاجة ماسة إلى تعزيز وتفعيل آليات إدارة المخاطر ضمن هياكلها الداخلية.
- ❖ يعد البنك المركزي المحرك الأساسي للنظام البنكي، لكونه الجهة المسؤولة عن إصدار النقد والإشراف على السياسة النقدية وتنظيم عمل البنوك ضمن إطار قانوني وتشريعي وطني.

أنشئت لجنة بازل للرقابة المصرفية استجابة لتزايد المخاطر التي تواجه البنوك، بهدف وضع معايير وتوصيات تساعد على تجنب الإفلاس وضمان الاستقرار المالي.

مقترحات وتوصيات:

1. تطوير السوق المالية الجزائرية لتمكين تداول الأدوات المالية الحديثة.
2. تشجيع الابتكار الرقمي في القطاع المصرفي.
3. فتح المجال أمام الشراكات مع بنوك دولية لاكتساب الخبرات.
4. تحديث الإطار القانوني والرقابي بما يتوافق مع معايير بازل3.
5. دعم تكوين وتدريب الكوادر البنكية في مجالات المخاطر والحوكمة.
6. فرض الالتزام بمبادئ الحوكمة داخل البنوك وتطبيق تدريجي لبازل3 وفق خارطة مدروسة.

أفاق البحث:

نقترح مواضيع للبحث والدراسة التي تصب في نفس هذا السياق والتي منها:

- أثر التكنولوجيا الحديثة على إدارة المخاطر في القطاع المصرفي في الجزائر.
- تأثير الإفصاح والشفافية على ثقة المودعين في البنوك الجزائرية.
- العلاقة بين إدارة المخاطر واستمرارية البنوك في كل الأزمات الاقتصادية.

قائمة المصادر

والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

الكتب:

- رمزي زكي، مشكلة التضخم في مصر، الطبعة الأولى، القاهرة، الهيئة المصرفية العامة، 1980م.
- سامر جلدة، البنوك التجارية والتسويق المصرفي، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، 2009.
- صادق راشد التمري، إدارة العمليات المصرفية مدخل وتطبيقات، دار الباروزي للنشر والتوزيع، دون سنة.
- صادق راشد التمري، المؤسسات المالية، دار الباروزي للنشر والتوزيع، دون سنة.
- عبد العزيز قاسم محارب، الأزمة المالية العالمية (الأسباب والعلاج) الدار الجامعية الجديدة للنشر والإسكندرية، مصر 2011.
- ويلم محمد إدارة البنوك وبورصات الأوراق المالية، الشركة العربية للنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 1992.

الرسائل والأطروحات:

- أحلام موسى مبارك آليات رقابة البنك المركزي على أعمال البنوك التجارية في ظل المعايير الدولية، مذكرة ماجستير، تخصص نقود مالية وبنوك قسم علوم اقتصادية جامعة الجزائر 03.
- جعار شيماء، كعبور ميسة، موقع تطبيق تكرارات لجنة بازل على الجهاز المصرفي، دراسة تجارب بعض الدول العربية، مذكرة ماستر 2013، 2020.
- جواني صونيا، أثر المخاطر المالية على كفاية رأس المال في البنوك التجارية- دراسة علمية لعينة من البنوك السعودية- أطروحة دكتوراه، جامعة قالمه، 2023-2024.

- جبدال نسيم، النظام المصرفي الجزائري أمام توصيات لجنة بازل 3، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية والتسيير جامعة الجزائر، سنة 2023.
- حياة نجار، إدارة المخاطر المصرفية وفق اتفاقيات بازل، دراسة واقع البنوك التجارية العمومية الجزائرية، أطروحة دكتوراه، جامعة سطيف، 2013-2014.
- صابر سعاد، محاولة تقييم تطبيق معايير بازل ف البنوك التجارية الجزائرية، أطروحة مقدمة لإستكمال متطلبات شهادة الدكتوراة، شعبة علوم التسيير، تخصص إدارة مصرفية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية، علوم التسيير جامعة الجزائر 03، 2020، 2021.
- صابور سعاد، محاولة تقييم معايير بازل في البنوك التجارية الجزائرية، أطروحة مقدمة لاستكمال شهادة دكتوراه، جامعة الجزائر 3، 2020-2021م.
- عبادي وسام، الرقابة البنكية وفق مقررات لجنة بازل ودورها في إرساء مبادئ الحكومة لدى البنوك-دراسة حالة الجزائر-أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية تخصص علوم مالية ومصرفية، جامعة الجزائر، 2020-2021.
- عباي وسام، الرقابة البنكية وفق مقررات بازل ودورها في إرساء مبادئ الحوكمة لدى البنوك- دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه الطور الثالث، جامعة الجزائر 3، 2020-2021.
- فرح بن سالم، أثر كفاية رأس المال وفقا لمقررات بازل على ربحية البنوك التجارية دراسة عينة البنوك التجارية، أطروحة دكتوراه، جامعة برج بوعرييج، 2021-2022.
- كركار مليكة، تجديد الجهاز المصرفي الجزائري على ضوء معايير لجنة بازل مذكرة ماجستير، تخصص نقود مالية وبنوك، قسم العلوم الإقتصادية، جامعة سعد دحلب البلدية.

- محمد توفيق عمرو، إدارة المخاطر المصرفية باستخدام مدخل التحليل المالي الاستراتيجي نموذج مقترح تطبيقي -أطروحة دكتوراه- عمان: الأردن، الأكاديمية العربية للعلوم المصرفية، دون سنة.
- مراد لمين، الإطار القانوني لضمان المخاطر الائتمان في البنوك التجارية، رسالة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2014-2015.
- معمري سارة، أثر الالتزام بمتطلبات لجنة بازل في إرساء الحوكمة، مذكرة ماستر، جامعة الجزائر 3، 2011-2012.
- مومني محمد الأمين، زيتوني عبيد، واقع تطبيق اتفاقيات بازل في النظام المصرفي الجزائري، دراسة حالة بنك الخليج الجزائر، 2019-2022، وكالة قالمة، ماستر جامعة 8 ماي، 1954، قالمة، 2019-2020.
- ميموني محمد الأمين، زيتوني عبيد، واقع تطبيق اتفاقيات بازل في النظام المصرفي الجزائري، دراسة حالة، مذكرة ماستر: جامعة قالمة، 2023-2024.

المجلات والملتقيات:

- الباز محمود، مجلة البحوث الاقتصادية العربية (2020) تطبيق اتفاقية بازل 3 في المصارف العربية ومدى توافقها مع المعايير الدولية 93(2).
- بخراز جعدل فريدة، تقنيات وسياسات السير المصرفي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000.
- غيث ناصر العطيان، أثر تطبيق بازل 3 على أداء البنوك التجارية، دراسة مقارنة بين السعودية والأردن، المجلة العربية للإدارة، 33(1)، ص 45-72.
- بن عزوز أنسية، ريمان حسنية، رقابة البنك المركزي على البنوك التجارية، مجلة الباحث لدراسات الأكاديمية، المجلد 05، العدد 03، السنة 2018.

- بوسفات علي، أزمة الرهن العقاري، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد 02، العدد 02.
- بوسنة محمد رضا، الأزمة المالية العالمية وبازل 3، أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة بسكرة العدد 13.
- التمويل والمصارف، جامعة آل البيت، المجلة العربية للإدارة، المجلد 44، العدد 02 مارس وأبريل، دون سنة.
- حاجي العلجة بازل 03، دوافعها وإمكانيات تطبيقها، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات.
- حياة نجار، 2013، إتفاقية بازل 03 وآثارها المحتملة على النظام المصرفي الجزائري، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير العدد 13، الجزائر.
- خروبي وهيبة وعلاش أحمد، دور الرقابة الصوفية في تعزيز السلامة المصرفية للمصاريف الجزائرية وفق مقررات لجنة بازل مجلة الأبحاث الاقتصادية، جامعة البليدة 2، 2015.
- د بريش عبد القادر، مجلة الاقتصاد المالية، مقررات بازل 3 ودورها في تحقيق مبادئ الحوكمة، جامعة الجزائر 3، العدد 2015/00، 2015.
- دحام لطيف دحام، هاشم راشد شجر، عمر وصفي مختلف، مجلة تكريس للعلوم التجارية والاقتصادية، المجلد 17، العدد 54، الجزء 3، 2021.
- زبير عياش إتفاقية بازل 03 كإستجابة لمتطلبات النظام البنكي العالمي، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة أم البواقي الجزائر، العدد 31/30، 2013.
- سعيد بعزيز، مليكة صديقي، فحص مدى إلتزام الجزائر لمتطلبات الرقابة المصرفية الفعالة الجديدة 2012 للجنة بازل، المجلة الجزائرية والسياسات الاقتصادية، المجلد 09، السنة 2018.

- سليمان ناصر، النظام المصرفي الجزائري واتفاقية بازل، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير، العدد 06، 2006.
- شاكور القروني، محاضرات في اقتصاد البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، ط1، دون سنة.
- صندوق النقد الدولي، المبادئ الأساسية للرقابة المصرفية الفعالة الصادرة عن لجنة بازل للرقابة، الإمارات العربية المتحدة 2014.
- الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ط 2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.
- طهراوي أسماء وبن حسب عبد الرزاق، إدارة المخاطر في الصيرفة الإسلامية في ظل معايير بازل، مجلة دراسات إقتصادية إسلامية، البنك الإسلامي للتنمية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، السعودية، 2013.
- عاشوري صورية، دور نظام التقسيم المصرفي في دعم الرقابة على البنوك التجارية، دراسة حالة البنك الوطني الجزائري BNA ، تخصص مالية ومحاسبة، 2011.
- عبد الحميد بوشرمة، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، العدد 13، 2015.
- عبير رياض تقي الدين، الحوكمة الرشيدة، ماهيتها، معاييرها الدولية وخطوات القطاع المصرفي اللبناني لتعزيزها، مجلة البحوث الإقتصادية والمالية، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي 2017.
- علي جغريف، مجلة دراسات إقتصادية، المجلد 3، 2016.
- العمري علي، خبيرة، أنفال حدة، الجهاز المصرفي الجزائري ومعايير لجنة بازل للرقابة المصرفية من أجل إستقرار الإقتصاد الوطني، مجلة المعارف، العدد 23.
- العنوان على مجلد جامعة عبد العزيز في الاقتصاد والإدارة، أثر تطبيق لجنة بازل 3 على أداء البنوك التجارية، دراسة مقارنة بين السعودية والأردن، 33 العدد (1).
- فلاح كوكش (2012) إثر إتفاقية بازل 03 على البنوك الأردنية، معهد الدراسات المصرفية.

- لباد لمياء، بن خالد نوال، واقع تطبيق معيار كفاية رأس المال في البنوك العمومية الجزائرية، مجلة دراسات في الاقتصاد وإدارة الأعمال المجلد 04، العدد 02.
- مبروك رايس، انعكاسات العولمة المالية على الجهاز المصرفي، دار الجنان للنشر والتوزيع، دون سنة.
- محمد الفاتح، محمود بشير المغربي، حوكمة الشركات، الأكاديمية الحديثة للكتاب الجامعي للنشر والتوزيع، دون سنة.
- محمد بن بوزيان (ديسمبر 2011)، البنوك الإسلامية والنظم والمعايير الإحترازية الجديدة: واقع وافق تطبيق لمقررات بازل 3، المؤتمر العالمي الثامن للإقتصاد والتمويل الإسلامي، النمو المستدام والتنمية الإسلامية الشاملة من منظور إسلامي، الدوحة قطر.
- مشروع القرارات الجديدة لعينة بازل 02، مجلة الدراسات المالية المصرفية، مجلة دورية تصدر عن الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، المجلد 10، العدد 01، سنة 10 مارس 2002.
- مونية قصير، وسام شيكو، الرقابة المصرفية ودورها في تفعيل أداء البنوك التجارية، دراسة حالة بنك BNA، جامعة يحي فارس، 2016-2017.
- نجار حياة إتفاقية بازل 03 وأثارها المحتملة على النظام المصرفي مجلة العلوم الإقتصادية والتسيير العدد 13 سنة 2013.
- نقيش صابرينة، إدارة السيولة وفق لمقررات بازل 3، دراسة حالة ميدانية، جامعة سكيكدة، 2022-2023.

المواد القوانين

- المادة 04 / 06 من النظام 90-10، المتعلق بالنقد والقرض.
- المادة 02 من النظام 04-01، المؤرخ المتعلق الحد الأدنى لرأس المال البنوك والمؤسسات المالية العاملة في الجزائر المؤرخ 04 مارس 2004.

- المادة 22 من القانون 10-01 المؤرخ في رجب عام 1431 الموافق 29 يونيو سنة 2010 تتعلق بمهن الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد العدد 42، الصادر في 28 رجب 1431.
- المادة 03 من النظام 11-08 للرقابة الداخلية للبنوك والمؤسسات المالية المؤرخ في 28 نوفمبر 2011.
- المادة 102 من الأمر 03-11 المتعلق بالنقد والقرض.
- نص المادة 03 من النظام 94-04 المؤرخ في 20 أبريل 1995 امعدل والمتمم لنظام 91-09 الذي يحدد قواعد الحذر في تسيير المصارف والمؤسسات المالية.

المراجع بالأجنبية:

- Dhafer saidance ;(2012) ; l'impact de la réglementation de bale 3 sur le métiers des salaries ; des banques1ere partie : balle3 ; explication du dispositif ; les études de l'observatoire ; septembre p19 ; 20.
- Sabira rizwan (2012) implications of basel 3 on islamic bank ; international conference on excellence in bisness; university of Sharjah; united Arab en rates; p7

المواقع الإلكترونية:

- الموقع الرسمي <https://www.sama.gov.sa>
- رابط موقع <https://www.kpmg.com/sa>
- موقع البنك الوطني الجزائري، www.bna.dz
- موقع إلكتروني: <https://www.bis.org>

الملاحق

قائمة الملاحق:

قائمة الملاحق:

الملحق رقم (01): صور ملتقطة من مكتب بالبنك الوطني الجزائري وكالة تيارت BNA

توضح البرنامج المتبع لدراسة أوزان المخاطر حسب اتفاقية بازل3.

The screenshot displays the 'BNA Provision 2025' software interface. The main window is titled 'NR DES PROVISIONS CONSTITUEES AU 2025'. It contains a form for entering client information, including 'Nom ou raison sociale' (BOUSSOUAR MEBARKA) and 'Date d'entrée en relation' (31/10/2021). Below this, there are fields for 'Type de crédit' (Micro-crédit) and 'Nature activité' (services domestiques). The interface also shows a table of 'Engagements (en KDA)' with columns for 'R. EPC', 'FIN', 'DAV', 'EPC', 'AGIOS', 'PNEC', 'AGIOS', 'ENC', 'AJUST', 'AGIOS', 'TAUX', and 'PSE'. The table lists various financial data points for different clients, such as BELARBI MOHAMED, ELURLOJELLE D., and ELURLOJELLE D. The bottom of the screen shows a Windows taskbar with the date 14/11/2024 and time 14:18.

The screenshot displays the 'BNA Provision 2025' software interface, showing a search and filter screen. The main window is titled 'BNA Provision 2025'. It contains a search bar with the text 'Dre' and a filter button labeled 'Agence'. Below the search bar, there are fields for 'Chercher un client' and 'Chercher un compte'. The interface also shows a table of 'Engagements (en KDA)' with columns for 'R. EPC', 'FIN', 'DAV', 'EPC', 'AGIOS', 'PNEC', 'AGIOS', 'ENC', 'AJUST', 'AGIOS', 'TAUX', and 'PSE'. The table lists various financial data points for different clients, such as BELARBI MOHAMED, ELURLOJELLE D., and ELURLOJELLE D. The bottom of the screen shows a Windows taskbar with the date 14/11/2024 and time 14:18.

قائمة الملاحق:

BNA Provision 2025

Die: 2025 Agence: 2025

Chercher un client
Nom de compte courant

Ajustements Nouveaux risques Créances courantes

ORD	AGENCE	NOM	OPT_COURS	CHIFFRE	ENG_EPC	ENG_EPS	GAU_EPC_HY	GAU_EPC_RN	GAU_EPC	GAU_EPS	AGIOS_PNEC	AGIOS_ENC	AJUST_AGROS	TAUX	PN
13734	00540	MAARUF ABD	03/10/2025	CNAC	1407	0	0	1125	1125	0	0	0	0	100	452
13735	00540	MEROUA TSOUC	03/10/2025	CNAC	2343	0	0	1940	1940	0	0	0	0	100	393
13736	00540	DOUKOUA ABD	03/10/2025	ANAC	1209	0	0	1098	1098	0	0	0	0	100	413
13737	00540	BOUKATIL ALI	03/10/2025	CNAC	2243	0	0	1998	1998	0	0	0	0	100	393
13738	00540	YONIS AHMED	03/10/2025	CNAC	238	0	0	0	0	0	0	0	0	100	323
13739	00540	BENJARA SIB	03/10/2025	CNAC	238	0	0	0	0	0	0	0	0	100	323
13740	00540	SAOUDANE FOU	03/10/2025	CNAC	1237	0	0	0	0	0	0	0	0	100	354
13741	00540	AKBOUSS MH	03/10/2025	CNAC	1421	0	0	0	0	0	0	0	0	100	323
13742	00540	AMMAR AHMED	03/10/2025	ANAC	238	0	0	0	0	0	0	0	0	100	323
13743	00540	AMMAR HOUSS	03/10/2025	ANAC	2378	0	0	200	200	0	0	0	0	100	35
13744	00540	GHILISSA DAO	03/10/2025	CNAC	2377	0	0	2043	2043	0	0	0	0	100	333
13745	00540	BOUREDA NG	03/10/2025	ANAC	2343	0	0	199	199	0	0	0	0	100	313
13746	00540	ZOUROU ZHARA	03/10/2025	ANAC	1481	0	0	1279	1279	0	0	0	0	100	353
13747	00540	YASSER AHMED	03/10/2025	ANAC	1426	0	0	1226	1226	0	0	0	0	100	353
13748	00540	ABDRAHMAN	03/10/2025	CNAC	4313	0	0	3889	3889	0	0	0	0	100	323
13749	00540	YAC NABILA	03/10/2025	CNAC	1384	0	0	1088	1088	0	0	0	0	100	313
13750	00540	GHASLI AMELIA	03/10/2025	CNAC	1751	0	0	2613	2613	0	0	0	0	100	473
13751	00540	HOCHEA NGHA	03/10/2025	CNAC	2352	0	0	1887	1887	0	0	0	0	100	313
13752	00540	OUZ MAHMOUD	03/10/2025	CNAC	1352	0	0	0	0	0	0	0	0	100	313
13753	00540	MOUSSA BILAL	03/10/2025	CNAC	440	0	0	3124	3124	0	0	0	0	100	373
13754	00540	FATMA AHMED	03/10/2025	CNAC	1486	0	0	1185	1185	0	0	0	0	100	323
13755	00540	SAHAR ZOU	03/10/2025	ANAC	4538	0	0	5525	5525	0	0	0	0	100	533
13756	00540	ABDRAHMAN NG	03/10/2025	ANAC	5402	0	0	4402	4402	0	0	0	0	100	373
13757	00540	ZHARAL NGHA	03/10/2025	ANAC	3485	0	0	1002	1002	0	0	0	0	100	313
13758	00540	ABDRAHMAN NG	03/10/2025	ANAC	4402	0	0	3485	3485	0	0	0	0	100	313

BNA Provision 2025

Die: 2025 Agence: 2025

Chercher un client
Nom de compte courant

Ajustements Nouveaux risques Créances courantes

N° compte principal

Nom/Raison sociale

Type de crédit

ENG EPC ENG EPS Observation

ORD	AGE	NOM	COMP	TYPE	NATURE_ACT	ENG_EPC	ENG_EPS	OBSERVATION
13734	00540	EL AHMADI AB	02/09/2025	Solente	Administration pu	161	0	
13735	00540	BENASLA MOH	03/09/2025	Autor credit	Construction	79	0	
13736	00540	METOU MAHAR	03/09/2025	Autor credit	Industrie extract	77	0	
13737	00540	ZOUROU AHMED	03/09/2025	Autor credit	Commerce equine	75	0	
13738	00540	KHELIL HOUARI	02/09/2025	Autor credit	Commerce equine	30	0	
13739	00540	METOU AHMED	03/09/2025	Autor credit	Industrie extract	213	0	
13740	00540	BOUCHE SAAD	03/09/2025	Autor credit	Commerce equine	30	0	
13741	00540	ARAB SAID MO	03/09/2025	Autor credit	Commerce equine	21	0	
13742	00540	BOUKAZ MOH	03/09/2025	Autor credit	Commerce equine	77	0	
13743	00540	BOUZAR NGHA	03/09/2025	Autor credit	Construction	38	0	
13744	00540	CHABOU MAHAR	03/09/2025	Autor credit	Commerce equine	75	0	
13745	00540	GHOUCE NGHA	03/09/2025	Autor credit	Commerce equine	75	0	
13746	00540	AL AHMED NG	03/09/2025	Autor credit	Commerce equine	75	0	
13747	00540	BOUCHE SAAD	03/09/2025	Autor credit	Commerce equine	75	0	
13748	00540	GHOUCE NGHA	03/09/2025	Autor credit	Commerce equine	75	0	
13749	00540	BOUCHE SAAD	03/09/2025	Autor credit	Commerce equine	75	0	
13750	00540	BOUCHE SAAD	03/09/2025	Autor credit	Commerce equine	75	0	
13751	00540	BOUCHE SAAD	03/09/2025	Autor credit	Commerce equine	75	0	
13752	00540	BOUCHE SAAD	03/09/2025	Autor credit	Commerce equine	75	0	
13753	00540	BOUCHE SAAD	03/09/2025	Autor credit	Commerce equine	75	0	
13754	00540	BOUCHE SAAD	03/09/2025	Autor credit	Commerce equine	75	0	
13755	00540	BOUCHE SAAD	03/09/2025	Autor credit	Commerce equine	75	0	
13756	00540	BOUCHE SAAD	03/09/2025	Autor credit	Commerce equine	75	0	
13757	00540	BOUCHE SAAD	03/09/2025	Autor credit	Commerce equine	75	0	
13758	00540	BOUCHE SAAD	03/09/2025	Autor credit	Commerce equine	75	0	
13759	00540	BOUCHE SAAD	03/09/2025	Autor credit	Commerce equine	75	0	
13760	00540	BOUCHE SAAD	03/09/2025	Autor credit	Commerce equine	75	0	

الملحق رقم (02):

II.1. LES CREANCES COURANTES (1%) :

Les créances courantes au 31 décembre 2024 doivent être provisionnées au taux de 1% annuellement jusqu'à atteindre le niveau de 3 %, appliqué uniquement pour les crédits par caisse.

Les engagements par signature doivent être inscrits au niveau de l'applicatif Provision avec ou sans la présence d'engagements par caisse pour chaque relation enregistrée au niveau du portefeuille crédit.

Les structures (agences/DRE/DGE) sont chargées d'établir un état reprenant les crédits par caisse et les engagements par signature classés créances courantes sans indication des montants des provisions y afférentes.

II.2. LES CREANCES CLASSEES (20 %, 50%, 100%) :

Les gestionnaires doivent évaluer le degré de risques des créances classées et de les provisionner aux taux fixés par le règlement BA n° 14-03 comme suit :

II.2.1. Les créances à problèmes potentiels (20%) :

Sont classées dans cette catégorie toutes les créances dont le recouvrement total ou partiel est incertain, à savoir :

- les crédits enregistrant au moins, un impayé depuis 90 jours ;
- les crédits à la consommation enregistrant au moins, un impayé depuis 90 jours ;
- les soldes débiteurs des comptes courants n'ayant pas enregistré de mouvement créditeur, pendant une période de 90 à 180 jours ;
- les crédits immobiliers aux particuliers enregistrant des impayés depuis au moins 6 mois.



الملحق رقم (03):

ب و ج
B.N.A

Suite à la note n° 4860.128.14 du 12/11/2024.
Provisionnement des créances et engagements
par signature au 31 décembre 2024.

II.2.2. Les créances très risquées (50%) :

Sont classées dans cette catégorie toutes les créances dont le recouvrement total ou partiel est plus qu'incertain, il s'agit notamment :

- des crédits enregistrant au moins, un impayé depuis 180 jours ;
- des crédits à la consommation enregistrant au moins, un impayé depuis 180 jours ;
- des soldes débiteurs des comptes courants n'ayant pas enregistré de mouvements créditeurs, pendant une période de 180 à 360 jours ;
- des crédits immobiliers aux particuliers enregistrant des impayés depuis au moins douze (12) mois ;
- des créances détenues sur une contrepartie déclarée en règlement judiciaire ;
- des créances dont la matérialité ou la consistance est contestée par voie judiciaire.

II.2.3. Les créances compromises (100%) :

Sont classées dans cette catégorie les créances dont le recouvrement total ou partiel est compromis et dont le classement en créances courantes n'est pas prévisible. Il s'agit notamment :

- des crédits enregistrant au moins, un impayé depuis 360 jours ;
- des crédits de consommation enregistrant au moins un impayé depuis 360 jours ;
- des crédits immobiliers aux particuliers dont les échéances mensuelles n'ont pas été honorées depuis plus de 18 mois ;
- des soldes débiteurs des comptes courants n'ayant pas enregistré de mouvements créditeurs depuis plus de 360 jours ;
- des créances frappées de déchéance du terme ;
- des créances détenues sur une contrepartie en faillite, en liquidation ou en cessation d'activité.

الملحق رقم (04):

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
جامعة ابن خلدون تيارت

تصريح شرفي

خاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لإنجاز بحث

(ملحق القرار الوزاري رقم 1082 المؤرخ في 2020/12/27 المتعلق بالوقاية ومحاربة السرقة العلمية)

أنا الممضي أدناه،

السيد (ة) بنو بئر الباقوت

الحامل لبطاقة التعريف الوطنية رقم 7928787 والمصادرة بتاريخ 20/05/2023

المسجل (ة) بكلية العلوم الاقتصادية والتجارة والعلوم الإنسانية قسم: علوم التسيير

و المكلف بإنجاز أعمال بحث مذكرة التخرج ماستر

عنوانها: اتفاقية المصالحة ودورها في المصالحة الوطنية

الحاج محمد

أصرح بشرفي أنني ألتزم بمراعاة المعايير العلمية والمنهجية ومعايير الأخلاقيات المهنية النزاهة الأكاديمية المطلوبة في إنجاز البحث المذكور أعلاه.

التاريخ: 2025/06/03

إمضاء المعني

المفوض بالاعتماد

الملحق رقم (05):

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية	
People's Democratic Republic Of Algeria	
Ministry Of Higher Education & Scientific Research Ibn Khaldoun University - Tlaret Faculty Of Economics, Business & Management Sciences	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي جامعة ابن خلدون- تيارت كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير
القسم: علوم التسيير	
تيارت في: 2025/03/06	
تعهد	
نحن الموقعون أدناه:	
المطلوب(ة): يزويير الياقوت	المولود(ة) بتاريخ: 11/03/1986 بـ: واد ليلي
حامل(ة) بطاقة التعريف الوطنية رقم: 119860479000680 الصادرة بتاريخ: 5/23/22 عن بلدية: تيارت	
والمطلوب(ة): صايد نعيمة	المولود(ة) بتاريخ: 2/5/88 بـ: مدرسة
حامل(ة) بطاقة التعريف الوطنية رقم: 119880470001010 الصادرة بتاريخ: 2/22/23 عن بلدية: تيارت	
والمسجل(ين) في السنة الثانية ماستر تخصص: إدارة مالية	
نتعهد بأن المذكورة التي قدمناها بعنوان:	
اتفاقية بازل 03 ودورها في آلية الرقابة وحوكمة البنوك الجزائرية	
هي عمل أصيل ونتيجة مجهود شخصي، واحترمنا في اعدادها أخلاقيات البحث العلمي والأمانة العلمية، وفي حال ثبوت ما يخالف هذا التعهد فأننا نتحمل المسؤولية كاملة عن محتوياتها، ولإدارة الكلية كامل الصلاحيات لالغاء كل ما يترتب عن هذه المذكورة بما في ذلك الشهادة، مع احتفاظها بحق الاجراءات القانونية.	
تيارت في: 2025/03/06	
امضاء الطالب الاول:	امضاء الطالب الثاني:
	

الملخص:

إن ظهور أدوات مالية جديدة نتج عن التطور الحاصل في العمليات وتكنولوجيا المعلومات وانفتاح الأسواق المالية، وتزايد المخاطر المالية حيث أصبحت النظم المصرفية تعاني من عدم الاستقرار ولهذه الأسباب جاء اقتراح لجنة بازل من خلال اتفاقياتها 1، 2 و 3 إذ كان هدفها الرئيسي هو تعزيز النظام المالي من خلال تحديد معايير رأس المال للبنوك، من خلال مواجهة المخاطر المالية بأنواعها وتعزيز القدرة على تحملها، وتحقيق التوافق في الأنظمة والممارسات الرقابية الوطنية بالامتثال لمعايير الإشراف والرقابة.

وقد وجب على الجزائر التكيف مع التغيرات الحاصلة، والانضمام إلى اتفاقيات بازل وذلك من خلال تطبيقها في البنك المركزي الجزائري، الذي طبق متطلبات رأس المال والسيولة والرقابة والإشراف المحددة في الاتفاقيات بغية تحسين أداء النظام المصرفي الجزائري.

وفي هذا الصدد تهدف دراستنا إلى فهم وتحليل مدى تأثير اتفاقيات بازل على البنوك الجزائرية والهيئات المالية الأخرى ومدى إلتزامها بتطبيق معاييرها في البنوك وقد أخذنا نموذج من البنوك الجزائرية والمتمثل في البنك الوطني الجزائري BNA وخلصنا إلى أن اتفاقيات بازل ساهمت في تعزيز استقرار النظام المالي في الجزائر وساعدت في تحسين الثقة وتعزيز الاستثمار في القطاع المالي، ومع ذلك فإن تطبيق هذه الاتفاقيات قد يؤدي إلى زيادة التكاليف على البنوك والهيئات المالية الأخرى في الجزائر.

Abstract:

The emergence of new financial instruments has resulted from developments in operations, information technology, the opening of financial markets, and the increasing financial risks that have caused banking systems to suffer from instability. For these reasons, the Basel Committee proposed its agreements (Basel I, II, and III), with the primary goal of strengthening the financial system by setting capital standards for banks, addressing various types of financial risks, enhancing their resilience, and aligning national regulatory systems and practices through compliance with supervision and oversight standards.

Algeria has had to adapt to these changes and join the Basel Agreements by implementing them through the Central Bank of Algeria, which applied the capital, liquidity, supervision, and oversight requirements set forth in the agreements in order to improve the performance of the Algerian banking system.

In this context, our study aims to understand and analyze the extent of the impact of the Basel Agreements on Algerian banks and other financial institutions, as well as their level of commitment to implementing these standards. We took a sample from the Algerian banks, namely the Banque Nationale d'Algérie (BNA), and concluded that the Basel Agreements have contributed to enhancing the stability of the financial system in Algeria, helped improve confidence, and promoted investment in the financial sector. However, the implementation of these agreements may lead to increased costs for banks and other financial institutions in Algeria.